الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر القيود البيئية على التحرير التجاري

دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصاديات الصناعية للفترة 1998-2015م

إعداد الطالبات:

كوثر هميسي — **تحت إشراف الدكتور: لطفي مخزومي**

هاجر اللبي — **المشرف المساعد الدكتور: مفيد عبداللاوي**

وهيبة خزازنة

لجنة المناقشة

السعيد بوشول	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
لطفي مخزومي	أستاذ محاضر "ب" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
مفيد عبداللاوي	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
نذير غانية	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر القيود البيئية على التحرير التجاري

دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصاديات الصناعية للفترة 1998-2015م

إعداد الطالبات:

كوثر هميسي — **تحت إشراف الدكتور: لطفي مخزومي**

هاجر اللبي — **المشرف المساعد الدكتور: مفيد عبداللاوي**

وهيبة خزازنة

لجنة المناقشة

السعيد بوشول	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
لطفي مخزومي	أستاذ محاضر "ب" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
مفيد عبداللاوي	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
نذير غانية	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016م

قال عز وجل

(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)

﴿٤١﴾ سورة الروم

الإهداء

إلى من أورثني الطموح وزرع بقلبي حب العلم . . . فخري واعتزازي . . . أبي الغالي

إلى رمز العطاء . . . نور حياتي . . . أمي الحبيبة

إلى من ساندني وشجعني لتحقيق حلمي . . . زوجي العزيز

إلى روح حماتي رحمها الله

إلى حماي وأبي الثاني . . . عمي الطيب

إلى زينة الحياة الدنيا . . . أبنائي

إلى أحبتي وعزوتي . . . إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

كوثر

الإهداء

إلى من زرع في نفسي مكارم الأخلاق و فضائل الأعمال . . . أبي العزيز

إلى من أخلصت و تفانت في سعادتي . . . أمي الحبيبة

إلى أحبتي . . . إخوتي و أخواتي

إلى كل من ساعدني في بحثي هذا

إلى الأهل و الأقارب و الأصدقاء كل باسمه

إلى كل مخلص يحرص على تطوير ذاته و تنمية قدراته

إليكم جميعا اهدي عملي هذا

هاجر

الإهداء

إلى أمي . . .

التي من تحت قدميها الجنان وقلبها يعبق بالحنان

إلى أبي . . .

رمز العفة والعطاء فأحفظه يا من في السماء

إلى سندي . . .

زوجي الحبيب

إلى أبنائي . . .

فلذات أكبادي

إلى عائلة زوجي الأعزاء على قلبي كل باسمه

إلى عزوتي . . . . إخوتي وأخواتي

وبراعمهم وأزواجهم .

إلى كل الأحبة والأصدقاء

وهيبة

الشكر

لله الحمد والمنة على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه في عُلاه.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأخلص كلمات الشكر والعرفان وبأصدق معاني التقدير والاحترام إلى الأستاذين المشرفين على هذا العمل

"الدكتور لطفي مخزومي" و "الدكتور مفيد عبد اللاوي"

ونشكر لهما النصح والإرشاد، وكذا الصبر وسعة الصدر

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كوثر

هاجر

وهيبة

الملخص

ملخص:

حاولنا من خلال هذه المذكرة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تمحورت حول قياس أثر المعايير البيئية على التحرير التجاري لعشرة دول صناعية؛ ناشئة ومتطورة، وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من المتغيرات منها ما يتعلق بالبيئة؛ انبعاثات الغازات الدفيئة، استنزاف الموارد الأولية، استنزاف الطاقة، استخدام الطاقة، إجمالي إيجارات الموارد الطبيعية، ومنها ما يتعلق بالتحرير التجاري؛ مؤشر حرية التجارة.

ولقد استعنا ببرنامج Eview9.5 لدراسة استقراريه المتغيرات واختبار التكامل المشترك للبانل. قد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في بلدان العينة المدروسة.

بينت نتائج طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG بالنسبة للدول المتطورة ما يلي:

- وجود علاقة طردية على المدى البعيد بين كل من استخدام الطاقة، والتحرير التجاري.
- وجود علاقة عكسية على المدى البعيد بين كل من استنزاف الطاقة، انبعاثات الغازات الدفيئة، والتحرير التجاري.

أما بالنسبة للدول الناشئة فكانت النتائج كالتالي:

- وجود علاقة طردية على المدى البعيد بين كل من مجموع إيجارات الموارد الطبيعية، استخدام الطاقة مع التحرير التجاري.
- وجود علاقة عكسية على المدى البعيد بين انبعاثات الغازات الدفيئة، استنزاف الموارد الطبيعية، استنزاف الطاقة مع التحرير التجاري.

الكلمات المفتاحية: المعايير البيئية، التحرير التجاري، طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG، الاتفاقيات الدولية.

Abstract

We have tried through this thesis to answer this question at hand, which focused en measuring the impact of environment at criteria on the commercial liberalization for ten industrial countries ; emerging and developed. where the study has adapted asset of variables which is; some of which have relation with the environment as hog greenhouse gases Emissions, primary resources exhaustion of energy , energy use . Natural resources global income, and some variables are related to commercial liberalization such as : Freedom of trade index. the software Eviews 9.5 was used to study the stability of variables and testing co integration co integration testing results shown that there is a long-term direct relation between dependent and independent variables in the countries of the studied sample.

The result of model estimation using pooled mean group (PMG) method shown the following concerning the developed countries:

- *There is long-term direct relation between energy use and commercial liberalization.*
- *There is a long-term inverse relationship between energy exhaustion, greenhouse gases Emission and commercial liberalization.*

Concerning the emerging countries:

- *There is a long-term direct relation between Natural resources income and energy use in addition to commercial liberalization.*
- *There is a long-term inverse relationship between greenhouse Gases Emissions, Natural resources exhaustion and energy, Exhaustion, commercial liberalization.*

Key word: Environmental criteria, Commercial liberalization, Pooled mean group method (PMG), International agreements.

المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
الإهداء	
التشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز والاختصارات	
مقدمة	أ– د
الفصل الأول: **الأدبيات النظرية والتطبيقية للقيود البيئية والتحرير التجاري**	48-07
تمهيد	07
المبحث الأول: القيود البيئية والتحرير التجاري مقاربة نظرية	08
أولا: مفاهيم عامة حول القيود البيئية	08
ثانيا: مفاهيم عامة حول التحرير التجاري	13
ثالثا: العلاقة بين التجارة والبيئة	20
رابعا: الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة	22
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول التجارة والبيئة	31
أولا: الدراسات العربية	31
ثانيا: الدراسات الأجنبية	37
ثالثا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة	46
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: **الدراسة الميدانية "قياس أثر القيود البيئية على التحرير التجاري"**	85-50
تمهيد	50
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	51
أولا: قراءة وصفية لاقتصاديات عينة الدراسة	51
ثانيا: قراءة وصفية لمؤشرات الدراسة	56
ثالثا: التعريف بمتغيرات الدراسة	68
رابعا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	70
المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج	71
أولا: اختبارات بيانات البانل	71
ثانيا: تقدير نماذج الدراسة	77
ثالثا: تحليل النتائج ومناقشتها	81
خلاصة الفصل	85
الخاتمة	87
قائمة المصادر والمراجع	91
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متغيرات الدراسة ومصدر البيانات	69
02	اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل	72
03	اختبارات جذر الوحدة لفروق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل	73
04	اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل للدول الناشئة	74
05	اختبارات جذر الوحدة لفروق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل	76
06	اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل باستخدام اختبار Kao	77
07	مقدرات (PMG) للنموذج الأول (البلدان المتطورة)	79
08	مقدرات (PMG) للنموذج الثاني (البلدان الناشئة)	80
09	ملخص النتائج	81

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات تعريف البيئة	10
02	أنواع القيود البيئية	12
03	شكل مصفوفة صياغة المعايير البيئية	13
04	سياسات التحرير التجاري	16
05	مؤشرات قياس التحرير التجاري	19
06	منحنى كوزنتس البيئي	21
07	التحرير التجاري في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	57
08	الصادرات في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	57
09	الواردات في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	57
10	**GDP** في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	58
11	التحرير التجاري في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	58
12	الصادرات في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	58
13	الواردات في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	59
14	**GDP** في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	59
15	سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	60
16	سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	61
17	التعريفة الجمركية في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	61
18	التعريفة الجمركية في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	62
19	استخدام الطاقة في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	62
20	استخدام الطاقة في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	63
21	استنزاف الطاقة في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	64
22	استنزاف الطاقة في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	64

23	استنزاف الموارد الطبيعية في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	65
24	استنزاف الموارد الطبيعية في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	65
25	انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	66
26	انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	66
27	إجمالي إيجارات الموارد الطبيعية في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015	67
28	إجمالي إيجارات الموارد الطبيعية في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015	67

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	مقدرات **PMG** للنموذج الأول (البلدان المتطورة)
02	مقدرات **PMG** للنموذج الثاني (البلدان الناشئة)
03	واجهة تقرير مؤتمر ستوكهولم 1972م
04	واجهة بروتوكول اتفاقية كيوتو 2005
05	واجهة اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة 2008
06	واجهة اتفاقية وبروتوكول مؤتمر باريس حول تغير المناخ 2015

قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات		
OMC	Organisation Mondiale du Commerce	المنظمة العالمية للتجارة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة
FMI	Fonds Monétaire International	صندوق النقد الدولي
BM	Banque Mondiale	البنك الدولي
IUCN	International Union for Conservation of Nature	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
ICC	International Chamber of Commerce	الغرفة الدولية للتجارة
PMG	Pooled mean group	وسط المجموعة المدمجة
APFIC	Asia-Pacific Fishery Commission	مفوضية مصائد آسيا والمحيط الهادي
CBD	Convention on Biological Diversity	إتفاقية التنوع الحيوي

مُقَدِّمَةٌ

المقدمة

لقد برزت القضايا البيئية بشدة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية وفي شتى الأنشطة، خاصة بعدما تردت الأوضاع البيئية وأوشكت على الاختلال، ولم تعد تلك القضايا مجرد هاجس يهدد المستقبل فحسب، بل أصبحت واقعا يهدد الحياة الحاضرة، فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب، والتنوع الإحيائي مهدد بالانقراض، وظواهر التغيرات المناخية في تزايد مستمر. الأمر الذي جعل القضايا البيئية تتصدر المشهد العالمي وتصبح من القضايا ذات الأولوية في النقاشات والسياسات، بل وأصبح هناك اهتماما كبيرا وسعيا حثيثا من أجل تضافر جهود جميع الدول المتقدمة منها والنامية.

وفي الحقيقة هناك ارتباطا وثيقا بين النشاط الاقتصادي والبيئة كون أن الفرد ومنذ وجوده على البسيطة، ومن خلال سعيه لتلبية حاجاته وهو في صراع مع الطبيعة من أجل التقليل من حدة "المشكلة الاقتصادية" التي ترتكز على ندرة الموارد مكانا وزمانا، وما يقابلها من استمرارية للحياة ومتطلباتها، وهنا تكون البيئة هي الأساس، كما تمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج لما يحويه "العامل الطبيعي" من خيرات تدخل في العملية الإنتاجية.

وهنا يظهر لنا جليا مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتكز على محاولة تلبية المتطلبات الحاضرة دون الإخلال والمساس بالقدرة على تلبية المتطلبات والحاجات المستقبلية، بما يعني المحافظة على مقدرات الطبيعة والبيئة لتبقى قادرة وصالحة للعطاء للأجيال القادمة.

وبارتكازها على السلع والخدمات وحركتها تعد العمليات التجارية نشاطا اقتصاديا، لكونه يرتكز على تبادل تلك السلع والخدمات في المجتمع وباستخدام أساليب مختلفة، ويمكن أن تكون على شكل مبادلات بين الأفراد كما يمكن أن تكون بين الدول.

ومع ترسخ العولمة في دواليب النشاط التجاري، أصبح السعي نحو التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق المقيدة لها، وبين الأهداف البيئية أمرا ضروريا تسعى له الدول والمنظمات؛ وقد بدأت المساعي الحثيثة للدول المتقدمة نحو تضمين الاعتبارات البيئية في نظم وسياسات التجارة الدولية، حيث تتخذ هذه التوجهات أنماطا وصورا تدعو إلى مزيد من التخوف والريبة من جانب الدول النامية، التي تستشعر بأنها الطرف الأضعف في معادلة التحرير التجاري والبيئة.

1. الإشكالية الرئيسية:

بناء على ما تقدم، يمكننا طرح الإشكالية الأساسية كما يلي:

ما مدى تأثير القيود البيئية على التحرير التجاري؟

2. التساؤلات الفرعية:

وحتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سالفة الذكر، سنحاول تقسيمها إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

❶ ما مدى تأثير القيود البيئية على التحرير التجاري في البلدان المتطورة؟

❷ ما مدى تأثير القيود البيئية على التحرير التجاري في البلدان الناشئة؟

3. فرضيات الدراسة:

بناء على ما سبق ومن أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة قبلا، يمكننا وضع بعض الفرضيات كما يلي:

❶ على المدى البعيد هناك علاقة معنوية وطردية بين كل من استنزاف الموارد الطبيعية والتحرير التجاري، وعلاقة معنوية عكسية بين كل من استنزاف الطاقة، انبعاثات الغازات الدفيئة، والتحرير التجاري بالنسبة للدول المتطورة.

❷ على المدى البعيد هناك علاقة معنوية وطردية بين كل من استنزاف الطاقة، مجموع إيجارات الموارد الطبيعية، استخدام الطاقة مع التحرير التجاري، وعلاقة معنوية عكسية بين انبعاثات الغازات الدفيئة، استنزاف الموارد الطبيعية مع التحرير التجاري بالنسبة للدول الناشئة.

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار مثل هذا الموضوع لم يأت اعتباطا أو عن طريق الصدفة، إنما جاء بناء على عدة أسباب منها الذاتية ومنها الموضوعية والتي يمكننا أن نبينها في النقاط التالية:

❶ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.
- محاولة تطوير معارفنا ومكتسباتنا في الدراسات القياسية والتحليل الاقتصادي.

❷ الأسباب الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بالتخصص مباشرة.

- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة.
- أهمية الموضوع ونقص الدراسات القياسية التي تناولته وخاصة باللغة العربية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر القيود البيئية على التحرير التجاري؛ وذلك من خلال:

❶ محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالقيود البيئية والتحرير التجاري.

❷ إبراز أي من القيود البيئية المتبناة في الدراسة الأكثر تأثيرا على التحرير التجاري.

6. أهمية الدراسة:

تناولنا موضوع أثر القيود البيئية على التحرير التجاري نظرا للاعتبارات الآتية:

❶ التطورات التي يعيشها الاقتصاد الدولي جراء العولمة، والتحولات المناخية تدفع الدول إلى ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الخضوع للقيود المتعلقة باستغلال الموارد البيئية.

❷ حاجة الدول ككل لمثل هاته الدراسات للاستفادة منها وإيضاح المكاسب التي تجنيها من اعتماد قيود بيئية على التحرير التجاري لما له من أثر إيجابي على استدامة الموارد البيئية وترشيد استغلالها.

❸ المكانة والأهمية التي تحتلها كل من القيود البيئية والتحرير التجاري في القضايا الاقتصادية الراهنة.

7. الإطار الزماني والمكاني:

❶ الإطار الزماني:

تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام 1998م إلى 2015م. وقد تم اختيار هذه الفترة وخاصة سنة البداية وفقا لما توفرنا عليه من إحصائيات للمتغيرات المعتمدة في دراستنا.

❷ الإطار المكاني:

حسب ما تتطلبه دراستنا فقد قمنا باختيار عشر دول من الاقتصاديات الصناعية؛ منها خمس دول ذات اقتصاديات متطورة وهي: فرنسا، كندا، ألمانيا، اليابان وأستراليا وخمس دول ذات اقتصاديات ناشئة وهي: البرازيل، الهند، الفلبين، ماليزيا وتايلاندا.

كان اختيارنا لهذه الدول على النحو السابق تبعا لما أتيح لنا من إحصائيات للمتغيرات خلال سنوات الفترة الزمنية (الإطار الزماني).

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

وفقا لمتطلبات البحث العلمي، وتبعا لما سيتم تناوله ضمن الدراسة، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من المناهج، أهمها:

❶ المنهج التاريخي: وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلت من خلال عرض الجوانب التاريخية المتعلقة بالتجارة والبيئة.

❷ المنهج الوصفي التحليلي: ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكننا تعميمها. باعتبار أننا ملزمون بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، كمثال على ذلك؛ استعراض "الإطار النظري".

❸ منهج دراسة الحالة: ويصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري بالواقع التطبيقي لها.

9. صعوبات الدراسة:

لقد وجدنا خلال إعدادنا لهذا البحث عدة صعوبات لعل أهمها:

❶ إشكالية ضبط وتحديد المصطلحات في الجانب النظري، إذ لاحظنا تداخلا وترابطا للعديد من المصطلحات من جهة وتناقضها من جهة أخرى سواء من الناحية العلمية الأكاديمية التي نحتاجها في الدراسة، أو من ناحية استخدامها في المراجع وفقا لرؤية الكتاب والمؤلفين، وكمثال على ذلك؛ بالنسبة لمصطلح "القيود"، "الاشتراطات"، "المعايير" أيضا بالنسبة لمصطلح "التحرير" و"الانفتاح" هناك من اعتبرهما نفس المصطلح وهناك من اعتبرهما مختلفين. أيضا قلة الدراسات القياسية السابقة باللغة العربية حيت تكاد تكون معدومة.

❷ إشكالية استخلاص البيانان والإحصائيات في الجانب التطبيقي، وخاصة ما تعلق منها بالمتغيرات المستقلة والتابعة، واختلاف بعض المؤشرات من قاعدة بيانات إلى أخرى في بعض الأحيان، كذا غياب بعض البيانات لدولة ما ووجودها لدولة أخرى في نفس السنة.

❸ قلة الدراسات القياسية السابقة باللغة العربية حيت تكاد تكون معدومة.

10. محتوى الدراسة:

تم الاعتماد على منهجية *IMRAD* للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى فصلين رئيسيين، الفصل الأول جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للقيود البيئية والتحرير التجاري، ويندرج تحته مبحثان، المبحث الأول بعنوان القيود البيئية والتحرير التجاري مقاربة نظرية، أما المبحث الثاني فعنوناه بالأدبيات

التطبيقية ليوضح العلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي، ويندرج تحته الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع القيود البيئية والتحرير التجاري، إلى جانب نقاط التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية (القياسية)، حيث أدرجنا في المبحث الأول منه الطريقة والأدوات، وفي المبحث الثاني تناولنا النتائج والمناقشة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للقيود البيئية والتحرير التجاري

تمهيد

لم يكن الاهتمام بالاختلالات البيئية وليد اليوم، بل شكلت القضايا البيئية هاجسا يؤرق كل المهتمين بهذا المجال، من باحثين ومختصين وحتى دول ومنظمات، الأمر الذي كان سببا في اجتماع 113 دولة في مؤتمر اعتبر الأول من نوعه الذي تطرق للقضايا البيئية، وكان ذلك في سبعينيات القرن الماضي، حيث انعقد مؤتمر ستوكهولم بالسويد عام 1972م، الذي ركز في العديد من توصياته على وجوب تعاون وتضافر الجهود على المستوى الدولي لمعالجة المشاكل البيئية، ثم جاءت "قمة الأرض" وهو المصطلح الذي أطلق على مؤتمر الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992م، والذي شكل منعرجا هاما وحدثا مهما في مجال البيئة من خلال عدد المشاركين فيه و القرارات التي تم اتخاذها في مجال الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها؛ هذا وقد توالت القمم والاتفاقيات وصولا إلى مؤتمر باريس 2015م الخاص بالتغير المناخي.

ونتيجة للوضع البيئي من جهة وللتحديات التي تواجهها الدول من جهة أخرى، تم تبني العديد من السياسات البيئية، لعل أهمها القيود والاشتراطات الصارمة التي فرضت على التحرير التجاري.

ومن أجل حصر الموضوع سنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمعايير البيئية، وكيفية إعدادها وعلاقتها بالتحرير التجاري، وأيضا سنحاول بيان مساعي المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة، هذا فيما يخص المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنخصصه لتحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي سلطت الضوء على جوانب من الموضوع، ومن ثم إيضاح أوجه التقاطع والاختلاف بينها وبين دراستنا، وما قد تضيفه هذه الدراسة لحقل المعرفة العلمية في هذا المجال.

المبحث الأول: القيود البيئية والتحرير التجاري مقاربة نظرية.

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق لأهم التأصيلات النظرية المتعلقة بالأدبيات ذات الصلة بالقيود البيئية وكذا التحرير التجاري، وذلك من أجل تحديد الإطار النظري الذي سوف يشكل الدعامة الأساسية للدراسة التحليلية التطبيقية.

أولا: مفاهيم عامة حول القيود البيئية.

لقد استعمل مفهوم البيئة في شتى حقول المعرفة، وأدى هذا الاستعمال الواضح إلى ظهور هذا المصطلح بألوان متعددة ومختلفة باختلاف مضامينها وغاياتها، الأمر الذي جعله عصيا على التحديد الواضح الدقيق، إذ لا يوجد تعريف جامع لكل معانيه ومانع من تداخل واختلاط مفاهيم أخرى مع مفهوم البيئة[1].

1. مفهوم القيود البيئية.

حتى نتعرف على القيود البيئية لابد من التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بها.

1.1. مفهوم القيود (المعايير):

نقصد بكلمة "معيار" تدبير ينبغي الامتثال له، فيكون هذا المعيار طوعيا أو إلزاميا، وعادة تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني، فيجعلها تدابير إلزامية.

1.2. مفهوم البيئة:

يقودنا الحديث عن البيئة للتطرق لمفهومها وعناصرها، فمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم سنة 1972، أول مؤتمر ناقش القضية البيئية، إلا أنه لم يعط مفهوما محددا وواضحا للبيئة، لكنه أشار إليها في المبدأ الثاني من المبادئ التي خلص بها المؤتمر، وأشار إليها على أنها "الموارد الطبيعية للعالم التي تتضمن الهواء، الماء، الأرض، النباتات والحيوانات المكونة للنظام الإيكولوجي"[2] حيث شدد على أن هذه العناصر يجب أن تصان لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

1.3. تعريف البيئة:

سنحاول تعريف البيئة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

[1] عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية – الحماية الإدارية للبيئة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 36.

[2] خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2014-2015، ص: 62.

1.3.1. لغة:

كلمة **البيئة** في اللغة العربية هي الاسم للفعل تبوأ، أي نزل أو أقام وتبوأه أي أصلحه وهيأه[1]. وقد وردت كلمة البيئة في القرآن الكريم في مواقع كثيرة نذكر منها:**(وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)**[2] ﴿56﴾ **سورة يوسف**، أي ينزلها من بلادها حيث يشاء.

وقوله عز وجل: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [3] ﴿74﴾ **سورة الأعراف**، أي جعل الأرض منزلكم.

1.3.2. تعريف البيئة اصطلاحا:

ليس من السهل إيجاد تعريف جامع مانع للبيئة نظرا لوجود عدة مفاهيم ذات صلة وثيقة بها، لذا فهناك من يرى أن مفهوم البيئة يعكس كل شيء يرتبط بالكائنات الحية، وهناك من يعتبر البيئة جميع العوامل الحية وغير الحية التي تؤثر على الكائن الحي بطريق مباشر أو غير مباشر وفي أي فترات حياته.

ونظرا لشمولية هذا المصطلح وتفاعله وتداخله مع العلوم الأخرى، الأمر الذي زاد من الاهتمام به والغوص في حقائقه من طرف الباحثين، مما أدى إلى عديد التعاريف التي نورد أهمها[4]:

لقد أعطى مؤتمر ستوكهولم عام 1972م فهما متسعا للبيئة بحيث أصبحت تدل على:

- ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.

كما جاء بتعريف آخر للأمم المتحدة عن البيئة أيضا بأنها:

- ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة.

ويضيف قاموس البيئة العام بأنها:

- الوسط الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي الذي يحيط بالكائن الحي.

من التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج بأن:

---

[1] ابن منظور، **لسنان العرب**، فصل الياء، حرف الهمزة ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون سنة نشر، ص: 382.

[2] المصحف الإلكتروني: http://www.e-quran.com سورة يوسف الآية 56، تاريخ الإطلاع: 2017/05/11 على الساعة: 23:15.

[3] المصحف الإلكتروني، http://www.e-quran.com، سورة الأعراف الآية 74، تاريخ الإطلاع: 2017/05/11 على الساعة: 23:30.

[4] نجم العزاوي، عبد الله النقار، **إدارة البيئة**، دار المسيرة، عمان، ط2، 2010، ص: 94.

- البيئة ذلك الوسط الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي الذي يحيط بالكائنات الحية.
- هناك علاقة تبادلية بين ذلك المحيط والكائنات الحية الساكنة فيه.
- طبيعة وخصائص كل من البيئة والكائنات الحية تتلاءم حسب نوع التفاعل الحاصل سواء بصورة سلبية أو إيجابية.

الشكل رقم 01: مكونات تعريف البيئة

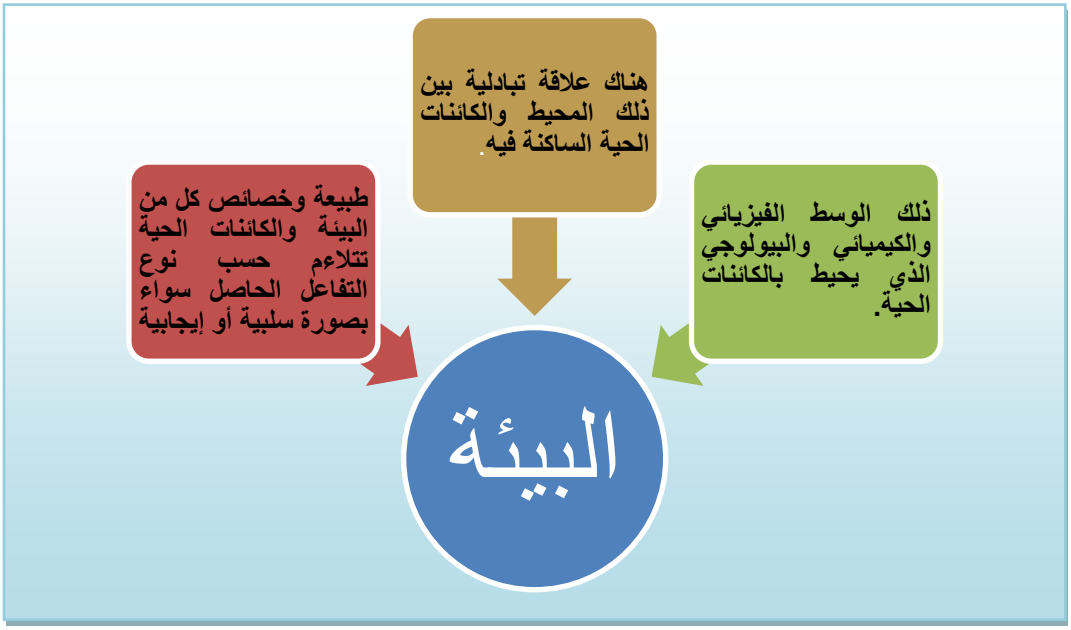

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على التعريفات السابقة

2. تعريف القيود (المعايير) البيئية.

يقصد بالقيود البيئية أو الاشتراطات البيئية عموما على أنها: "تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها"[1].

إذ أنه لا يقتصر وضع هذه القيود (المعايير) فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير الملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام للمبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف.

[1] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 19-20 نوفمبر 2012، ص: 53.

غالبا ما تصدر المعايير البيئية عن لجان من الخبراء الدوليين، ثم يتم اعتمادها أو تكييفها تبعا لاحتياجات البلدان أو الشركات ومصالحها وظروفها. وتستند هذه المعايير إلى مبادئ علمية تهدف إلى التخفيف من الأخطار التي قد تلحق بالبيئة★، وبالتالي تعتمد المعايير البيئية كأنظمة فنية وفقا لما لها من قدرة على حماية المستهلكين والموظفين وأرباب العمل، وعلى الحفاظ في الوقت ذاته على النظم الإيكولوجية الطبيعية.

3. أنواع القيود (المعايير أو الاشتراطات) البيئية:

من الملفت للانتباه الاهتمام الكبير بالمعايير والاشتراطات البيئية الذي يدل على الحرص الشديد على المحافظة على البيئة بصفتها مصدرا للموارد الطبيعية، وكذا خدمة للإنسان بصفته موردا بشريا وكائنا حيا مع تحقيق أغراض تجارية واقتصادية بإعادة تدوير أو رسكلة مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية، وتكمن أهم صور هذه المعايير وأنواعها في الآتي[1]:

3.1. معايير نوعية البيئة

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.

3.2. معايير الانبعاث

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن تم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

3.3. معايير العمليات والإنتاج

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج★★، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملاءمتها...الخ، كما تشتمل أيضا على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

★ بالرغم من أن كلفة الامتثال للمعايير البيئية قد ترتفع أو تنخفض، فإن كلفة عدم الامتثال هي غالبا ما تكون تدهور الوضع البيئي والمساس بصحة الإنسان وتحقيق خسائر في الموارد الطبيعية وتدهور الاقتصاد. ويمكن أن تستند المعايير البيئية أيضا إلى اعتبارات أكثر تنبها للمخاطر أو رغبات المستهلكين أو السياسات العامة.

[1] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 54.

★★ ويطلق عليها في بعض المراجع الأخرى: **المعايير التقنية**.

3.4. معايير المنتجات

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلي:

- ✓ الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة.
- ✓ القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين أو العرض لسلعة معينة والتي تهدف إلى حماية المستهلكين.
- ✓ مستويات الملوثات المنبعثة أو المتخلفة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.
- ✓ النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات، أو إعادة الاستخدام.
- ✓ كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير★ أو إعادة الاستخدام.

3.5. معايير الأداء

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.

ومما سبق يمكننا تلخيص أنواع القيود (المعايير) البيئية في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: أنواع القيود البيئية

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على ما سبق.

★ إعادة التدوير هي عملية تستخدم فيها مواد من النفايات اليومية يتم تحويلها إلى منتجات جديدة. وتشمل التي يمكن إعادة تدويرها كالزجاج والورق والبلاستيك والمعادن المختلفة. إن عملية إعادة التدوير تنطوي على فصل النفايات بعد جمعها ومعالجة النفايات القابلة للتدوير وتصنيع منتجات جديدة. للاستزادة حول موضوع إعادة التدوير وفوائده والحاجة إليه، أنظر: مقالات *Salman Zafer* (سلمان ظفر)، "الرئيس التنفيذي لشركة بيوينرجي كونسولت، ومستشار دولي ومستشار ومدرب يتمتع بخبرة في إدارة النفايات، والطاقة الحيوية، والنفايات إلى الطاقة، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد. وقد حقق نجاح مجموعة واسعة من المشاريع في مجالات تكنولوجيا الغاز الحيوي، والطاقة الحيوية، والنفايات إلى الطاقة، وإعادة التدوير وإدارة النفايات. وقد ألف أكثر من 300 مقالة في المجلات والمواقع. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك بشكل استباقي في خلق الوعي الجماهيري بشأن الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والاستدامة البيئية، على الموقع: http://www.ecomena.org/recycling-ar/ .

4. مراحل إعداد المعايير البيئية:

ويتم إعداد هذه المعايير البيئية على مراحل متمثلة في[1]:

- دراسة الأثر البيئي للمشروعات.
- دراسة دورة حياة المنتج (من بداية الإنتاج حتى النهاية).
- تضمين الأهداف البيئية عند وضع المعايير.

وهذا ما تبينه مصفوفة صياغة المعايير التالية:

الشكل رقم 03: شكل مصفوفة صياغة المعايير البيئية

الجوانب البيئية	مراحل ما قبل الإنتاج/ المواد الخام	عملية الإنتاج	التوزيع (التغليف والتعبئة)	الاستخدام	إعادة الاستخدام/ إعادة تدوير/القضاء
جودة الهواء					
جودة الماء					
حماية التربة					
الحد من النفايات					
وفرات في الطاقة					
إدارة الموارد الطبيعية					
منع الإحترار العالمي					
حماية طبقة الأوزون					
السلامة البيئية					
الضوضاء					
التنوع البيولوجي					

***Source**: Ecolabel Européen Produits textiles, Le processus de certification des entreprises du secteur textile, Pôle fibres CR CI Loraine, 13/06/2008, p: 13.*

ثانيا: مفاهيم عامة حول التحرير التجاري.

يتعلق مفهوم التحرير التجاري بعديد المصطلحات والمفاهيم التي لها علاقة بالتجارة الدولية.

1. التجارة الدولية (مفاهيم وتعاريف).

التجارة الدولية تتعلق بالقواعد المنظمة لانتقال وتبادل السلع والخدمات فيما بين الدول وفي نطاق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية.

[1] على الموقع: *http://www.lorraine-reel.net/documents.html* تاريخ الإطلاع: 2017/05/09، على الساعة 00:31

1.1. مفهوم التجارة الدولية:

منذ أربعينيات القرن الماضي هناك جهد دولي لتنظيم التجارة الدولية تبلور بوضع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (*GATT*) التي أريد في ذلك الوقت أن تكون أداة إنشاء منظمة عالمية للتجارة[1] يستكمل فيها مثلث التنظيم النقدي والتجاري العالمي★ إلى جانب صندوق النقد الدولي (*FMI*) والبنك الدولي (*BM*).

وبعد نحو خمسين عاما من وضع اتفاقية الجات وبعد ثماني جولات★★ للمفاوضات التجارية بين الدول تأسست منظمة التجارة العالمية وشرعت في العمل بداية 1995م، كنتيجة لجولة الأورغواي الشهيرة، وبدأت اتفاقياتها بالنفاذ، وتغطي اتفاقيات التجارة العالمية★★★ القواعد المنظمة لتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب نظام تسوية منازعات التجارة الدولية والنظام القانوني للجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية والاستثمار الدولي.

هذا وقد تميز نصف القرن الماضي بتوسع غير مسبوق في التجارة الدولية. ومنذ عام 1950م، نمت التجارة العالمية بأكثر من سبعة وعشرين مرة من حيث الحجم. وعلى سبيل المقارنة، ارتفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار ثمانية أضعاف خلال نفس الفترة. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة التجارة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 5,5 % عام 1950م إلى 20,5 % عام 2006[2].

1.2. تعريف التجارة الدولية:

تعرّف التجارة الدولية بأنّها: "مجموعة من المبادلات الدولية للسلع والخدمات التي تتم من خلال الصادرات والواردات"[3].

---

[1] الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي أنظر الموقع: http://www.abahe.co.uk/ تاريخ الاطلاع: 2017/04/19 على الساعة: 22:25.

★ مثلث **التنظيم النقدي والتجاري العالمي** مصطلح يطلق على المنظمات النقدية والتجارية الدولية التالية: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، للاستزادة أنظر: مفيد عبداللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص: 129-161.

★★ للاستزادة حول جولات "الجات" أنظر: سامية فلياشي، **الانتقال من *GATT* إلى *OMC* وأثرها في اقتصاديات الدول النامية**، دار الأمة، الجزائر، 2013.

★★★ على الصعيد القانوني لا تخضع التجارة الدولية فحسب إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بل إلى حزمة عريضة من الاتفاقيات والبروتوكولات والأعراف الدولية أبرزها الوثائق الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري (اليونيسترال) واتفاقيات الأقاليم الجمركية والأسواق المشتركة والأعراف وقواعد هيئات التجارة الدولية المختلفة وفي مقدمتها غرفة التجارة الدولية، طبعا إلى جانب الاتفاقيات التجارية الثنائية.

[2] *https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/climate_impact_e.htm* تاريخ الإطلاع: 2017/05/15، على الساعة: 11:30.

[3] Thomas A. Pugel, Peter H. Lindert, ***International Economics***, McGraw-Hill International Editions, US, Ed 11, 2000, p: 15.

2. تعريف التحرير التجاري:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها: "جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا"[1].

وتعرف أيضا على أنها: "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف"[2].

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، وهي تعني[3]:

أ– التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب–تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.

3. سياسات ومؤشرات قياس التحرير التجاري:

سنتطرق في هذا العنصر إلى سياسات التحرير التجاري ومؤشرات قياسه كما يلي:

3.1. سياسات التحرير التجاري

تتمثل سياسات التحرير التجاري في سياسات الاستيراد وتشجيع الصادرات وسياسة الصرف والسياسة التجارية تجاه الشركاء التجاريين[4].

✓ **سياسات الاستيراد:**

هناك العديد من السياسات التي ينبغي أن تشملها برامج تحرير التجارة الخارجية نجد من بينها سياسات الاستيراد، وتشمل هذه السياسات إلغاء القيود الكمية وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وتوحيدها.

---

[1] زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر 1980–2013**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة 2014–2015، ص: 25.

[2] *Thomas A. Pugel, Peter H. Lindert, Op.Cit, p: 23.*

[3] *Idem, p: 24.*

[4] باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013، ص: 54–59.

✓ **سياسات تشجيع الصادرات:**

تؤدي سياسة تشجيع الصادرات دورا محوريا وهاما في برامج تحرير التجارة الخارجية وذلك للأسباب التالية:

- توفير مصادر من العملات الصعبة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

✓ **سياسات الصرف والسياسة التجارية تجاه الشركاء التجاريين:**

- **بالنسبة لسياسة سعر الصرف:**

يقصد بها كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية. وتخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء تقدم عليه أي دولة لأسباب وأهداف عديدة، أما رفع سعر العملة الوطنية فهو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليه الدولة بصورة طوعية. كما أن تخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وهو بالتحديد أحد الأساليب السعرية المستخدمة في سياسة التجارة الخارجية.

- **بالنسبة للسياسة التجارية تجاه الشركاء التجاريين:**

إن قيام الدولة بمفردها بتحرير تجارتها الخارجية من جهة واحدة هو أمر غير مجد، بل يلزم ذلك وجود أطرافا أخرى يقدمون تنازلات، وتأتي التنازلات من خلال المفاوضات متعددة الأطراف مثل (*GATT*) أو مفاوضات ثنائية مع الدول الصناعية أو من خلال الاتفاقيات الإقليمية.

الشكل رقم 04: سياسات التحرير التجاري

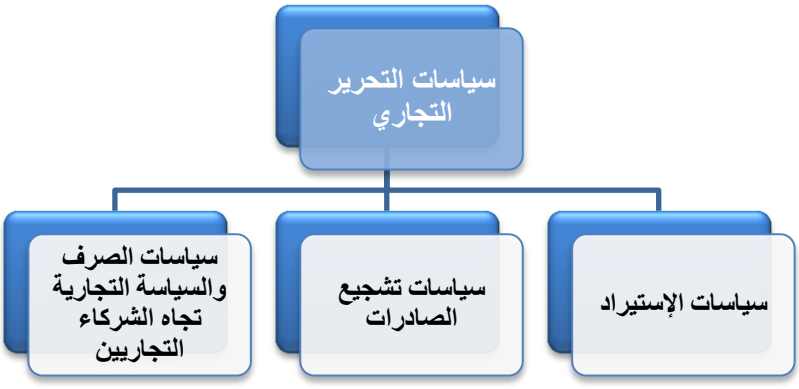

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على ما سبق.

3.2. مؤشرات قياس التحرير التجاري.

يمكننا قياس التحرير التجاري عن طريق عديد المؤشرات:

☒ حسب مؤشر درجة الانفتاح المطلق:

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما واستعمالا، حيث تهدف إلى تقييم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وإما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعنية ومن بين هذه المؤشرات نجد[1]:

✓ **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:**

$$F = \frac{\sum(X + M)}{PIB}$$

حيث أن:

X: تمثل الصادرات.

M: تمثل الواردات.

PIB: تمثل الناتج الوطني الداخلي.

✓ **مؤشر التركيز السلعي للصادرات:**

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع. ويقاس هذا المؤشر باستخدام جيني، هيرشمان وهو اكبر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر ويمكن التعبير عنه كالتالي:

$$CP_m = \left(\sum_i^n \frac{X_{it}}{X_t}\right)^2$$

حيث أن:

$\mathrm{CP_m}$: تمثل التركيز السلعي للصادرات.

X_{it}: صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t.

X_{t}: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

✓ **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية:**

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول.

$$CG_{\mathrm{m}} = \left(\sum_{\mathrm{i}}^{\mathrm{n}} \frac{\mathrm{X_{it}}}{\mathrm{X_t}}\right)^2$$

[1] دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول –وجدة المغرب، العدد الرابع، الجزء 2، سبتمبر 2015، ص: 154.

حيث أن:

CG_m: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

X_{it}: الصادرات الوطنية للدولة i خلال السنة t.

X_t: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

✓ **الميل المتوسط للاستيراد:**

أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى انه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي, حيث انه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.

✓ **مؤشر التبادل التجاري:**

يعتبر هذا مؤشرا من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما.

تجدر الإشارة إلى أن: ارتفاع مؤشر التبادل التجاري يؤدي إلى زيادة انفتاح هذا البلد وانخفاضه يدل على العكس[1].

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \ 100$$

أما المؤشرات الأخرى فيمكن بيانها كما يلي[2]:

☒ **حسب الانفتاح النسبي:**

تهدف هذه الطرق إلى تقييم التحرير التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في البلد أو المنطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس، ويقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

✓ **مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية؛**

✓ **معدل التعريفة غير الموزون؛**

✓ **معدل التعريفة الموزون.**

☒ **حسب مؤشر البواقي:**

اقترح كل من *Syruin chenery* و*Guillarrmont* (1984) طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية, حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح.

[1] *Lipsey & Christalt, **Economics**, Oxford University Press, Us, Ed 10, 2004, p: 614.*

[2] باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 60- 66.

☒ **حسب المؤشر المزدوج** *sachs-warner*:

يعتبر نموذج *sachs-warner* (1995) من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين بحكم أنه استطاع أن يعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسألة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياسا دقيقا.

☒ **حسب نموذج المؤشر المركب:**

استخدم *Edward* المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقتراح جمعها في شكل مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى تصنف بوجود سياسات الانفتاح بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوت التجاري وهي موزعة كالآتي:

- ✓ **مؤشر *Sach-Warner*؛**
- ✓ **مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987)؛**
- ✓ **مؤشر البواقي ل *learner* (1988)؛**
- ✓ **مؤشر علاوة الصرف (*La prime de change*) للسوق السوداء؛**
- ✓ **التعريفية المتوسطة على الواردات؛**
- ✓ **المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛**
- ✓ **مؤشر تفاوت المؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة؛**
- ✓ **معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية؛**
- ✓ **مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف *wolf* (1993).**

ويمكننا تلخيص مؤشرات قياس التحرير التجاري في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: مؤشرات قياس التحرير التجاري

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على ما سبق.

ثالثا: العلاقة بين التجارة والبيئة.

ترتبط المشاكل البيئية بالأساس بالنمو الكبير للأنشطة الاقتصادية، والتجارة جزء مهم في هذه الأنشطة، وفي ظل التحرير التجاري فإن العناصر الأساسية لإنتاج مختلف السلع يمكن جلبها من دول مختلفة، وبالتالي تعاظمت أهمية التجارة في الاقتصاد بل إن نمو التجارة يتسارع أكثر من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

اختلفت الآراء حول ما إذا كان لكل من التبادلات التجارية والجوانب البيئية أثر سلبي أو ايجابي على الآخر وفي ظل غياب سياسات بيئية فعالة وناجعة من خلال قيود دولية ملزمة، فإن الأنشطة الاقتصادية والتجارية ستساهم بدون شك في المشاكل التي يعاني منها العالم بأسره، من جهة أخرى فإن التجارة تساهم في النمو الاقتصادي تحسن من الرفاهية عامة. فزراعة الموز مثلا: في أمريكا اللاتينية ومن ثم تصديره إلى أوروبا له آثار أحسن من زراعته في بيوت بلاستيكية في اسكتلندا واستعمال غازات أو حرق بقايا معينة لتوفير الجو المناسب له.

1. بين المدافعين عن البيئة والمدافعين عن الانفتاح التجاري[1]:

هنالك العديد من الآراء المتضادة فيما يخص تأثير التحرير التجاري والاقتصادي على البيئة، فأدلة المدافعين على البيئة مبنية بالأساس على مبدأ **رابح – خاسر** "*winner-looser*" الذي من خلاله يحفز النمو ويرفع الإنتاج عن طريق التحرير التجاري، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مستويات مرتفعة من التلوث ويسرع أيضا الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك فإن الأسعار السوقية الناتجة عن التحرير التجاري والتي لا تأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية وكذا التناقص المستمر للموارد الطبيعية يعني بالضرورة التوزيع غير العادل للموارد. فهذه العملية تمس بصفة مباشرة البيئة من خلال الاستعمال المفرط لما هو متاح من موارد بل قد تؤدي حتى إلى استعمال المواد الملوثة للطبيعة وبالتالي التخصص في منتجات غير ملائمة للبيئة وهو ما من شأنه أن يساهم في تدهور نوعية الطبيعة وبالتالي الحياة الاجتماعية (*Une perte du bien être social.*)

ويمكننا القول بأن بعض التطورات التي تعرفها بعض الاقتصاديات الناشئة في المجال البيئي مرده إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول، والتي تواصل بدورها في المساهمة الايجابية في مجال تحسين نوعية البيئة. فالمدافعون عن الانفتاح الاقتصادي يؤكدون بأن هذه العملية من شأنها أن تتم دون أن تكون لها آثارا سلبية على البيئة، وهو مبدأ **رابح – رابح** "*winner-winner*" فمن أهم أدلتهم على ذلك هو اعتبار الانفتاح التجاري المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، ويعتبرون التجارة الدولية أحد أهم مصادر الدخل والثروة وهو ما من شأنه أن يخلق موارد أكبر تساهم في الحفاظ على البيئة.

[1] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارية الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، السنة 2013-2014، ص: 75.

2. منحنى كوزنتس البيئي[1]:

إن أهم النتائج التي تحققها التجارة والاستثمار تتمثل في النمو الاقتصادي الذي يؤدى بدوره إلى تحسين مستوى البيئة؛ لأنه مع زيادة الدخل يزيد الطلب على نوعية بيئية أفضل.

ولا ينبغي أن يُفهم من هذا أن التنمية الاقتصادية تعنى تلقائياً تحسين مستوى البيئة، فقد كشفت دراسات ميدانية عن وجود علاقة على شكل الحرف اللاتيني U مقلوبة، وهي العلاقة ما بين التدهور البيئي ومستوى دخل الفرد، التي يشار إليها عادة باصطلاح "منحنى كوزنتس البيئي *Environmental Kuznets Curve*" نسبة إلى الاقتصادي الأمريكي الراحل "سايمون كوزنتس"[2]، والموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: منحنى كوزنتس البيئي

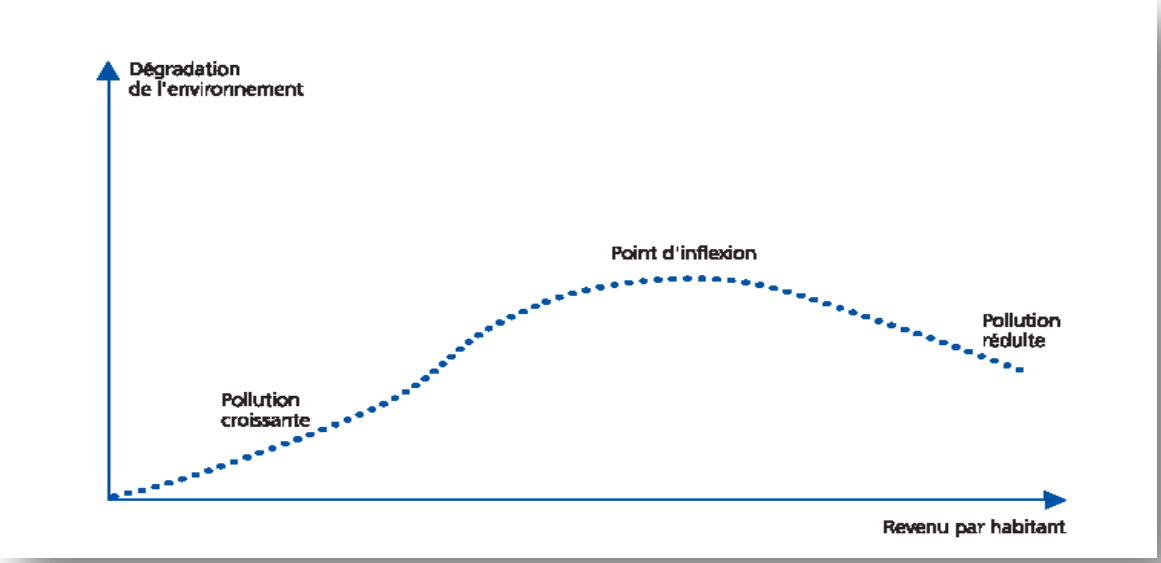

La source: Sénat, http://www.senat.fr/rap/r03-233/r03-23332.html, 16/05/2017 à 23:35.

فمنحنى "كوزنتس" يصف العملية التي يحدث فيها في البداية تدهور نوعية البيئة في البلدان النامية (*Pollution Croissante*) مع اتجاه اقتصادها نحو التصنيع، لكن نوعية البيئة تعود إلى التحسن من جديد (*Pollution Réduite*) بعد أن يصل مواطنو تلك البلدان إلى مستوى معيشة معين.

فهناك دراسة أجراها "ألان كروجو" و"جين كروسمان" الأستاذان بجامعة "برنستون" الأمريكية يشيران فيها إلى أن نقطة التحول المشار إليها (*Point d'Inflexion*) تحد عندما يصل الدخل الفردي إلى حوالي 5 آلاف دولار سنوياً، ويقول الباحثان في ذلك: لا يتوافر لنا دليل على أن نوعية البيئة تتدهور بصورة مستمرة مع استمرار

[1] موقع مجلس الشيوخ الفرنسي، *http://www.senat.fr/rap/r03-233/r03-23332.html* تاريخ الإطلاع: 16-05-2017، على الساعة:23:35.

[2] سلسلة تقارير منظمة التجارة العالمية، العولمة والبلدان النامية، العدد الثالث، على الموقع: *http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm*، تاريخ الإطلاع: 2017/05/10 على الساعة: 21:26.

النمو الاقتصادي، بل إن معظم المؤشرات يستفاد منها أن النمو الاقتصادي تصاحبه في مراحله الأولى مرحلة تدهور بيئي تعقبها عودة نوعية البيئة إلى التحسن. ومع وصول الدخل الفردي السنوي إلى 8 آلاف دولار، تبدأ معظم ملوثات البيئة في التراجع، وذلك حسب النتائج★ التي توصل إليها الباحثان.

رابعا: الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة.

حاولت بعض المنظمات الدولية العامة والمتخصصة، والعالمية والإقليمية، كانت حكومية أو غير حكومية بلورة قواعد دولية في ميدان حماية البيئة هذا لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة غير الرشيدة للإنسان خاصة منها التجارية.

1. منظمة الأمم المتحدة.

على الرغم من أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة لا ينص صراحة على كون الاهتمام بالشأن البيئي من صلاحياتها أو صلاحيات هياكلها الرئيسية★★، إلا أنها تعمل بشكل مستمر لتوثيق التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي لوضع سياسات مشتركة تهدف بالأساس لحماية البيئة والمحافظة عليها. وخاصة عن طريق الهياكل الرئيسية التي تضطلع دون غيرها بدور نشط في المجال البيئي ويتعلق الأمر بكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي★★★ والجمعية العامة التي نظمت عديد المؤتمرات المتعلقة بالبيئة، والتي من أهمها[1]:

★ يؤيد صحة النتائج القائلة بحدوث تأثيرات إيجابية على البيئة نتيجة للتجارة والتنمية ما شهده الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً من خبرات، فمعايير نقاء الهواء والماء في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعلى بكثير الآن مما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً فقط، وهذا التحسن تحقق فقط مع ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع نصيب التجارة من اقتصاديات تلك البلدان على نحو غير مسبوق.

★★ لمنظمة الأمم المتحدة ستة هياكل أساسية، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة ومجلس الوصاية (الذي لم يعد يقوم بأي دور).

★★★ يلعب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا ملموسا في مجال مكافحة التلوث، وذلك عن طريق عديد القرارات التي تعالج موضوع التلوث كما أنشأ بعض اللجان الخاصة التي تعنى بحماية البيئة:

❶ **قرارات المجلس الاقتصادي:** لقد أصدر عدة قرارات وقد كان سباقا قبل الجمعية العامة في الاهتمام بقضايا التلوث البيئي ومنها:
- قرار 28 جويلية 1988 الخاص بمشكلة النفايات الخطرة.
- قرار 24 ماي 1989 الخاص بالحد من المرور غير المشروع للنفايات الخطرة.
- قرار 20 جويلية 1998 المتعلق بالحماية من المنتجات الضارة بالصحة وبالبيئة.
- قرار 23 جويلية 2004 المتعلق بضرورة وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد والنفايات الكيميائية الخطرة.

❷ **لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** استنادا إلى نص المادة 68 من الميثاق أنشأ المجلس خمس لجان إقليمية، تختص من بين مهام أخرى بالشؤون البيئية وهي:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي (أسست عام 1947 بقرار رقم 37).
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (أسست عام 1958 بقرار رقم 671).
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي (أسست عام 1948 بقرار رقم 106).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسست عام 1973 بقرار رقم 1818).
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا.
- كما أنشأ لجانا أخرى (كلجنة الخبراء المعنية بنقل النفايات الخطرة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة التنمية المستدامة).

للاستزادة: يمكن الإطلاع على الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموقع منظمة الأمم المتحدة: *https://www.un.org/ecosoc/*

[1] ناديا ليتيم سعيد، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة**، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 175-192.

✓ **مؤتمر ستوكهولم (السويد) 1972م:**

ما تمخض عن هذا المؤتمر من 19 مبدأ وتوصية تناولت حماية البيئة لا تتمتع بأي قيمة قانونية ملزمة، إلا أنه شكل أول وثيقة دولية تكرس المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول في الشؤون البيئية وكيفية التعامل معها★.

✓ **مؤتمر ريو دي جانيرو (البرازيل) 1992م:**

عرف "بقمة الأرض" وقد اختتمت أعماله بتكريس آليتين ملزمتين؛ اتفاقية "ريو" بشأن تغيير المناخ، واتفاقية "ريو" الخاصة بالمحافظة على التنوع الحيوي، وثلاث آليات غير ملزمة؛ إعلان مبادئ حماية الغابات، إعلان "ريو" حول البيئة والتنمية وأجندة "ريو دي جانيرو" (أجندة القرن الواحد والعشرين)★★.

✓ **مؤتمر كيوتو (اليابان) 11 ديسمبر 1997م:**

دخل حيز التنفيذ في 16 فيفري 2005م وكان يفترض أن تنتهي صلاحية العمل به سنة 2012م، وقد اعتبر نقلة نوعية في مجال عولمة الشأن البيئي العالمي، وخلق الآليات اللازمة لتنفيذه، لما تضمنه من التزامات★★★.

✓ **مؤتمر جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) 2002م:**

ركز على حماية الطبيعة والاستهلاك المستدام لمواردها، ومكافحة التلوث بالنفايات.

✓ **مؤتمر القمة العالمي بنيويورك (الولايات م.أ) 2005م:**

لم يأت بجديد يذكر بشأن مكافحة التلوث بالنفايات الخطيرة، واكتفى بالتأكيد على ضرورة تشجيع الإدارة السليمة للنفايات الكيميائية والخطرة طوال فترة حياتها.

✓ **مؤتمر كوبنهاغن (الدانمارك) حول التغيرات المناخية 2009:**

عقد هذا المؤتمر من أجل إيجاد وثيقة دولية للتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري والحد من مخاطر التغيرات المناخية، يكون بذلك بديلا عن بروتوكول كيوتو، الذي أوشكت مدة سريانه على الانتهاء، إلا أنه فشل في التوصل إلى اتفاق دولي ملزم.

لكن ما يحسب للقمة هو الدعوة إلى إنشاء آلية تمويل جديدة للمناخ، تخصيص ثلاثين مليار دولار لدعم الدول الفقيرة خلال السنوات (2010، 2011 و2012)، على أن يتم رفع قيمة هذا المبلغ إلى مائة مليار دولار بحلول سنة 2020م.

★ عقد في جوان 1972م بستوكهولم تحت شعار "البيئة الإنسانية".

★★ عقد في الفترة من 3 إلى 14 جوان 1992م بريو تحت شعار "البيئة والتنمية".

★★★ تضمن بروتوكول كيوتو مجموعتين من الالتزامات الأولى: تخص جميع الدول الموقعة على البروتوكول (متقدمة ونامية)، والثانية: فتتعهد بها الدول المتقدمة لوحدها. للاستزادة أنظر: ناديا ليتم سعيد، مرجع سابق، ص: 183.

✓ **مؤتمر كانكون (المكسيك) 2010م:**

اختتمت محادثات مؤتمر كانكون باعتماد حزمة من القرارات، لمساعدة الدول على التقدم نحو مستقبل منخفض الانبعاث، أطلق عليها اسم "اتفاق كانكون" الذي تضمن تعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاث وضمان زيادة المساءلة بشأنها. فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الغابات في العالم، وضمان عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية من بروتوكول "كيوتو"، علما بأنه من المقرر أن تنتهي الفترة الأولى للالتزام به في عام 2012م. وكذا ضرورة الإبقاء على ارتفاع درجة حرارة الأرض عند درجتين مئويتين، وإنشاء صندوق لتمويل المناخ على المدى الطويل لدعم البلدان النامية (الصندوق الأخضر)، بهدف تعزيز أسواق الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء العالم، ومساعدة الدول النامية في التكيف مع انعكاسات تغير المناخ★.

✓ **مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 2012م:**

سمي بـ"ريو+20" كان المحور الرئيسي لمداولات قمة الأرض "الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة ومحو الفقر" تمخض عن هذا المؤتمر وثيقة سياسية تحت عنوان "المستقبل الذي نراه" واكتفت بالتأكيد على الأهداف التي نص عليها مؤتمر قمة 1992م.

✓ **مؤتمر الدوحة لعام 2012م:**

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها المؤتمر فيما يلي:

- تم تعديل بروتوكول كيوتو، باعتباره الاتفاق الوحيد القائم والملزم الذي بموجبه تلتزم البلدان بخفض غازات الاحتباس لحراري، بحيث يستمر نفاذ مفعوله اعتبارا من 1 جانفي 2013م، وأن فترة الالتزام الثانية ستكون 8 سنوات.
- كما تم الاتفاق على استمرار العمل بآليات السوق التابعة لبروتوكول كيوتو (آلية التنمية النظيفة، التنفيذ المشترك والاتجار الدولي الانبعاثات)، اعتبارا من عام 2013م.
- وافقت الحكومات على العمل بوتيرة سريعة لوضع اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ، يغطي جميع البلدان اعتبارا من عام 2020، والذي سيعتمد بحلول عام 2015م.

★ للإستزادة حول مؤتمر كانكوك، أنظر: هشام بشير، **مؤتمر "كانكون" للتغير المناخي..حدود النجاح والإخفاق**، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، مصر، 2011، العدد 179، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1540.aspx ، تاريخ الإطلاع: 2017/04/15، على الساعة: 16:12.

وهكذا يلاحظ أن مؤتمر الدوحة لم يأت بنتيجة جديدة، إذ لم يتم التوصل إلى اتفاقية دولية جديدة، ملزمة قانونيا للدول كافة، تكون بديلا عن برتوكول كيوتو، واكتفى المؤتمر بالتأكيد على ما كان مؤكدا في الاجتماع الأخير في دوربان؛ تمديد برتوكول كيوتو.

- ✓ **مؤتمر باريس لعام 2015م:**

توصلت الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في 2015/12/12م في مؤتمر باريس إلى الموافقة العامّة بشأن الاتفاق الجديد لحماية الكرّة الأرضية من غازات الدفيئة. ويفرض الاتفاق الجديد على جميع الدول التخفيف في الانبعاثات بحلول عام 2020م، بما يكفل الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.

انعقد المؤتمر الـ21 لأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في ديسمبر 2015م باشتراك حوالي 40 ألف ممثل من الدول الأطراف والمنظمة وذلك لوضع الاتفاقية المجددة للتصدي مع تغير المناخ، تفرض الاتفاقية الجديدة على جميع الدول اتخاذ السياسة لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة: كل دولة تكون مسؤولة عن الإجراءات التي تتخذها للوصول إلى الهدف المرجو.

2. المنظمات الإقليمية.

إضافة إلى الأمم المتحدة فإن للمنظمات الإقليمية دورا هاما وإسهاما فاعلا فيما يتعلق بالبيئة وحمايتها، ويمكن تلخيص هذه الإسهامات في الاتفاقيات والمؤتمرات التي أقامتها، والتي نورد أهمها في ما يلي[1]:

- ✓ الاتفاقية الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية 1968م.
- ✓ اتفاقية هلسنكي 1974م بشأن حماية البيئة لبحر البلطيق.
- ✓ مبادئ هلسنكي 1975م الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.
- ✓ اتفاقية برشلونة بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث 1976م.
- ✓ إعلان مبادئ الصادر في إطار مجلس أوروبا 1978م بشأن مكافحة التلوث الهوائي.
- ✓ اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث عام 1978م.
- ✓ اتفاقية حماية البيئة المبرمة 1979م بين الدول الاسكندينافية.
- ✓ الاتفاقية الأوروبية عام 1979م بشأن حفظ الأحياء البرية والسواحل الطبيعية الأوروبية.

[1] لبنى نعيم، القانون الدولي للبيئة والاتفاقيات المنظمة لحماية البيئة، على الموقع: http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/345016، تاريخ الإطلاع: 2017/05/19 على الساعة: 18:21.

- ✓ الاتفاقية المبرمة 1979م في إطار اللجنة الاقتصادية الأوروبية بشأن مكافحة التلوث بعيد المدى عن الحدود.
- ✓ اتفاقية جدة 1982م بشأن حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن.

أما الاتفاقيات الثنائية فتمثلت في:

- ✓ المعاهدة المجرية – النمساوية 1956م، بشأن الاستخدامات الاقتصادية للمياه.
- ✓ المعاهدة الهندية – الباكستانية 1960م، بشأن استخدام نهر الهندوس.
- ✓ المعاهدة الأمريكية – الكندية 1972م، بشأن أحواض المياه في البحيرات العظمى.

3. المنظمات غير الحكومية.

يمكننا ذكر أهم المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة في[1]:

- ✓ **الرابطة الدولية للنفايات الصلبة★:**

تسعى هذه الرابطة إلى تحقيق رسالتها من خلال؛

- تكريس الكفاءة في الممارسات البيئية، وتحقيق الاحتراف في إدارة النفايات الخطرة.
- النهوض بإدارة النفايات عبر التعليم والتدريس البيئيين.
- تقديم الدعم والمساعدة للدول النامية من خلال برامج التنمية.

- ✓ **منظمة السلام الأخضر:**

منذ بدء نشاطها في عام 1971م، كان لمنظمة السلام الأخضر دورا حيويا ومساهمة مباشرة في تحقيق العديد من التغيرات البيئية الإيجابية في مجال مكافحة التلوث بالنفايات الخطرة، منها:

- في عام 1972م، وبعد أول تحرك للمنظمة علقت الولايات المتحدة الأمريكية تجاربها النووية في جزيرتها "امشيتكا" في ألاسكا، التي خلفت العديد من النفايات المشعة، وتم إعلان الجزيرة محمية للطيور.
- لعبت كذلك المنظمة دورا هاما أثناء مفاوضات اتفاقية لندن للإغريق لسنة 1975م، حيث أنه كثيرا ما كانت تؤخذ آراء ومواقف منظمة السلام الأخضر خلال مفاوضات الاتفاقيات البيئية بعين الاعتبار.

[1] ناديا ليتيم سعيد، مرجع سابق، ص: 483.

★ منظمة غير حكومية مستقلة لا تستهدف الربح تعمل من أجل تطوير الإدارة المستدامة للنفايات في جميع أنحاء العالم.

- قيام المنظمة بتطوير وإدخال تقنية "الهيدروكربون" أو ما يسمى بـ"التبريد الآمن" في صناعة أجهزة التبريد المنزلية، واستخدامها على نطاق تجاري واسع ابتداء من عام 1992م. وكان ذلك في إطار حملة منظمة السلام الأخضر لحماية طبقة الأوزون لتقليل من استخدام المواد السامة المستعملة في أجهزة التبريد، والتي تساهم في عمليات ارتفاع درجة الحرارة الأرض. فقد استخدمت هذه التقنية في تصنيع أكثر من 150 مليون جهاز تبريد في العالم، كما أطلقت المنظمة حملة "مشروع التبريد الشمسي".
- كما ساعدت المنظمة الدول الإفريقية على إدراك وفهم مواطن النقص التي اتسمت بها مشاريع نقل النفايات عبر الحدود، فقد انتقدت المنظمة اتفاقية بازل بشدة لأنها لم تحظر نقل النفايات عبر الحدود.
- استطاعت المنظمة إقناع ما يزيد عن سبعة ملايين شخص بالتوقيع على عرائض طالبوا من خلالها بوقف التجارب النووية، وبعد سنة من ذلك، وقعت 135 دولة في العلم على معاهدات منع إجراء التجارب النووية.
- في عام 1997م، وبعد حملات عدة قادتها منظمات غير حكومية أخرى ابتداء من عام 1988م نجحت منظمة السلام الأخضر في حث الدول الصناعية على توقيع على بروتوكول "كيوتو" الذي يحد من انبعاث غازات الدفيئة.

إن مسيرة هذه المنظمة في مجال حماية البيئة مليئة بالمحاولات والاجتهادات وغالبا ما تكللت مساعيها هذه بالنجاح، وحاليا يرتكز نشاط منظمة السلام الأخضر في مجال التلوث بالنفايات الخطرة على:

- التصدي للحكومات والشركات التي تراوغ في تطبيق الحظر المفروض بموجب اتفاقية بازل لعام 1994م، عبر ممارسات مشروعة كتفكيك السفن القديمة الملوثة بالدول النامية.
- وقف توليد وتجارة النفايات والمواد السامة الخطرة عبر تشجيع اعتماد قائمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الاثني عشرة مادة الأكثر سمية".
- الترويج للإنتاج النظيف وتطوير أسواق مستقبلية للمتاجرة في التقنيات والمنتجات الأكثر ملائمة للبيئة.

✓ **الإتحاد العالمي للطبيعة[★]:IUCN**

تتمثل أهداف الاتحاد العالمي للطبيعة في السعي للتأثير على دول العالم، وتشجيعها ومساعدتها على الحفاظ على التنوع البيئي، وضمان الاستخدام الرشيد للمصادر الطبيعية واستدامتها.

ويذكر من أحدث القرارات التي تخذها الاتحاد العالمي للطبيعة بشأن النفايات الخطرة القرار رقم"4.066" المتعلق بتحسين الحوكمة في البحر الأبيض المتوسط المتخذ خلال المؤتمر الدولي للطبيعة المنعقد في أكتوبر 2008م ببرشلونة، نلخص جهود الاتحاد في مجال حماية البيئة في:

- أعداد الأجندة العالمية للمحافظة على الطبيعة من خلال "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة" عام 1980م، بالتعاون مع اليونيسيف والصندوق الدولي للطبيعة وقد أكدت هذه الإستراتيجية أساسا على الصلة الوثيقة التي تجمع بين حماية البيئة والتنمية، وتعد أول وثيقة أدخلت مصطلح "التنمية المستدامة" في قاموس الاستعمال الدولي، ثم "أنقذوا الأرض إستراتيجية لمستقبل الحياة"[★★] في عام 1991م.
- المساهمة في تطوير المعايير والقواعد البيئية في مجال محاربة التلوث بالنفايات الخطرة وذلك بفضل كل من مركز القانون البيئي ولجنة القانون البيئي، على مستوى الاتحاد تمثلت المساهمة في إعداد وصياغة نصوص عديدة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بالشأن البيئي العالمية منها والبيئية، منها الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1984م، الميثاق الإفريقي لحماية الطبيعة والمحافظة عليها لعام 1963م، واتفاقية مونتريال حول المحافظة على الطبيعة ومواردها لعام 1996م، والاتفاقية الدولية حول البيئة والتنمية لعام 2008م.
- الإنذار المبكر بالمخاطر البيئية: وفكرته هنا أن حماية الطبيعة والمحافظة على مواردها وتنوعها البيولوجي من شأنه أن يسهم في التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة ومن التكيف مع التغير المناخي الحاصل.

[★] نعتبر المنظمة البيئية الأولى في العالم أنشأت في 1984/10/04،كان يطلق عليها الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة ومواردها، تضم أكثر من 1200 منظمة إضافة إلى عضوية 11000 من العلماء المختصين في الشأن البيئي.

[★★] وهي وثيقة عملية ترسم كيفية الوصول إلى تنمية من شأنها تحسين الحياة الإنسانية والرقي بها مع المحافظة في نفس الوقت على البيئة ومواردها.

✓ **الغرفة الدولية للتجارة:ICC**

للحفاظ على البيئة تقوم الغرفة الدولية للتجارة★ منذ عام 1971م بتنشيط شبكة من المؤسسات تشارك في الندوات الدولية حول البيئة، كما أن هناك مؤسسات أخرى تبنت نهجا مماثلا مثل المجلس العالمي للتجارة والتنمية المستدامة، وقد حددت الغرفة منذ 1993م برنامج عمل في خمس نقاط[1]:

- ✓ ترقية السياسات البيئية المتوافقة مع الإبقاء على نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح.
- ✓ الإعلان على انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله للانضمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة والتنمية.
- ✓ تدعيم وتقوية العمل التقليدي للغرفة عن طريق وضع قواعد السلوك حول المبادلات الدولية للنفايات السامة والتأمين على المخاطر الصناعية.
- ✓ وضع برنامج تكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات.
- ✓ ترقية اتفاقيات التعاون في ميدان البيئة بين مؤسسات الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.

4. المنظمة العالمية للتجارة[2]:OMC

إن التنمية المستدامة وحماية البيئة والحفاظ عليها هي أهداف أساسية لمنظمة التجارة العالمية. وهي مكرسة في اتفاق مراكش الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية، وتكمل هدف منظمة التجارة العالمية المتمثل في الحد من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية. وفي حين أنه لا يوجد اتفاق محدد يتناول البيئة، يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية، بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، أن يعتمدوا تدابير متصلة بالتجارة تهدف إلى حماية البيئة بشرط الوفاء بعدد من الشروط لتجنب إساءة استخدام هذه التدابير لتحقيق غايات حمائية.

وتسهم منظمة التجارة العالمية في حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال الجهود الجارية في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية. ويتضمن جدول أعمال الدوحة مفاوضات محددة بشأن التجارة والبيئة وبعض المهام الموكلة

حددت مرجعية القرار المنشأ للجنة التجارة والبيئة داخل منظمة التجارة العالمية مهام اللجنة في تحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي المتعدد الإطراف والإجراءات التجارية المتخذة لأغراض البيئية وتلك المتخذة بموجب الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة والعلاقة بين السياسات البيئية المتعلقة بالإجراءات البيئية ذات

★ وتُعتبر الغرفة أحد أكبر الكيانات التي تمثل شركات الأعمال في العالم إذ تنطق باسم ملايين الشركات في أكثر من 130 دولة تشمل مؤسسات تجارية خاصة من جميع الأحجام والقطاعات. وتساعد الشبكة العالمية لغرف التجارة الفُطرية الأمانة الدولية لغرفة التجارة الدولية في باريس على معرفة أولويات قطاع الأعمال على المستويين الوطني والإقليمي. وتستعين الغرفة بأكثر من 2000 خبير من الشركات الأعضاء في الغرفة للاستفادة من معارفهم وخبراتهم في صياغة موقف الغرفة تجاه مسائل بعينها من مسائل الأعمال التجارية.

[1] نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي MECAS، جامعة تلمسان، سنة 2011/2010، ص: 70.

[2] موقع منظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/envir_e.htm تاريخ الإطلاع: 2017/05/15، على الساعة: 23:55.

الآثار التجارية وأحكام النظام التجاري متعدد الأطراف.كما اختصت اللجنة بتحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف والرسوم والضرائب المفروضة لأغراض البيئة والمتطلبات البيئية المتعلقة بالمنتجات وتتضمن المعايير والنظم الفنية والتعبئة والتغليف وإعادة الاستخدام. ومن مهام اللجنة أيضا توضيح أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف بشأن الشفافية للإجراءات التجارية المتخذة لتحقيق أهداف بيئية والإجراءات والمتطلبات البيئية ذات الأثر التجاري الفعال وأيضا العلاقة بين آليات تسوية المنازعات في النظام التجاري متعدد الأطراف وتلك المتضمنة في الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة، وتختص اللجنة بتحديد أثر الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق خاصة بالنسبة للدول النامية وبالأخص الدول الأقل نموا منها والفوائد البيئية الناتجة عن إزالة قيود التجارة وتشوهاتها وصادرات السلع المحظورة الاستهلاك محليا.

فضلا عن ذلك تم تكليف اللجنة بدراسة كل من الفقرات المتعلقة بها في القرار الصادر من المجلس الوزاري للمنظمة بشأن اتفاقية التجارة في الخدمات واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وفقا لشروط المرجعية. كما كلف القرار أيضا اللجنة بالنظر في الإجراءات المناسبة للعلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالبيئة ومنظمة التجارة العالمية.

✓ العلاقة بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وقواعد التجارة وآلية فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية[1]:

ترى لجنة التجارة والبيئة أن الإطار الأمثل لمعالجة المشكلات البيئية هو التعاون في ظل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، كما تؤكد اللجنة على عدم السماح بوجود الإجراءات الأحادية بدعوى الحفاظ على البيئة والتي تتنافى مع قواعد حرية التجارة بمنظمة التجارة العالمية، ولم ترحب اللجنة باقتراحات بعض الدول لتوسيع نطاق استخدام الإجراءات البيئية لتطبيق الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء بتلك الاتفاقات، وأما في حالة نشوب أي نزاع يتعلق بالمسائل البيئية وعلاقتها بالتجارة أقرت لجنة التجارة والبيئة على أحقية كل الدول الأعضاء اللجوء إلى جهاز فض المنازعات الخاص بالمنظمة إلا في حالة اتفاق أطراف النزاع من الدول في تسويته خارج النطاق هذه الآلية. ومن جانبه فإن الدول المتقدمة ترى ضرورة إعطاء الأولوية لفض النزاعات★ البيئية في إطار الاتفاقات البيئية الدولية متعددة الأطراف، بينما تفضل الدول النامية اللجوء إلى تسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية والتمسك في حقها إلى اللجوء إلى جهاز فض المنازعات.

[1] مها كرم الله أنظر الموقع: http://kenanaonline.com/users/leloi/posts#http://kenanaonline.com/users/leloi/posts/239325 تاريخ الإطلاع: 2017/05/17، على الساعة: 23:36.

★ للإطلاع على بعض النزاعات التي تم تسويتها على مستوى الجات ومنظمة التجارة العالمية، أنظر: المرجع نفسه.

المبحث الثاني :الدراسات السابقة حول التجارة والبيئة.

يعرض هذا المبحث الأدبيات التطبيقية التي توضح العلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي، والتي تعد من الخصائص التي يرتكز عليها البحث العلمي، أي أنه يعتمد على الجهود السابقة، وهذا ما يصطلح عليه بالتراكمية في العلم، بحيث لا يمكن أن نتصور بحث علمي بدون خلفية كما أن ما تمليه المنهجية العلمية للإجابة عن أي إشكالية بحثية تتطلب ضرورة توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالية والتراث العلمي السابق، وحسب طريقة *IMRAD* التي تم اعتمادها في هذه الدراسة فقد خصص المبحث الثاني لاستعراض مجموعة من الدراسات السابقة سواء كانت عربية أو أجنبية وقد تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوع المذكرة، إضافة إلى توضيح وإبراز العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة من خلال أوجه التشابه والاختلاف والإضافة العلمية، التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا العمل.

أولا: الدراسات العربية:

لقي موضوع التجارة والبيئة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأهميته وحداثته، إلا أن الدراسات باللغة العربية كانت شحيحة، ويمكننا ذكر أهم الدراسات في:

1. **دراسة اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية (2007)**[1]: والموسومة بعنوان "التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنطقة العربية"، انطلاقا من الإشكالية التالية: كيف يتم ضمان حماية البيئة في ظل التحرير التجاري؟ بهدف تحسين جودة الحياة لكافة المستهلكين الحاليين والأجيال القادمة مع الحد من التأثيرات البيئية الضارة المصاحبة لهذا الاستهلاك، تحت شعار استهلاك أقل ولكن استهلاك أفضل متبعة في ذلك المنهج الوصفي،

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- لابد من انتهاج مبادرة عربية تسهم في المحافظة على البيئة من خلال التحكم في استيراد السلع والخدمات البيئية من منظور بيئي واقتصادي مباشرة مع إعطاء المواطن الفرصة لاستهلاك المنتجات والبضائع والخدمات لتلبية احتياجاته بطريقه كافية وفعالة مع الحد من التلوث والتأثيرات البيئية الضارة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تبنى منهجية الاستهلاك المستدام التي نادى بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

1 الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة المملكة العربية السعودية، اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، القاهرة، 2007.

2. دراسة عبدوس عبد العزيز (2010) [1]: الموسومة بـ:"سياسة الانفتاح التجاري ومحاربة الفقر والبيئة –الوجه الأخر"، وتناولت هذه الدراسة المؤيدون للتجارة والمعارضون لها، من خلال أن التأييد بقول أن التجارة الخارجية لها دور فعال في توفير جميع الآليات التي تسمح بالحفاظ على البيئة وحمايتها، أما المعارضون يرون أن التجارة لها عواقب وخيمة على البيئة من خلال ما تسببه من نقل للآثار السلبية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية عن طريق نقل ما يطلق عليه بالتلوث الصناعي إلى هذه الأخيرة وعليه تصبح هذه التدابير مدمرة للبيئة، كما أن التحرير وما ينتج عنه من جلب للعملة الصعبة فإنه يسيل لعاب المسؤولين من خلال كسر كل الحواجز أمام تحقيق هذا الهدف، حيث يترتب عن التجارة جملة من الأمور السيئة والمتمثلة في تلوث الهواء وتلوث المياه العذبة وأيضا تلوث اليابسة.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- الانفتاح يؤدي إلى تدهور شديد للبيئة.
- تؤدي عدم المساواة الاقتصادية إلى توسيع الهوة بين الفقير والغني.
- الانفتاح التجاري هو المسبب الأول للتدهور البيئي.
- المستفيد الأول من التحرير التجاري هي البلدان المتقدمة.

3. دراسة سارة عبد الوهاب لحيمر (2011) [2]: الموسومة بـ: "تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية (دول الاتحاد الأوروبي ودول الكوميسا)" للفترة 1980-2007. حيث هدفت هذه الدراسة إلى رصد مدى اختلاف أو توافق الأثر البيئي الناتج عن تحرير النشاطات الدولية بين الأقطاب المختلفة في العالم، وركزت الدراسة على تحديد تأثير تحرير التجارة على البيئة في دول الكوميسا التي تتميز باقتصادها المحدود كما ونوعا، واعتمادها على تصدير المواد الأولية حيث تستورد تلك الدول كافة مستلزماتها من الخارج، واعتمدت هذه الدراسة على المتغيرات التفسيرية التالية: نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO_2، مستوى العولمة الاقتصادية، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي GDP، أما المتغير التابع هو تحرير التجارة والأداة المستخدمة هي عن طريق تحليل السلاسل الزمنية باستخدام VAR، حيث يتشكل نموذج الدراسة كما يلي:

1 عبدوس عبد العزيز، "**سياسة الانفتاح التجاري ومحاربة الفقر والبيئة الوجه الأخر**" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010.

2 سارة عبد الوهاب لحيمر، "**تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية (دول الاتحاد الأوروبي ودول الكوميسا) للفترة 1980-2007**"، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2011.

- ✓ تأثير العولمة الاقتصادية على التلوث البيئي: تم اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة مستوى انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى أي تغير في العولمة الاقتصادية. وقد بينت النتائج أن استجابة المتغير الأساسي $Log\,CO_2p$ لأي صدمة في العولمة الاقتصادية من المتوقع أن تكون سريعة وايجابية وذات معنوية في الفترات القادمة.
- ✓ تأثير النمو الاقتصادي على التلوث البيئي: اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة مستوى انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون إلى أي تغير في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بينت النتائج أن استجابة متغير ثاني أوكسيد الكربون إلى أي تغير في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن يكون ايجابيا وذو معنوية طوال فترة التنبؤ، وتعود تفسيرات العلاقة للنظرية الاقتصادية.
- ✓ تأثير العولمة الاقتصادية على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي: اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إلى أي تغير مفاجئ في مستوى العولمة الاقتصادية. وقد بينت النتائج أن استجابة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعولمة كانت موجبة ومعنوية إلى غاية السنة الثانية فقط.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية مباشرة بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي إلى نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون.
- هناك تأثير ايجابي لكل من العولمة الاقتصادية والدخل الحقيقي الفردي وهذه النتيجة لا تتوافق مع فرضيات الدراسة الأمر الذي يعني ضمنا قبول الفرضية البديلة التي تؤكد على العلاقة الايجابية ورفض الفرضية الأصلية.
- تأثير العولمة الاقتصادية على مستوى الدخل الحقيقي الفردي كان ايجابيا لفترة محدودة من الزمن ولم يكن هذا التأثير يتمتع بالمعنوية الكافية والقوة الكبيرة التي يمكن أن ترفع من مستويات المعيشة في الدول النامية.

4. **دراسة محمد فايز بوشدوب (2013)**[1]: الموسومة بـ"الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية" حيث ركز الباحث في دراسته على تحليل العلاقة بين تحرير التجارة الدولية وحماية البيئة فطرح من خلال ذلك الإشكالية التالية: هل ساهم تحرير التجارة الدولية في حماية البيئة بشكل فعال أم أنه أدى بطبيعته إلى تعجيل تدهور البيئة؟ وما هي النتائج التي حققتها المنظمة في إطار حماية البيئة؟

وقد اتبع الباحث في إجابته على إشكاليته منهجية جدلية رآها الأنسب لهذا الطرح حيث يتطلب هذا المنهج الإلمام بالقواعد التي تحكم التجارة الدولية وحماية البيئة. وقد أجاب عن هذه الإشكالية بعد الدراسة من خلال الاقتراحات التالية:

- ✓ توضيح المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقة بين قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية وتلك الواردة في اتفاقيات البيئية متعدّدة الأطراف، والتي تضع كل واحدة منها على قدم المساواة في القانون الدولي .
- ✓ الأخذ في الاعتبار قواعد منظمة التجارة العالمية ذات الصّلة في مفاوضات الاتفاقيات البيئية متعدّدة الأطراف والأخذ في الاعتبار هذه الاتفاقيات في تفسير قواعد المنظمة.
- ✓ تحديد أي الأجهزة المنوط بها تسوية المنازعات، سواء جهاز تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية أو أية آلية تسوية أخرى مذكورة في الاتفاقيات البيئية متعدّدة الأطراف، وذلك تجنّبا لأي تعارض متوقّع وجوب أن تهدف المفاوضات إلى تعزيز التعاون بين أمانات الاتفاقيات البيئية متعدّدة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية من خلال إنشاء إطار مؤسّساتي لتبادل المعلومات يضم أمانات الاتفاقيات متعدّدة الأطراف وممثلين لمنظمة التجارة العالمية .
- ✓ التنسيق وتبادل المستندات بين المعنيين بشؤون البيئة والتجارة على المستوى الوطني وموافاة منظّمة التجارة العالمية بالتقارير ذات الصّلة المقدّمة من أطراف الاتفاقيات البيئية متعدّدة الأطراف.
- ✓ منح أمانات الاتفاقيات البيئية متعدّدة الأطراف ذات العلاقة بالتجارة صفة المراقب في لجنة التجارة والبيئة والأجهزة الأخرى لمنظمة التجارة العالمية طبقا لمؤشّرات ومعايير محدّدة.
- ✓ تنسيق وإيجاد تعاون وثيق بين لجنة التجارة والبيئة ومجموعة التفاوض المعنية بالنّفاذ إلى الأسواق عند التفاوض بشأن السلع البيئية.

[1] محمد فايز بوشدوب، **الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة للتجارة العالمية**، أطروحة دكتوراه في القانون (القسم العام) تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2013.

✓ العمل على تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية المتعلّقة بالتكنولوجيات النظيفة والتخفيف من القيود التي تفرضها حقوق الملكية الفكرية.

5. دراسة عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز(2012)[1]: الموسومة بـ "ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري"، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على التأثيرات التي أصبحت تحدثها الممارسات الاقتصادية من خلال إدراج الأبعاد البيئية في التجارة الدولية ومدى تأثيرها على تنافسية الاقتصاديات النامية بالتركيز على حالة الاقتصاد الجزائري.

وقد طرحت الإشكالية التالية: ما مدى تأثير ضبط المعايير البيئية في حقل التجارة الدولية على القدرة التنافسية للاقتصاديات الناشئة على غرار الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية، وقد توصلت للنتائج التالية:

- الاشتراطات البيئية أصبحت في الفترة الحالية أحد الأدوات التجارية التي يمكن استخدامها وبطريقة خفية من طرف الدول على بعض السلع الأجنبية والمحلية لغرض ضمان متطلبات الصحة والسلامة.
- الاشتراطات والمعايير البيئية التي وردت في اتفاقيات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة أصبحت أحد أهم العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية نظرا لما تسببه من آثار وخيمة على تنافسية منتجات الدول الأخرى خاصة النامية منها.
- بالرغم من ضآلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلا أنها لم تسلم من التطبيق المتعنت للاشتراطات والمعايير البيئية عليها خاصة في الصناعات الزيتية والخشبية والمنتجات الكهرومنزلية والتي لازالت تعاني من صعوبة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبالخصوص أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

6. دراسة باتر وردم(2004)[2]: الموسومة بـ"تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة في الأردن وكانت الإشكالية تبحث في تأثير تحرير التجارة الدولية والعولمة على البيئة الأردنية بشكل خاص؟، عن طريق تحديد الآثار الناجمة

[1] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز : **إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 19-20 نوفمبر 2012.

[2] باتر وردم باحث في مرصد البيئة الأردني، ومنسق برنامج في مكتب اللجنة الوطنية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وكاتب عمود في صحيفة الدستور و Jordan Times على الموقع:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:fTUVxEmEzKcJ:faculty.ksu.edu.sa/Naaif/DocLib3/%25D8%25A7%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE03%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3

عن توقيع الأردن لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وقبلها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبرنامج الشراكة الأوروبية متوسطية. وتبحث هذه الدراسة بداية ظهور خيار التضاد بين البيئة والعولمة من خلال مظاهرات سياتل 1999 ضد منظمة التجارة العالمية من خلال تحليل الخطاب البيئي المناهض للعولمة والذي طرح في مظاهرات سياتل والذي تمحور على ستة بنود رئيسية هي تأثير قوانين منظمة التجارة على شرعية الاتفاقيات البيئية الدولية وأنظمة حماية البيئة الوطنية واستنزاف الموارد الطبيعية وإنشاء ملاذات التلوث العالمية والمنتجات المعدلة وراثيا والقرصنة الحيوية والملكية الفكرية . وتنقسم إلى طرفين:

❶ أنصار البيئة: ويحدد أنصار البيئة عدة مشاكل ونقاط تثير القلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة وما سينجم عنه من آثار سلبية على البيئة، ومن أهم القضايا على أجندة أنصار البيئة المناهضين لمنظمة التجارة:

1. قوانين منظمة التجارة: ستكون سائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة بناء على مبادئ المنظمة مع الحفاظ على حرية التجارة كالقانون الإنجليزي والفرنسي الذي يمنع استخدام الأسبستوس في البناء، القرار الأوروبي بمنع الاتجار بمعاطف الفرو المصنعة من فرو الحيوانات ....الخ وقرارات بعض الدول الأوروبية بمنع استيراد المنتجات الخشبية المصنوعة إثر قطع الغابات الكلي أو من منتجات أشجار معمرة.
2. إستنزاف الموارد الطبيعية: سوف يؤدي إلغاء التعريفة الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية إلى تقليل أسعارها دوليا وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات الاستوائية والأشجار للحصول على المنتجات الخشبية.
3. ملاذات التلوث الدولية: من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئيا من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاما بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك ومع أن ذلك سيؤدي في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستنقل التلوث إليها.
4. المنتجات المعدلة وراثيا: الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا، أو ما تسمى الكائنات المعدلة وراثيا (*GMO*) *Genetically Modified Organisms* في العالم سيؤدي إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي *Biodiversity* أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه

الكائنات، الذي قد يكون مؤذيا للمستهلك كما أنه لن يسمح للدول المستوردة في رفض أو إغلاق أسواقها أمام المنتجات المعدلة وراثيا قبل فحصها والتأكد من صلاحيتها.

❷ أما الثاني: وهو المنادي بتحرير التجارة الدولية: ويمكن تلخيص التأثيرات المتوقعة من الانضمام إلى تيار تحرير التجارة الدولية والعولمة على البيئة في الأردن من خلال النقاط التالية:

- ✓ الإطار التشريعي والمؤسسي.
- ✓ استهلاك مصادر المياه والموارد الطبيعية.
- ✓ النفايات الصلبة والخطرة.
- ✓ استخدام مصادر الطاقة.
- ✓ الموارد البحرية.
- ✓ استخدام الأراضي والبنية التحتية.
- ✓ نقل التكنولوجيا الرفيقة بالبيئة.

والنتائج المتوصل إليها من الدراسة كانت كما يلي:

- التغيير والتقوية على الصعيد المؤسسي والتشريعي.
- تطبيق التجارة الحرة بطريقة ايجابية بيئيا.
- بناء القدرات والتدريب.
- الدعم التقني وتنفيذ مشاريع إيضاحية.
- السيطرة الذاتية على الأداء البيئي من قبل القطاع الخاص.
- دور المنظمات البيئية الأهلية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت البيئة والتجارة وكانت انطلاقا من أبحاث الاقتصادي بجاواتي وذلك سنة 1995م، عموما يمكن عرض تلك الأبحاث والدراسات كما يلي:

1. دراسة جاديش بجواتي وسيرنيفاسان جانفي(1995)[1] بعنوان "التجارة والبيئة " وهذا بطرحه الإشكالية التالية: هل يقلص التنوع البيئي من التجارة الحرة؟ استهدفت هذه الدراسة كل من التلوث المحلي والعالمي بالنسبة للدول الصغيرة والكبيرة، بحيث وضع الباحث هنا التلوث هو المتغير التابع أما المنتجات فهي المتغير المستقل،

[1] *jagdish bhagawati, columbia university and T.N.srinivasan YALE, University ,**Trade and the Environment**, Does Environmental Diversity Detract, From the Case for free trade? Januray1995, Discussion paper series No.718.*

واستخدم نماذج خطية بسيطة لتحليل العلاقات، ويستعرض القسم الأول من الدراسة بإيجاز العوامل التي تدفع البلدان إلى الطلبات عبر الحدود وتوحيد المعايير البيئية داخل الصناعات المحددة لاسيما التعويضية عما يسمى "الإغراق الاجتماعي" والمواءمة مع المعايير البيئية لا تحصل إلا إذا كانت التجارة حرة. ومع ذلك، تم تصنيف أربع قضايا رئيسية التي تنشأ باسم "بلدان عالية المعايير " و"البلدان منخفضة المعايير" فإنها تنخرط في تجارة أكثر حرية وتفكر في آثارها والاختلافات في معاييرها البيئية عندما يكون التلوث المعني محلي محض.

أما القسم الثاني فإنه يقوم بتفصيل لمسألتين (من المسائل الأربعة) المتميزتين في القسم الأول يتعلق بالاعتراضات على التنوع في إطار التجارة الحرة، مما يعكس المخاوف من التجارة غير العادلة وفقدان المعايير العليا، وينظر ويعرض في القسم الثالث المشاكل التي تثيرها المخاوف أو "القيم" التي تنتج في الاعتراضات على التجارة الحرة مع مختلف المعايير ويتناول الفرع الرابع القلق من أن الآليات المؤسسية الحالية والإشراف على التجارة الحرة، وعلى رأسها مجموعة الجات وخليفتها منظمة التجارة العالمية، عالية المعايير من خلال السماح بتحديات ناجحة من قبل البلدان ذات المعايير المنخفضة وهي أسباب متنوعة تعكس بشكل رئيسي إمكانات تعطيلها في السوق وفي حين أن هذه التحليلات تتعلق بالمسائل الناشئة مشاكل بيئية محلية محضة ويختتم القسم الخامس من هذه الدراسة من خلال رسم المشاكل التجارية التي تنشأ بشكل مختلف عندما تكون المشاكل البيئية دولية (أو"عالمية")، أي أنها تنطوي على عوامل خارجية عابرة للحدود.

أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها فكانت:

- من وجهة نظر السياسة يتم التمييز بين حالتين: الأولى حالة خاصة حيث يتم تبسيط المشكلة من خلال افتراض بلد واحد يلوث الآخر، مما يثير تساؤلات مثل استخدام الحواجز التجارية من الجانب الآخر؛ والثانية قضية عامة حيث تكون المشكلة عالمية الطابع. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الولايات المتحدة انتقال الأمطار الحمضية إلى كندا. مثالا ممتازا على هذا الأخير والاحتباس العالمي الذي تساهم فيه بلدان كثيرة، في الوقت الذي تتأثر فيه جميع البلدان. (على الرغم من أنهم في درجات مختلفة، وليس الكل سلبي).

هذه الحالة مفيدة لأنها توضح بطريقة بسيطة المشكلة التي تثيرها العوامل الخارجية العابرة للحدود فيما يتعلق باستخدام ثاني أفضل أدوات تجارة البلد المتضرر عندما لا ينفذ البلد المسيء وأفضل حل يستخدم استقلاليتها القضائية والسؤال الرئيسي إذا هو ما إذا كان البلد قد تضرر من التلوث في فرض قيود تجارية تؤثر على الصادرات، ومن ثم الإنتاج، وبالتالي التلوث، من البلد الذي يأتي

إلى منطقة واحدة، لنفترض أن الولايات المتحدة تحيل الأمطار الحمضية إلى كندا، بسبب إنتاجها لـ CO_2 من جراء إنتاج الكهرباء لأن توليد الكهرباء في الولايات المتحدة يستخدم الوقود الأحفوري (في حين أن الصناعة الكندية تستخدم الصناعة الأنظف لعمليات الطاقة الكهرومائية). إذا رفضت الولايات المتحدة فرض ضرائب على منتجي الكهرباء للتلوث الذي يولده، أو رفضت كندا تعويض عن الأضرار التي تسببها الأمطار الحمضية وهي تنتقل إلى كندا عن طريق الانجراف، الرياح ثم ينبغي أن كندا لديها الحق في فرض ضريبة على الولايات المتحدة لاستيراد الكهرباء (وحتى من الصادرات الأمريكية الأخرى التي يتم إنتاجها، وذلك باستخدام الكهرباء التي تنتج الأمطار الحمضية ومن ثم ينقل جزء منه إلى كندا)، ويؤدي تعديل قواعد الجات إلى السماح بهذا الاحتمال صراحة معنى "الحل الثاني أفضل" من الطرف المخالف (الولايات المتحدة في المثال) يرفض إجراء "الحل الأول أفضل "، الموقف الذي اتخذه البعض للتفكير المبكر وغير الرسمي من قبل أمانة الجات. هو أن هذا النوع من العلاج التجاري عموما من المرجح أن تكون ضعيفة جدا لمشاكل مثل الأمطار الحمضية التي يمكن للمرء أن يسأل: هل يستحق ذلك تعديل منظمة التجارة العالمية لمثل هذه الإجراءات التجارية المشروعة؟ وهكذا، أخذ المثال من الأمطار الحمضية نفسها. توليد الأمطار الحمضية في الولايات المتحدة، وجزء منه ويأتي إلى كندا، ويتركز جغرافيا، بطبيعة الحال، على الحدود الأخرى.

2. **دراسة كوري لوفدال (2002)** [1] الموسومة بـ: هل التجارة تساعد أو تؤذي البيئة؟ في مدينة جنوة في عام 2002م مع منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث أخذت موقف المؤيدة للتجارة مع المحتجين المناهضين للتجارة. وفي ظل هذه الاختلافات والاحتجاجات أسس الاقتصادي لوفدال 2002م أرضية مشتركة من قبل التجاريين الموالين للتجارة والبيئيين الذين هم ضد التجارة باستخدام اختبارات اقتصادية مشتركة والأدلة التجريبية التي نظمتها نظرية الضغط ونماذج معقدة، هناك آراء تقول بأن التجارة الدولية تضر بالبيئة الطبيعية بشكل عام، وهذه الدراسة تعزز الحوار المتناقض كمقارنة مع (**مبورغ 2001**) و(**باغواتي 2002**)، وذلك بطرح استنتاجات كما يلي:

[1] *Corey Lofdahl , **Science Applications International Corporation** (SAICBurlington, Massachusetts Prepared for the Globalization , and Democracy Research and Training ProgrInstitute of Behavioral Science Program on Political and Economic Change, Hotel Boulderado, Boulder, Colorado, April 6, 2000, University of Colorado at Bould* http://www.colorado.edu/ibs/intdev/gadconf/papers/lofdahl.html *بتاريخ 1أفريل 2017 على الساعة 15:33*

- ✓ يمكن التقاط نماذج معقدة وربط كل النظم الاجتماعية والطبيعية والسماح للدراسات واثبات مشكلة الخبراء الاقتصاديين.
- ✓ يدرس صياغة هذه النظم الاجتماعية والطبيعية بما يوفر إمكانية تجاوز محادثة الاقتصاديون لمأزق انتري والبيئة نحو أكثر حوارات سياسية بناءة.
- ✓ نماذج معقدة تختلف عن تلك نظيرتها الاقتصادية من متغيرات متعددة ؛ مع السعي لتحقيق التوازن بين المتنافسين .
- ✓ نماذج حسابية معقدة ومثيرة للجدل تستهدف المجتمعات السياسة الاقتصادية والبيئية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- مناقشة سياسة الاقتصادي انتري والبيئة هي حاليا ناضبة، وهناك مبالغة في التشاؤم والتفاؤل للنظم (ويلسون 2002)، وكأن تلك الميول الأيديولوجية لديه تؤثر على طريقة عمل البيئة الطبيعية. وهناك القليل من الأرضية المشتركة بين الجانبين، ولعل الانتقادات الموجهة للميول الأيديولوجية هو أفضل شكل يمكن أن يتوقع. (وليامز 2002) يعطي لمحة تاريخية موجزة للتجارة والنقاش حول البيئة، مدة حوالي عشر سنوات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنموذج حالي، ويفصل إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية. (باغواتي 2002)، الغطاء الأمامي التي تعرض التجارة الحرة اليوم مسجلا تحديات تجارية قوية جديدة من مجموعة متنوعة من الفئات، بما في ذلك البيئة ونشطاء حقوق الإنسان وكذلك التقليدية التفاف اللوبيات، (وليامز 2002) تقدم سوى القليل من الدعم المنهجي الذهبي التجريبي،كمحاولات لملئ هذا العنصر مفقود في النقاش الدائر حول التجارة والبيئة، توفير الأدلة التجريبية الجيدة للتجارة التي تضر بالبيئة. في حين أنه قد دفع النقاش، بأي حال من الأحوال إلى تجميع تستقر عليه السياسة التجارية الرئيسية المتبقية، قضية المخاوف: بالتأكيد التجارية سوف تستمر، ونظام أفضل كطريقة لترتيب وصياغة هذا الواقع بحيث توجد الآثار البيئية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3. دراسة جفري فرانكل (2009)[1] والمعنونة كما يلي: "الآثار البيئية للتجارة الدولية" وانطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: هل العولمة تسيء للبيئة ؟ وجاءت هذه الفكرة لتفكيك العلاقة السببية بين الانبعاثات والتجارة، على اعتبار أن تسارع النمو الاقتصادي تساهم فيه التجارة مثلها مثل الاستثمار، التقدم التكنولوجي...، وهذه الآثار إما أن تكون مفيدة أو ضارة، حيث كانت عينة الدراسة المعتمدة مجموعة من الدول الصناعية من 1990م

[1] *Jeffrey Frankel ,**Environmental Effects of International Trade**, Harpel Professor, Harvard Kennedy School, Harvard University, EXPERT REPORT NO. 31 TO SWEDEN'S GLOBALISATION COUNCIL.*

إلى 2004م مطبقة في ذلك الاقتصاد القياسي بالاعتماد على أداة تجريبية متمثلة في نموذج الجاذبية القائم على متغيرات تفسيرية متمثلة في الكثافة السكانية، المسافة الجغرافية، والحجم الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي، وذلك لعزل آثار التجارة بشكل مستقل عن الدخل، كما تعمل على تحديد العلاقة بين التلوث والدخل. وتتفق هذه الدراسة عموما مع الكثير من الأدبيات الاقتصادية.

وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- التلوث ينخفض عندما يصبح الدخل مرتفعا بما فيه الكفاية، وهذا نتيجة للجهود التي تبذلها فيما بين بعض البلدان المرتفعة الدخل منذ "بروتوكول كيوتو" عام 1997.
- إن قرارات السياسة المعتمدة، مثل إلغاء التعريفات الجمركية تشير وبشكل صحيح أن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (وخاصة الدول الكبيرة مثل الولايات المتحدة واليابان والصين وألمانيا) في مرتبة منخفضة جداً على هذه القائمة، على الرغم من أنها من بين البلدان الأكثر تحرراً.
- إن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان تعتمد عكسيا في حجمها (البلدان الصغيرة أكثر اعتماداً على التجارة لأنها تفتقر إلى كل كبير يكفي السوق الداخلية لاستغلال اقتصاديات الحجم والأوقاف عامل تنوع ما يكفي للتسيير دون التجارة على أساس الميزة النسبية).

و خلصت الدراسة إلى إتباع بعض المبادئ التوجيهية المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف فيما بين البلدان المشاركة في أهداف الانبعاثات بروتوكول كيوتو أو خلفائه وهذه المبادئ تتمثل في:

- ✓ الأحكام المتعلقة بنتائج الوقائع – ما هي البلدان التي تمتثل لها أو لا، ما هي الصناعات المعنية وما هو محتوى الكربون،
- ✓ ما هي البلدان التي يحق لها أن تستجيب للتدابير حدودية، أو طبيعة الاستجابة – ينبغي أن تكون مستقلة.
- ✓ ينبغي أن تطبق التدابير فقط من قبل البلدان التي تخفضها بما يتماشى مع بروتوكول كيوتو أو خلفائه، ضد البلدان التي ليست كذلك، إما بسبب رفض الانضمام أو إلى الفشل في الامتثال.
- ✓ يجب أن تستهدف عقوبات الاستيراد الوقود الأحفوري، جزء قليل من الصناعات الرئيسية كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الألمنيوم، الاسمنت، الصلب، الورق، الزجاج، وربما الحديد والمواد الكيميائية.

4. دراسة سان فانق (2010) [1]الموسومة بـ :"صادرات التجارة والبيئة ": وذلك بطرح الإشكالية التالية:كيف يتم التخلص من النفايات وتحقيق النمو الاقتصادي ونمو التجارة في مدينة سوتشو الصينية؟ وذلك خلال الفترة 2002 إلى 2009، وذلك بتطبيق منحنى كوزنتس البيئي معتمدين على المتغيرات التفسيرية التالية: إجمالي الناتج المحلي، النفايات الصناعية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- تحسين مزيج التصدير لصادرات سوتشو وذلك بتوسيع طريقة صديق البيئة، بالاستمرار في تخفيض القيمة المضافة ومعالجة المشكلة البيئية، فإن استيعاب التكاليف البيئية أمر ضروري والغرض من ذلك هو منع التلوث، وإنتاج وتصدير المنتجات الملوثة وتقليل الأثر السلبي للتصدير على البيئة.
- يمكن إدخال مجموعة من السياسات التنظيمية: معايير بيئية صارمة، ورسوم التخلص من النفايات، والنفايات وتصاريح التخلص منها، ونظام ضريبي بيئي.
- تعزيز الابتكار التكنولوجي بمدينة سوتشو وذلك بتطوير تكنولوجيات التحكم واستخدامها في القطاعات الصناعية التقليدية، إضافة إلى دعم المالية والسياسات التي تجعل الدعم المقدم من حكومات المقاطعات والحكومات المحلية أمر أساسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي للشركات المحلية تحمل مسؤوليات بيئية أكبر، وذلك بالتحول إلى الموارد المتجددة وأن تطبق الإنتاج النظيف وهذا الابتكار التكنولوجي يعمل على تحقيق التوازن المستدام بين توسيع الأعمال التجارية والجودة البيئية.
- إعادة الهيكلة الصناعية وذلك بتحويل تجارة التجهيز من كثيفة العمالة إلى كثيفة رأس المال والتكنولوجيا أي إلى تجارة المعالجة، وفي نفس الوقت أن يكون حجم الصناعات الملوثة محدودا في العملية، فعلى سوتشو استخدام عقلاني لرأس المال الأجنبي وذلك لتسهيل إعادة الهيكلة الصناعية من جانب واحد، منخفضة التكلفة تجمع العمل والتكنولوجيا المتطورة المتاحة في سوتشو.

5. دراسة راشيل آشلي وغابرييل فلبيرماي(2013)[2] بعنوان" تأثير انبعاثات الكربون في برتوكول كيوتو" وكانت فحوى هذه الدراسة كالتالي: أن تغير المناخ هو أهم مشكلة بيئية عالمية في وقتنا هذا، وذلك نظرا لطبيعة السلع العامة الباعثة لثاني أوكسيد الكربون فتعمل الكثير من البلدان على استغلال تخفيضات البلدان الأخرى، ولحل هذه

[1] *Zhu Lia, Sun Fangb ,**Suzhou's Export Trade and Environment**: an Empirical Study, aZhu Li, Nanjing University of Science & Technology, Nanjing, 210094, China, bSun Fang, Nanjing University of Science & Technology, Nanjing, 210094, China.*

[2] *Rahel Aichele and Gabriel Felbermay, **The Effect of the Kyoto Protocol on Carbon Emissions**, version of Record, 22 AUG 2013 , DOI: 10.1002/pam.21720 , by the Association for Public Policy Analysis and Management, 2013.*

المعضلة جاء بروتوكول كيوتو حيث وافقت 37 دولة صناعية والاتحاد الأوروبي على الحد من مستويات الغازات الدفيئة) إلى متوسط قدره 94.8 في المائة من انبعاثاتها لعام 1990م بحلول الفترة من عام 2008م إلى عام 2012م. فإن العديد من البلدان كانت متخلفة في تحقيق تخفيضات انبعاثات الغازات الدفيئة الموعودة وحسب فان بروتوكول كيوتو غير فعال. ومع ذلك، حجتنا الرئيسية هي أن الفشل في تحقيق الهدف الموعود لا يلاحظ أن كيوتو قد فشلت تماما في إسقاط الانبعاثات ذات الصلة بالوضع المضاد لـ "كيوتو".

وعموما نتائج الدراسة كانت كما يلي:

- مواصلة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الارتفاع في العديد من البلدان، لا يعني أن الإخفاق في الوفاء بالأهداف الموعودة يعني أن كيوتو لا جدوى منها. وهذا يتطلب بتصديق البلدان على النظام الأساسي الذي يحكم المحكمة الجنائية الدولية هو صك صالح للتصديق على التزامات مبادئ كيوتو.

6. دراسة: جوزيف شابيرو (جوان 2016)[1]. والمعنونة بـ "تكاليف التجارة وCO_2 والبيئة" وتبني هذه الورقة إطارا نظريا وتجريبيا يمكن أن يحدد الكمية، التكاليف البيئية وتكاليف التجارة الدولية نتيجة لثاني أكسيد الكربون، وتحليل عواقب الرفاهية للسياسات التي من شأنها تنظم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الشحن البحري. وتعمل هذه الدراسة بوصف نموذجا للتجارة والبيئة، ويجمع بيانات جديدة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الشحن الدولي، ولتقدير نموذج الدراسة اعتمدت على الانحدارات لتقدير مرونة التجارة بشكل منفصل لثلاثة عشر قطاعا وتتمثل في تقدير معلمات المرونة الثنائية من التجارة بالدولار فيما يتعلق بالتكاليف التجارية الثنائية وهذه المرونة تلعب دورا مركزيا في توجيه المفاوضات التجارية، وتقييم كمي لسياسات ماضية مثل النافتا، وتضم هذه الدراسة 128 دولة كأستراليا والولايات المتحدة.

وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- إن تكاليف التجارة الدولية تتجاوز تكاليف التجارة البيئية الناجمة عن ثاني أكسيد الكربون الانبعاثات بمقدار أمرين من حيث الحجم. في حين أن ضرائب الكربون الإقليمية المقترحة على ثاني أكسيد الكربون فإن الانبعاثات من الشحن ستزيد من الرفاهية العالمية وتزيد من التنفيذ كما أنها ستضر بالبلدان الفقيرة أيضا.

[1] *JS Shapiro,* ***Trade Costs, CO2, and the Environment*** *- American Economic Journal: Economic Policy, online: http://www.econ.yale.edu/~js2755/Trade_CO2_Environment.pdf 03/04/2017 à 17:00*

7. دراسة تشيرنيوتشان جيفان وكوبلاندريان رو سكوت تايلور (سبتمبر2016) [1] بعنوان" التجارة والبيئة طرق جديدة للقياسات والنتائج" حيث تنظر هذه الدراسة للعلاقة بين التجارة والبيئة من منظور الميزة النسبية، بالتركيز على ظهور ملاذات التلوث والأثر البيئي للنمو الطبيعي نظراً لمخاوف السياسية في الصدارة ما يصل إلى التجارة الحرة والنمو السريع في عدد من البلدان النامية؛ ما تغير هو مجموعة الأدوات المتاحة لدراسة تعديلات مستوى دولة مقدونيا لتحرير التجارة، حيث تضع الأساليب الجديدة، كأدوات للقياس، وعلى النتائج ضمن السياق الأوسع لأدبيات التجارة والبيئة.

حيث كانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- هذه الدراسة تستعرض البحوث الحديثة التي تربط التجارة الدولية بالبيئة، مع التركيز الجيد على النتائج والأساليب، ويعطى هذا الاستعراض هيكل الربط من التغييرات في الانبعاثات إلى التغيرات في النشاط الإنتاجي في المصنع، الشركة، الصناعة، والمستويات الوطنية، في حين ظهرت بعض النتائج الجديدة من تطبيق نهج على غرار ميليتز للتجارة والبيئة، فإن إمكاناتها الكاملة لم تستغل بعد. على الرغم من مناقشة الجانب التجريبي والعمل النظري، وإدخال ثلاث فرضيات جديدة، واقتراح مسارات للباحثين في المستقبل.

8. دراسة تومويوكي ساكاموتو وشونسوك ماناجي (نوفمبر2016) [2] بعنوان "تأثير الكفاءات البيئية على أداء الصادرات" حيث اهتمت هذه الورقة بدراسة العلاقة بين الكفاءات البيئية والأداء التصديري وفقا لنظرية التجارة الدولية التي عرضت نموذج لقياس الميزة النسبية لريكاردو، وترتبط هذه الدراسة ارتباطا وثيقا بالأدبيات المتعلقة بالتجارة والإنتاجية غير المتجانسة في الصناعات بالشركات، وهذه الدراسة تضيف إلى الأدب الاقتصادي قياس أثر الكفاءة المتصلة بالبيئة بدلا من زيادة الإنتاجية المستخدمة تقليديا، وذلك من خلال استبدال إنتاجية العمل في نموذجها مع الكفاءة البيئية والتي تقاس باستخدام الطاقة والانبعاث، وكانت عينة الدراسة عبارة عن مجموعة من الدول المصدرة والتي تقدر بـ 20 دولة مصدرة نحو 41 دولة مستوردة لـ 20 من الصناعات، وكانت فترة الدراسة من 1995 إلى غاية 2011، معتمدة على المتغيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وبما أن بيانات الكفاءة البيئية متاحة فقط في سنة 2009 اعتمدت على التصدير الثنائي الموجه للاستهلاك كمتغير تابع، أي

[1] *Cherniwchan, Jevan; Copeland, Brian R.;Taylor,M. Scott, Working Paper,* ***Trade and the Environment: New Methods,Measurements, and Results*** *, CES ifo Working Paper, No. 6109 , Provided in Cooperation with , Ifo Institute – Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich*

[2] *Tomoyuki Sakamoto and Shunsuke Managi ,* ***New evidence of environmental e_ciency on the export performance*** *, Center for Low Carbon Society Strategy, Japan Science and Technology Agency, Urban Institute, Departments of Urban and Environmental Engineering, School of Engineering, Kyushu University , 2016*

متغيرات البيئية يعبر عنها بانبعاث ثاني أوكسيد الكربون، أسيد الكبريت، أسيد النتروجين، أما بالنسبة لمتغيرات الصناعة تتمثل في نسبة استخدام الطاقة أو الانبعاثات إلى إجمالي الإنتاج حسب الصناعة، إضافة الكفاءة الإضافية بالنسبة لإنتاجية العمل، وتقدر بنسبة القوى العاملة إلى الناتج الإجمالي، وكان التحليل كما يلي:

- ✓ التأثيرات على أداء الصادرات الصناعية حيث تبين الدراسة بأن نتائج الكفاءة المتصلة بالبيئة تختلف حسب طبيعة الصناعة في البلد والطاقة المعتمدة فيها. ولها تأثير ايجابي كبير على التصدير، عندما تكون هذه الصناعات لها قدرة تنافسية كبيرة في السوق الدولية، وبالتالي الفرق في استخدام الطاقة يؤثر على أدائها، وارتفاع المنافسة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الفرص البديلة لعدم كفاءة استخدام الطاقة كصناعة المعدات الكهربائية ومعدات النقل.أيضا صناعة الأغذية رغم عدم قوتها التنافسية في السوق الدولية إلا أنها تؤثر إيجابا على أداء الصادرات لأن تكاليف الطاقة هي المفتاح في هذه الصناعة.
- ✓ التأثير على أداء الصناعة والتي تصنف إلى قطاعات استخدام كثيف للطاقة كفحم الكوك، الوقود، المعادن الأساسية وغير الأساسية والتي تسمى بالصناعات قرب القاع، وتختلف الآثار بين الإيجاب والسلب، فهذه الآثار ترتبط بطبيعة الصناعة قد تكون صناعة ثقيلة تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية، وبالتالي أكثر انبعاثات كالحديد والصلب، وقد تكون كثيفة الطاقة كاستخدام الكهرباء وهي اقل انبعاث كصناعة النسيج.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- الكفاءة المتصلة بالبيئة تفسر وجود ميزة نسبية في أداء التصدير، يعني تحسين الكفاءة يزيد من أداء التصدير.
- تحسين التكنولوجيا ومهارات العمل التي من شأنها أن تساهم في زيادة كفاءة استخدام الطاقة في عمليات الإنتاج وذلك بتطبيق اللوائح الحكومية والإعانات والجهود الطوعية للشركات نفسها.
- الصناعات ذات الطاقة العالية وكفاءة الانبعاثات تميل إلى أكثر تصدير.
- كذلك تظهر النتائج بأن انخفاض في نسبة استهلاك الطاقة وانبعاث CO_2، أسيد النتروجين من كل وحدة إنتاج يؤدي إلى زيادة تدريجية في الصادرات .

9. دراسة لنادية دوربان(2012)[1] والمعنونة بـ:"العولمة والبيئة "وهذا بطرح الإشكالية التالية: هل العولمة صديقة للبيئة؟ وقامت هذه الدراسة بالتركيز على علاقة العولمة بالبيئة، وهل من المحتمل أن تضر بالبيئة أو على

[1] *Nadia DORBANE Epouse NASRI , **Mondialisation et environnement : avancées et contraintes** , Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou , Faculté des Sciences Commerciales, Economiques et de Gestion , 2012*

العكس من ذلك لحماية الظروف المعاصرة للعولمة؟ وتقوم بتحليل كيفية التوسع في التجارة الدولية وكيف يسهم في حماية البيئة أو العكس لتدميرها أما في إضافة إلى عرض وضع السياسة البيئية الوطنية الملائمة هو شرط لم يحد من الآثار السلبية للعولمة على البيئة والتحليل، تم فيه الاعتماد على الإحصاءات التي نشرتها المؤسسات الوطنية والدولية للتجارة الدولية وحماية البيئة وهذا بتبني دراسة الحالة على الجزائر.

وكانت النتائج كما يلي:

- أن العولمة أثارت جدلا كبيرا في أنها تثير مشاكل عديدة للدول من خلال نقل الشركات والمنافسة غير العادلة، وتحركات رأس المال... إلخ، أو تخلق أيضا ما يسمى بالأثر البيئي للعولمة والمتمثلة في بيئة الإغراق، والزيادة في الإنتاج الملوثة والمصانع، وتكاثر المشاكل البيئية العالمية، وما إلى ذلك.
- أن البلدان بحاجة إلى التعاون للحد من الأضرار التي لحقت بالبيئة، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالتلوث عبر الحدود أو العالمية، وقد تتحقق هذه الحاجة إلى التعاون بالتفاوض مع العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

ثالثا. العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة:

نأمل من هذه الدراسة أن نحقق إضافة في هذا المجال الواسع حول التجارة والبيئة، على اعتباره من المواضيع الشائكة والمتداخلة ومزال الاقتصاديون وعلماء البيئة والهيئات والمنظمات الدولية يحاولون الفصل فيها من خلال بحوثهم ومواضيعهم ودراستهم وتقاريرهم، ونظرا لأن أغلب الدراسات قد تناولت التجارة والبيئة كانت كلها تحاول دراسة العلاقة بين التجارة والبيئة أو ما هو تأثير التجارة على البيئة أو ما تسببه التجارة من تلوث، وعلى اعتبار أن أغلب المنظمات العالمية والدول المتقدمة تطالب بالتحرير التجاري من أجل تحقيق الرفاهية لمجتمعاتها والتطور دون أن تضع في الحسبان ما قد ينجر عن ذلك من أمور صعبة تضر بالبيئة والمحيط الذي يعيش داخله الإنسان وبعد أن رفع المؤيدون أو المحافظون على البيئة لواء التحدي حول الوقوف على كل التجاوزات التي تأتي من الصناعة والتجارة وحتى الزراعة جاءت المعاهدات والاتفاقيات لتضع جملة من المعايير التي لابد أن تأخذها الدول في الحسبان من أجل إنتاج وتصدير واستيراد كل ما هو صديق للبيئة من خلال وضعها لجملة من القيود والمعايير البيئية التي تساهم في إزالة أو التقليل من الآثار التي نتجت عن التجارة أو الحركات الاقتصادية لهذه البلدان.

وعليه ارتأينا أن نركز من خلال هذه الدراسة على الأثر العكسي لهذه العلاقة، أي إبراز وإظهار أثر القيود البيئة على التحرير التجاري، وهذا بتناولنا مجموعتين من الدول تتشابه أو تتقارب في اقتصادياتها وحجم

تجارتها، (المجموعة الأولى: هي مجموعة الدول المتقدمة: "أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا واليابان" والمجموعة الثانية: هي مجموعة الدول الناشئة: "الهند، ماليزيا، الفلبين، البرازيل وتايلندا").

وقد تناولنا العديد من المتغيرات البيئية المهمة التي تناولتها أغلب الدراسات السابقة دون أن نهمل المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي لها دور مهم وكبير في التحرير التجاري، حتى نستطيع تقدير نموذج يكون معبرا على الإشكالية المطروحة،كما سوف نستخدم في دراستنا الميدانية هذه القياس الاقتصادي من خلال اعتماد اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل بدلا من اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية والتي سوف تعطينا نتائج أكثر دقة حول تأثير العوامل التي تم تبنيها كعوامل بيئية مؤثرة في التحرير التجاري لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني في آن واحد؛ الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية، كما ترتكز الدراسة على استخدام اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنماذج، والتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، كما سيتم استخدام في هذه الدراسة اختبارات متطورة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، وفي حالة ما إذا تم في هذه الدراسة اكتشاف العلاقة المتكاملة عن طريق كل من اختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، تقوم الدراسة بتوظيف مقارنة قياسية تم تطويرها حديثا والمعنونة بوسط المجموعة المدمجة (PMG) .

خلاصة الفصل:

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية، خلصنا إلى أن القيود البيئية هي عبارة على إشتراطات أو تدابير واجبة التوفر في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها، إذ أنه لا يقتصر وضع هذه القيود (المعايير) فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام للمبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف.

وقد خلصنا إلى وجوب وضع معايير واشتراطات بيئية على استغلال الموارد الطبيعية للحفاظ على استدامتها، ويمكن ذلك من خلال إتباع عدة مراحل، أهمها:

- دراسة الأثر البيئي للمشروعات.
- دراسة دورة حياة المنتج (من بداية الإنتاج حتى النهاية).
- تضمين الأهداف البيئية عند وضع المعايير.

ونقول هنا أن التحرير التجاري بكل ما فيه من مزايا يحققها للدول بارتفاع دخولها ونمو اقتصادياتها وتحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها من خلال ارتفاع صادراتها بإلغاء الحواجز الجمركية عليها أو التقليل منها وهذا ما كانت تنشد إليه الجات عند تأسيسها وحتى بعد ما تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنه تصادم مع الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ألا وهو البيئة من خلال ما أحدثه التحرير التجاري من ملوثات تسببت فيها المنتجات التي لم تراع الاشتراطات البيئية الواجب إتباعها سواء من خلال استخراج المواد الأولية اللازمة للإنتاج أو خلال مرحلة الإنتاج أو خلال مرحلة تسويقها باعتمادها وسائل نقل ملوثة تسهم في ارتفاع نسبة انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة في الهواء ...إلخ. وقد حاولنا تحليل بعض هذه الدراسات فلاحظنا أن أغلبها وضحت التأثير السلبي للتحرير التجاري على البيئة وقد ركزت في أغلبها على العوامل البيئية المتمثلة في غاز ثاني أوكسيد الكربون والكبريتات وتم قياس مساهمتها في التلوث وقد حصرت الانبعاثات في ثاني أكسيد الكربون، لذا ستحاول هذه الدراسة تقديم الإضافة من خلال قياس تأثير القيود البيئية التي تم توسيعها لتشمل كل انبعاثات الغازات الدفيئة واستنزاف الطاقة والموارد الطبيعية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والتعريفة الجمركية المفروضة على كل المنتجات من خلال إيجاد آثارها على الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال ما سنقوم به في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

قياس أثر القيود البيئية على التحرير التجاري

تمهيد

يأتي هذا الفصل محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في تحديد مدى تأثير القيود البيئية على التحرير التجاري، وهذا بأخذ أغلب القيود البيئية التي لها علاقة بالتحرير التجاري، واخترنا هنا كلا من الانبعاثات الناتجة عن الغازات واستنزاف الموارد الطبيعية والطاقة على اعتبارها على رأس القيود البيئية، دون أن ننسى التعريفة الجمركية على جميع المنتجات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهذا حتى نتمكن من بناء نموذج متوازن.

ووفقا للمنهجية المتبناة سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ سنتطرق في الأول منه إلى الطريقة والأدوات محاولين بيان مجتمع الدراسة ومتغيراتها، والكيفية التي تم بها جمع البيانات ومصادرها والأدوات والطرق الإحصائية والقياسية التي تم الاعتماد عليها، أما المبحث الثاني فسيتم تخصيصه لتقدير النموذج ومن ثم استخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض الدول التي تمثل عينة الدراسة، وذلك بوصف واقع اقتصادياتها سواء كانت الدول الناشئة أو الدول المتقدمة، إضافة إلى عرض المتغيرات المعتمدة لاستخراج نموذج الدراسة الذي سوف نعتمد عليه في التحليل الاقتصادي. كذلك طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، وذلك من خلال الجزء الأول من المبحث. أما فيما يتعلق بالجزء الثاني فسنتطرق فيه إلى تحديد الأدوات المستخدمة والطرق والأدوات الإحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

أولا: قراءة وصفية لاقتصاديات عينة الدراسة

لقد ارتأينا أن نقسم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين، إحداهما "الدول المتطورة"، والأخرى "الدول الناشئة".

1. الدول المتطورة:

لقد اخترنا عينتنا المتمثلة في البلدان الآتية: فرنسا، كندا، ألمانيا، اليابان وأستراليا.

❶ فرنسا:

بلغت الصادرات الفرنسية من القمح في العام 2002م: (13.678.411 طن)، محتلة المرتبة الثالثة بين دول العالم بعد الولايات المتحدة وأستراليا، وزراعة الشعير الذي يستخدم في صناعة الجعة، كما تنتشر زراعة البطاطا، وإنتاجها مخصص للاستهلاك المحلي في معظمه، وقسم منه مخصص للتصدير، ولقد احتل الاقتصاد الفرنسي مراتب عدة[1]:

- في 2002م كانت فرنسا الخامسة في العالم وثاني أكبر اقتصاد في أوروبا حسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- في 2010م حسب التقرير العالمي للثروة الصادر عن كريدت سويس، كانت فرنسا أغنى بلد أوروبي، ورابع أغنى بلد في العالم.
- في 2011م وحسب صندوق النقد الدولي، كانت فرنسا رقم 18 على العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بـ45.460 دولار للفرد.
- في 2010م، احتلت فرنسا الترتيب 14 على مؤشر التنمية البشرية الأممي بنسبة 0.872 (مؤشر تنمية بشري عالٍ للغاية) والترتيب 25 على مؤشر توقعات الفساد.

[1] http://www.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7 , 11/05/2017 à 09:00.

- في 2014م، تفوقت المملكة المتحدة على فرنسا، لتصبح فرنسا ثالث أكبر اقتصاد في أوروبا.

❷ كندا:

تعد كندا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، هي إحدى أغنى دول العالم، وعضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة الثمانية. وتمر بنمو هائل في التكنولوجيا المتقدمة وصناعات الخدمات. فاقتصادها يعتمد على المعرفة كما أنه يزداد تنوعا، فهو لم يعد يعتمد حصريا على الموارد الطبيعية ولكن ينمو اقتصاد كندا من خلال التجديد والتكنولوجيا.

لقد سجل الاقتصاد الكندي نموا بنسبة 1,4% خلال مجمل سنة 2016 متأثرا بتراجع أسعار المواد الأولية وخصوصا النفط، وفي العام 2015 كان معدل النمو الكندي 0,9%، وتراجعت واردات كندا السنة الماضية فيما ارتفعت الصادرات بشكل طفيف ما ساهم في ارتفاع إجمالي الناتج الداخلي، وهذه الأرقام تؤكد تحسن الوضع الاقتصادي في كندا في الأشهر الماضية مع أجواء ايجابية للوظائف وخفض العجز التجاري[1].

❸ ألمانيا:

- تمكّن الاقتصاد الألماني من تحقيق أسرع وتيرة نمو خلال العام الماضي لم يسجلها خلال السنوات الخمس الأخيرة، وبلغت نسبته 1.9% في مقابل 1.7% عام 2015م و1.6% عام 2014م[2].
- في عام 2008 كانت الزراعة، الغابات، والتعدين تمثل فقط 0.9% من إجمالي الناتج المحلي. وفي الواقع، ألمانيا هي ثالث أكبر البلدان إنتاجاً للمنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي بعد فرنسا وإيطاليا. وعلى الرغم من مستوى التصنيع العالي، فإن ما يقرب من ثلث أراضيها مغطاة بالغابات[3].
- كما مثلت الصناعة 29% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008م. تتفوق ألمانيا في إنتاج السيارات، والأدوات الآلية، والمواد الكيميائية. كانت ألمانيا في العالم، ثالث أكبر منتج للسيارات بعد الولايات المتحدة واليابان، في عام 2004م تمتعت ألمانيا بأكبر حصة في أدوات الآلات في السوق العالمية (19.3% من السوق العالمية)[4].

---

[1] http://www.france24.com/ar/20170302-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-26-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2016 11/05/2017 à 11:10.

[2] http://www.alhayat.com/Articles/20086537/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D9%82%D9%82-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%81%D9%8A-2016 , 11/05/2017 à 10:10.

[3] http://rainforests.mongabay.com/deforestation/2000/Germany.htm , 11/05/2017 à 11:10.

[4] http://www.berndvenohr.de/download/veroeffentlichungen/forschung/The_German_Miracle_Keeps_Running.pdf , 12/05/2017 à 13:30.

❹ اليابان:

- الاقتصاد الياباني نما بمعدل سنوي بلغ 2.2% في الربع الثالث من العام الماضي حسب بيانات مكتب مجلس الوزراء[1].
- يعد التصنيع إحدى ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، مع أن اليابان تمتلك القليل من الموارد الطبيعية. لذلك فإن أحد الأساليب التي تتبعها الشركات اليابانية تتمثل في استيراد المواد الخام وتحويلها لمنتجات تباع محلياً أو يتم تصديرها[2]. وصادراتها الرئيسية سيارات الركاب والحديد والفولاذ والمعدات الإلكترونية، وتأتي بعدها الآلات الكهربائية وغير الكهربائية والدراجات النارية والشاحنات والبلاستيك والأجهزة الدقيقة والسفن والأقمشة النسيجية المصنعة. إن المادة الرئيسية التي تستوردها اليابان هي النفط الذي يؤلف نسبة 35% من مجموع وارداتها. والمواد المستوردة الأخرى تشتمل على الكيميائيات والفحم الحجري وخام الحديد والغاز الطبيعي والخشب واللحم والحبوب. تعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الرئيسي لليابان، ويأتي بعدها كل من أستراليا وكندا والصين وألمانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

❺ أستراليا:[3]

- التجارة هامة في الاقتصاد الاسترالي، فقيمة الصادرات والواردات مجتمعة تساوي 41% من الناتج المحلي الإجمالي. متوسط معدل التعريفة المطبقة 1.9%. بعض اللوائح تعيق التجارة الزراعية. وقد تمت خصخصة معظم الشركات المملوكة للدولة.
- في أستراليا عدد من الصناعات الثقيلة والتي تتركز في ولاية نيوساوث ويلز مثل صناعة السيارات وبناء السفن وغيرها من الصناعات الهامة.
- تعتبر استراليا دولة متقدمة وقد حصلت على عدة مراكز على مستوى العالم نذكر منها ما يلي:[4]
  - ✓ المركز الثالث في التقدم الاقتصادي.
  - ✓ المركز السادس عشر في تصنيف مؤشر التنافسية العالمية 2010–2011م للمنتدى الاقتصادي العالمي.

---

[1] http://arabic.euronews.com/2016/11/14/trump-victory-overshadows-japan-s-growth 12/05/2017 à 12:35.
[2] http://web-japan.org/kidsweb/explore/arabic/arabic/ar_economy.html 12/05/2017 à 09:35.
[3] http://www.heritage.org/index/country/australia 13/05/2017 à 10:10.
[4] http://marketsvoice.com/blog/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%9F 13/05/2017 à 22:45.

- ✓ المركز الثالث في مؤشر الحرية الاقتصادية 2010م.
- ✓ المركز الثالث عشر كأكبر اقتصاد، والتاسعة من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛ أعلى من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ المركز الثاني ضمن مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة 2010م.
- ✓ في 2013م، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتصنيف استراليا "الدولة الأسعد" بين دول العالم الصناعية وذلك للسنة الثالثة على التوالي حيث اعتمدت الدراسة على مستويات الدخل والصحة والأمان والسكن، فاستراليا عضو في؛ منظمة التجارة العالمية (*WTO*)، مفوضية مصايد أسيا والمحيط الهادي (*APFIC*)، شبكة مراكز الاستزراع المائي في أسيا والمحيط الهادي (*NACA*)، سكرتارية تجمع المحيط الهادي (*SPC*)، وكالة منبر المصايد (*FFA*)، كما أن استراليا عضو في اتفاقية التنوع الحيوي (*CBD*). ولم توقع على بروتوكول الأمان الحيوي.

2. الدول الناشئة:

لقد اخترنا عينتنا المتمثلة في البلدان الآتية: البرازيل، الهند، الفلبين، ماليزيا وتايلندا.

❶ البرازيل:

- تعد البرازيل سابع اقتصاد في الوقت الحالي فهي أحد أكبر المصدرين في العالم حيث وصل حجم صادراتها 137.6 مليار دولار أمريكي في 2006م وتوقعات المحللين الاقتصاديين بأن تتصدر البرازيل قائمة التصدير حتى 2050م.
- الصادرات: في 2006م – 137,6 مليار دولار أمريكي
- الواردات: في 2006م – 91,4 مليار دولار أمريكي
- فائض الميزان التجاري: في 2006م – 46,1 مليار دولار أمريكي
- وبعد ارتفاع كبير بلغت نسبته 7,5 % لإجمالي الناتج الداخلي في 2010م جعل البرازيل إحدى الدول المفضلة للمستثمرين بين الدول الناشئة، بدأ اقتصادها يتباطأ بسرعة وسجل نموا من 2,7% في 2011م و1% في 2012م و2,5% في 2013م و0,1% فقط في 2014م[1].

[1] http://www.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84 , 09/05/2017 à 21:00.

❷ **الهند:**

أظهرت البيانات الرسمية في الهند أن اقتصاد البلاد حقق نمواً بنسبة 7.9% خلال الربع الأول من العام الماضي، في الوقت الذي حقق فيه الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 6.7% خلال الفترة ذاتها، فقد تمكنت الهند في السنوات الأخيرة من استقطاب عدد كبير من الشركات العالمية التي تنتمي إلى مختلف القطاعات والصناعات بدء من الإنتاج الدوائي، ووصولاً إلى صناعات التعدين وتكنولوجيا الفضاء، وهو ما قاد إلى تحقيق هذه الثورة الاقتصادية الكبيرة فهي ثاني أكبر دولة بالعالم[1].

❸ **الفيليبين:**

سجل اقتصاد الفلبين نموا بمعدل 6.9%خلال الربع الأول من العام الحالي وهو أسرع معدل نمو منذ 3 سنوات والأعلى بين الاقتصاديات الآسيوية.

فالاقتصاد الفليبيني على الطريق لتحقيق معدل النمو المستهدف للعام الحالي ككل ويتراوح بين 6.8% و7.8% من إجمالي الناتج المحلي.

فقد ذكرت هيئة الإحصاء الفلبينية، أن قطاع الخدمات قاطرة النمو الرئيسية للاقتصاد خلال الربع الأول من العام وتلاه قطاع الصناعة، بينما انكمش ناتج قطاع الزراعة بنسبة 4.4%خلال الربع الأول وذلك للربع الأخير على التوالي بسبب موجة الجفاف. في الوقت نفسه سجل إجمالي الناتج القومي الذي يشمل أيضا تحويلات حوالي 10 ملايين فلبيني يعملون في الخارج نموا بمعدل 7,6 % وهو أعلى معدل له منذ 2013.[2] مع أنه قد انخفضت صادرات الفلبين 7.5% على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2016.[3]

❹ **ماليزيا:**

تعد ماليزيا من بين الدول المتقدمة في العلوم والتكنولوجيا بوجود العديد من الجامعات ومعاهد البحوث؛ المنتجات الماليزية الرئيسية الموجهة للتصدير هي؛ المنتوجات الإلكترونية والكهربائية، المواد الكيميائية، المنتجات البترولية، الغاز الطبيعي المسال، زيت النخيل والنخيل كمنتج، الآلات والأجهزة وقطع الغيار. أما عن أسواق صادراتها الرئيسية فهي اليابان، سانغفورة، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية الصين الشعبية، تايلندا[4].

[1] http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/08/06 09/05/2017 à 21:30.

[2] وكالة الأنباء القطرية، *http://www.qna.org.qa/New* تاريخ الإطلاع: 10-05-2017، على الساعة: 15:00.

[3] وكالة أنباء رويترز، *http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN10T0BP?pageNumber=1&virtualBrandChannel=0* تاريخ الإطلاع: 10-05-2017، على الساعة: 19:00.

[4] *http://www.mida.gov.my/home/key-economic-indicators/posts/?lg=ARB 07/05/2017 à12:00.*

❺ تايلندا:

القطاعات الصناعية الرئيسية في تايلاندا تنمو باستمرار وهي كالتالي:[1]:

- أكبر منتج ومصدر لمحركات القرص الصلب في العالم.
- أكبر منتج ومصدر للمطاط الطبيعي في العالم.
- أكبر مصدر للأرز في العالم.
- ثاني أكبر مصدر للسكر في العالم.
- وهي الثانية عشر على مستوى العالم في مجال صناعة السيارات.

إنشاء الصادرات الصناعية في 90 منشأة سمحت لتايلاندا أن تصبح أقل اعتمادا على توريد المنتجات الزراعية، وهي عبارة عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

الصادرات من تايلاند إلى الولايات المتحدة واليابان ودول أخرى تتبع المنتجات: الملابس والأقمشة، المحولات الكهربائية، والدوائر المتكاملة، والمجوهرات، القصدير، منتجات البلاستيك، خام الزنك، الفلورسبار، المنتجات الزراعية– التابيوكا، والجوت، والأرز، والمطاط، والتيل والذرة الرفيعة، المأكولات البحرية.

ويوفر استيراد الدولة؛ السلع الاستهلاكية، النفط والمنتجات النفطية، الهندسة وصناعة السلع ومعدات التشغيل الآلي.

ثانيا: قراءة وصفية لمؤشرات الدراسة:

سنقوم قراءة وصفية للمؤشرات الاقتصادية والبيئية.

1. المؤشرات الاقتصادية:

❶ التحرير التجاري: يمثل هذا المؤشر عاملا مهما يقاس به مدى حركية التجارة لدى الدول من خلال حجم صادراتها وحجم وارداتها ومدى مساهمتها في GDP،حيث أن البلدان التي يكون فيها هذا المؤشر مرتفعا، دليل على أن حجم تجارتها كبير، لكن يبقى التفصيل أي الجانبين أكثر الصادرات أم الواردات بحيث ارتفاع الصادرات على حساب الواردات في هذا البلد يعني أنه بلد منتج ويخلق القيمة المضافة والعكس صحيح.

[1] http://www.thaiembassy.org/riyadh/ar/business , 18/05/2017 à23:08.

- **في الدول الناشئة:**

الشكل رقم 07: التحرير التجاري في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

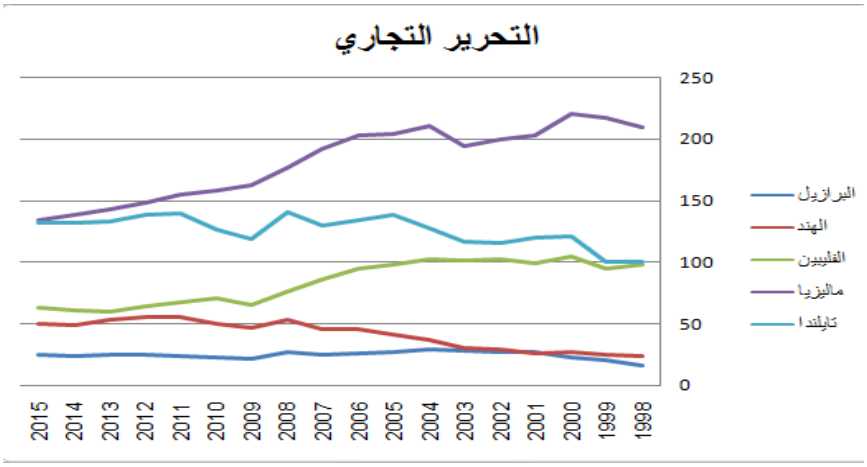

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 08: الصادرات في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

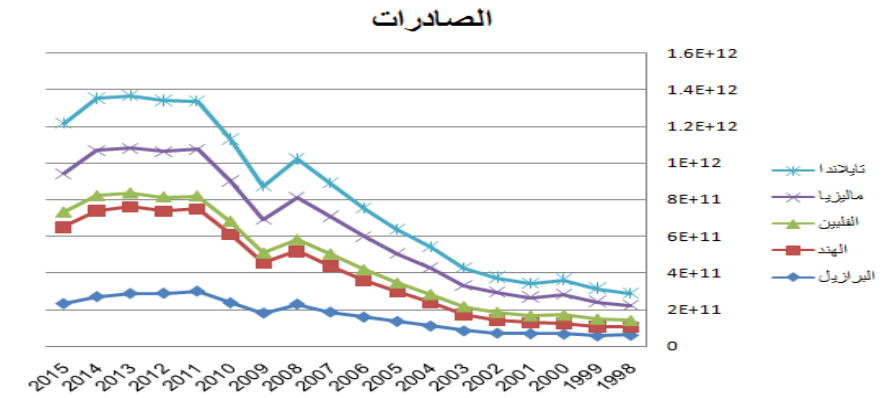

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 09: الواردات في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

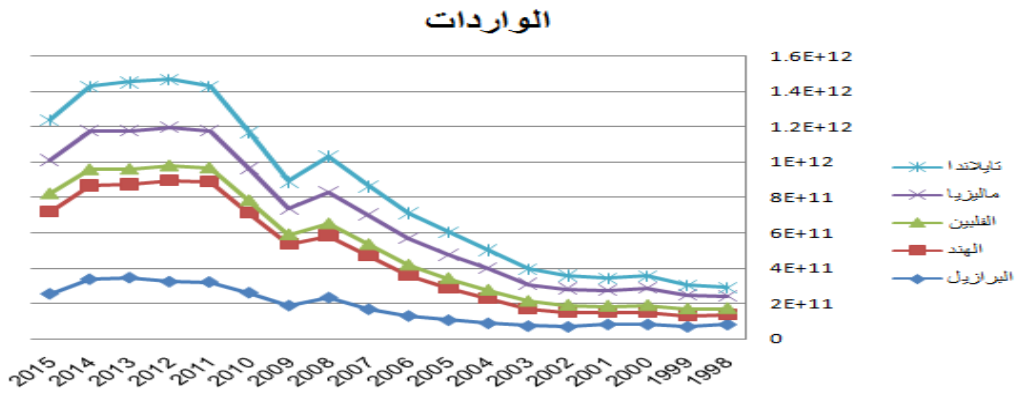

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 10: GDP في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

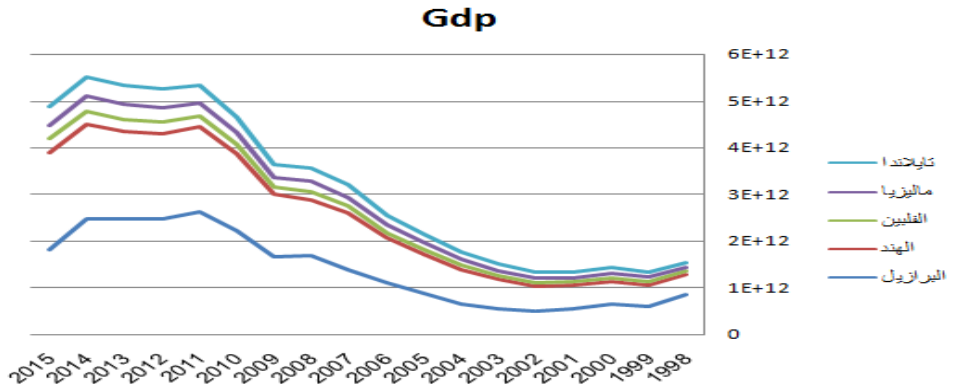

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

ما نلاحظه في الأشكال (07، 08،09 و10) هو أن التحرير التجاري كان مرتفعا في البلدان الناشئة حتى 2010م بدأ يعرف التراجع.

- **في الدول المتطورة:**

الشكل رقم 11: التحرير التجاري في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015

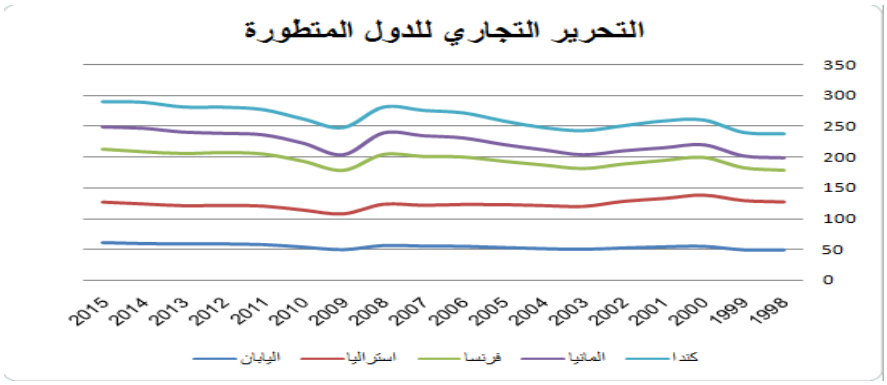

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 12: الصادرات في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015

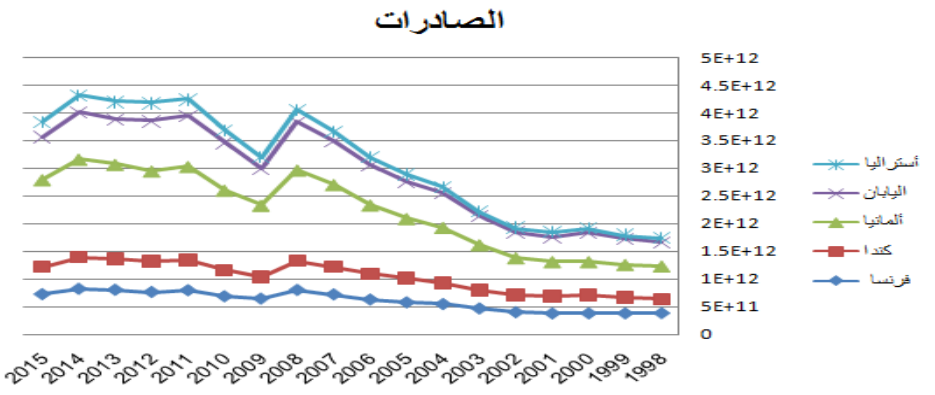

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 13: الواردات في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015

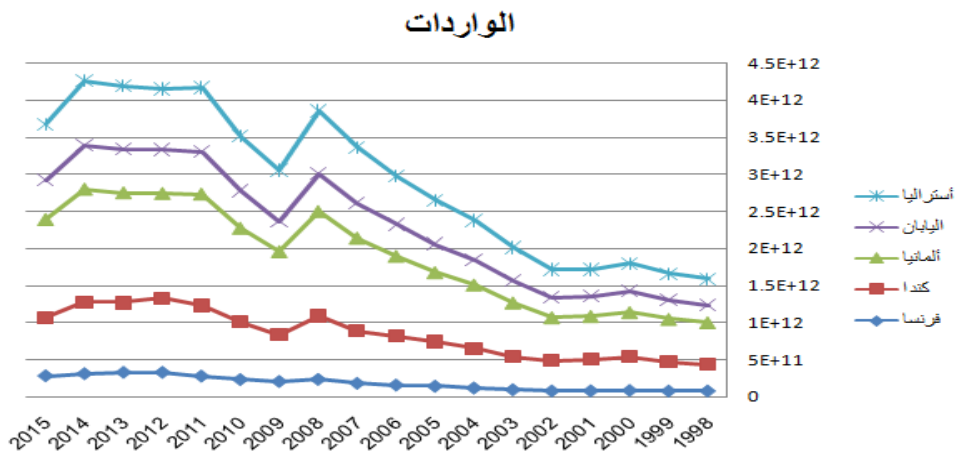

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 14: GDP في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015

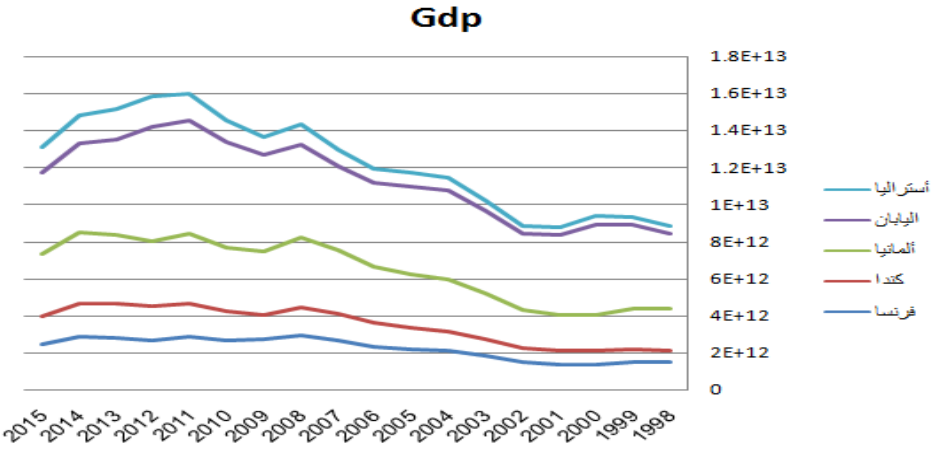

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

في ما يخص البلدان المتطورة فقد عرفت تذبذبا بالنسبة لأغلب الدول حيث عرفت ارتفاعا ثم تراجعا في الفترة ما بين 2002م و2004م، ثم رجع إلى الارتفاع حتى سنة 2009م أين عرف انخفاضا ثم ارتفع من جديد، نستثني هنا الدولة الوحيدة التي عرفت استقرارا في هذا المؤشر وهي اليابان بسبب سياستها التحفظية نحو العالم الخارجي، وهذا ما تبينه الأشكال (11، 12، 13 و14).

❷ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**[1]: يعني أنه لا يتم قياس التغيرات في أسعار الصرف بالنسبة إلى عملة أخرى على وجه الخصوص، ولكن مقابل سلة من العملات، كل منها المرجح وفقا للأهمية من حصة السوق للبلد الذي أصدر فيه.

[1] http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source تاريخ الإطلاع: 12-05-2017، على الساعة: 12:45.

يأخذ سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الاعتبار الاختلافات في اتجاهات الأسعار بين الشركاء التجاريين. تحركات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية توفر مؤشرا للتغيرات في الأسعار التنافسية لبلد في خارج، على سبيل المثال حتى إذا كان سعر الصرف الفعلي الاسمي في بلد لا يغير القدرة التنافسية النسبية للبلد يزيد عندما يكون معدل التضخم شريك تجاري لها أعلى منه وتأخذ ذلك في الاعتبار، ويتم تعديل سعر الصرف الفعلي الاسمي لدمج الاختلافات في معدلات التضخم.

و يمكن بناء هذا المؤشر انطلاقا من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات أو متوسط الاثنين معا. وهو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد، ويعرف كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي المرجح تجاريا أو بكل بساطة سعر الصرف الفعلي وهو المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا. [1]

- **في الدول الناشئة:**

الشكل رقم 15: سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

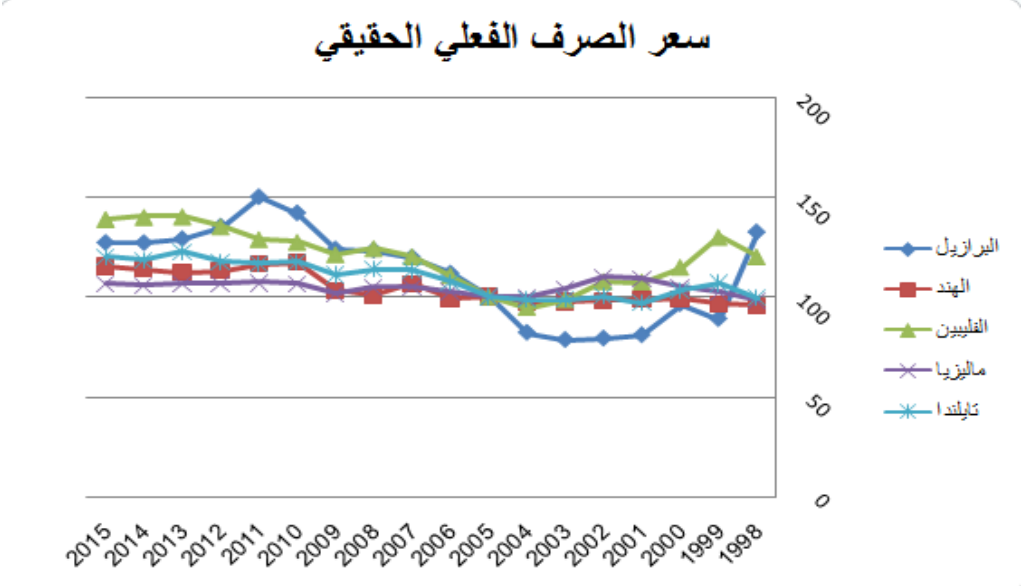

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

ما نلاحظه في الشكل رقم (15)، أن هناك تذبذبا في الفترة من 1998م إلى 2005م بين الصعود والهبوط لكنها في سنة 2005م عرفت استقرارا عند 100 أما بالنسبة للفترة من 2005م إلى 2015م عرفت كلها ارتفاعا.

[1] *Michael Burda , Charles Wyplosz , Macroéconomie , une perspective européenne , Ref.op .cité. p 61*

- **في الدول المتطورة:**

- **الشكل رقم 16: سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015**

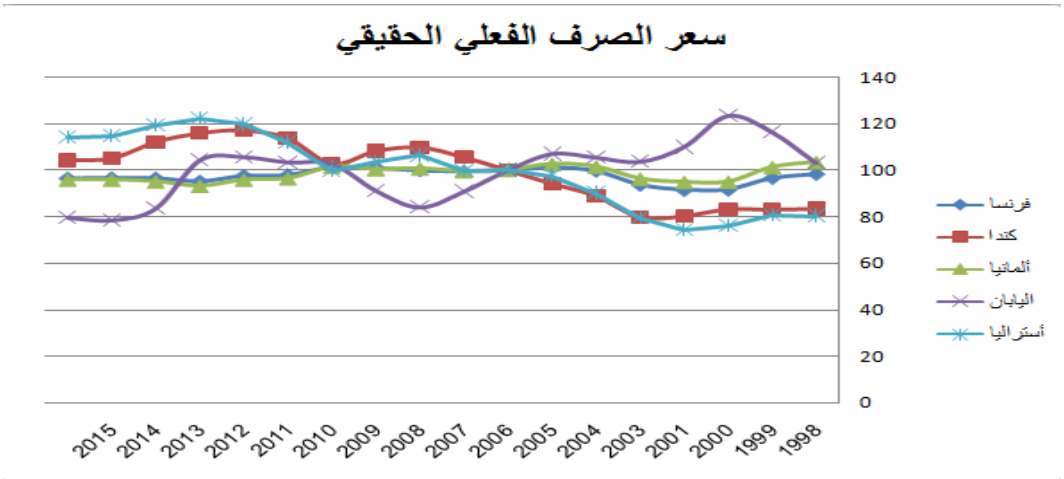

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

في ما يخص الدول المتطورة وحسب الشكل رقم (16)، فقد تفاوتت أسعار عملاتها بين الارتفاع والانخفاض فبالنسبة لكل من كندا واستراليا كانت تعرف انخفاضا بين 2005م و2006م ثم ارتفعت قليلا في فترة بين 2006م و2010م لتنخفض في 2010م ثم لترتفع من جديد ثم تنخفض في 2014م، أما بالنسبة لليابان فقد عرفت ارتفاعا في الفترة من 1998م إلى 2003م لتنخفض حتى 2010م لترتفع ارتفاعا طفيفا ثم ترجع لتنخفض في 2013م وبشكل كبير.

❸ **التعريفة الجمركية:** هي من السياسات الحمائية التقليدية التي تتبعها البلدان لحماية اقتصادها وخاصة الدول الناشئة.

- **في الدول الناشئة:**

الشكل رقم 17: التعريفة الجمركية في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

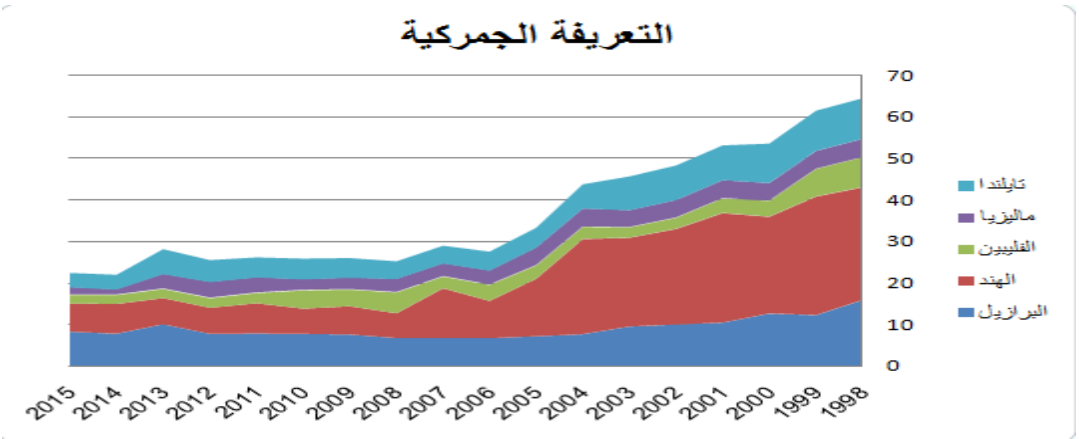

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

- **في الدول المتطورة:**

- **الشكل رقم 18: التعريفة الجمركية في الدول المتطورة للسنوات من 1998–2015**

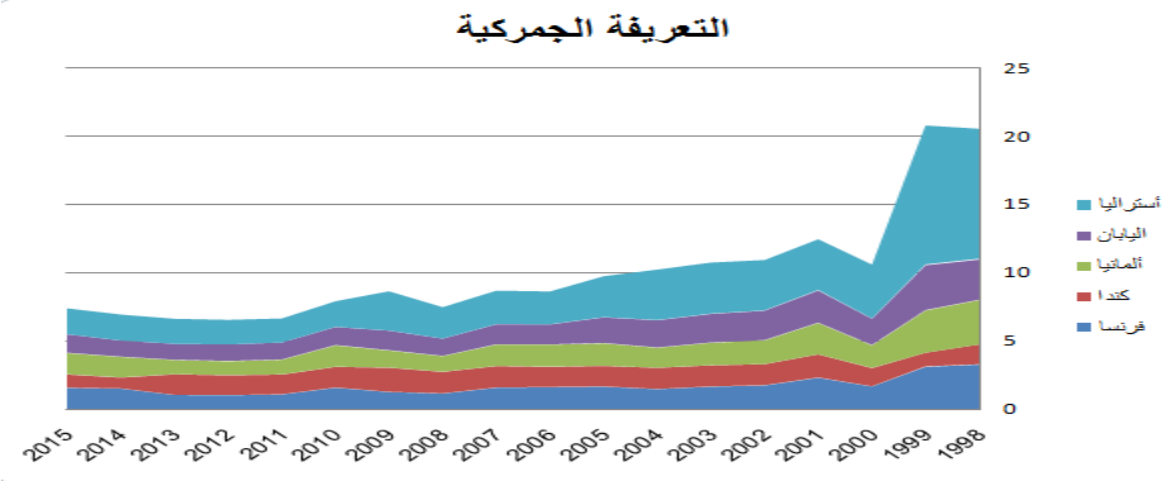

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

ما لاحظناه في الشكلين (17 و18) هو أن الدول الناشئة كانت تطبق تعريفة جمركية مرتفعة حتى 2006م بدأت تتراجع بشكل كبير، أما الدول المتطورة كانت تطبق تعريفة منخفضة عدا أستراليا التي كانت تسجل ارتفاعا كبيرا في السنوات الأولى لتنخفض في ما بعد في سنة 2000م وتبقى تتراجع مثل بقية الدول المتطورة حتى تصل إلى أدنى مستوى في 2015م.

2. المؤشرات البيئية:

❶ **استخدام الطاقة**: المقصود من استخدام الطاقة هي الطاقة المشغلة داخل المنشآت والمصانع والتي تساهم في زيادة الإنتاج ومنه يسهم في زيادة الصادرات.

- **في الدول الناشئة:**

الشكل رقم 19: استخدام الطاقة في الدول الناشئة للسنوات من 1998–2015

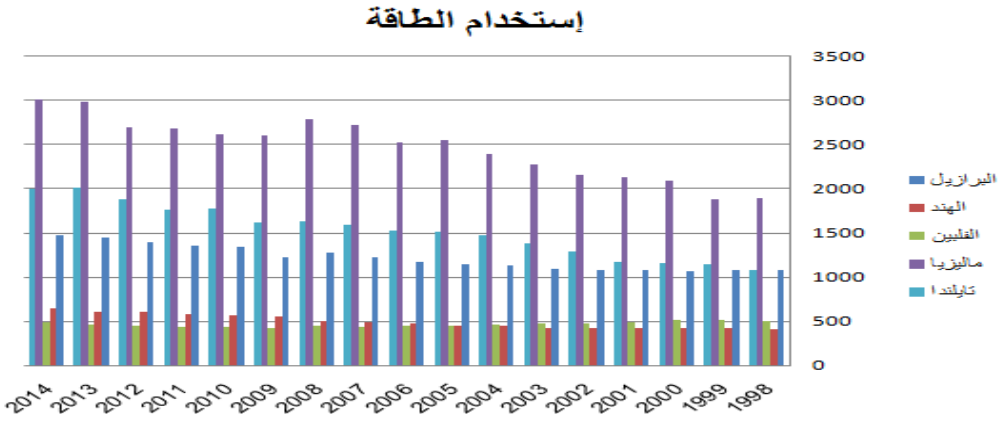

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

- **في الدول المتطورة:**

الشكل رقم 20: استخدام الطاقة في الدول المتطورة للسنوات من 1998–2015

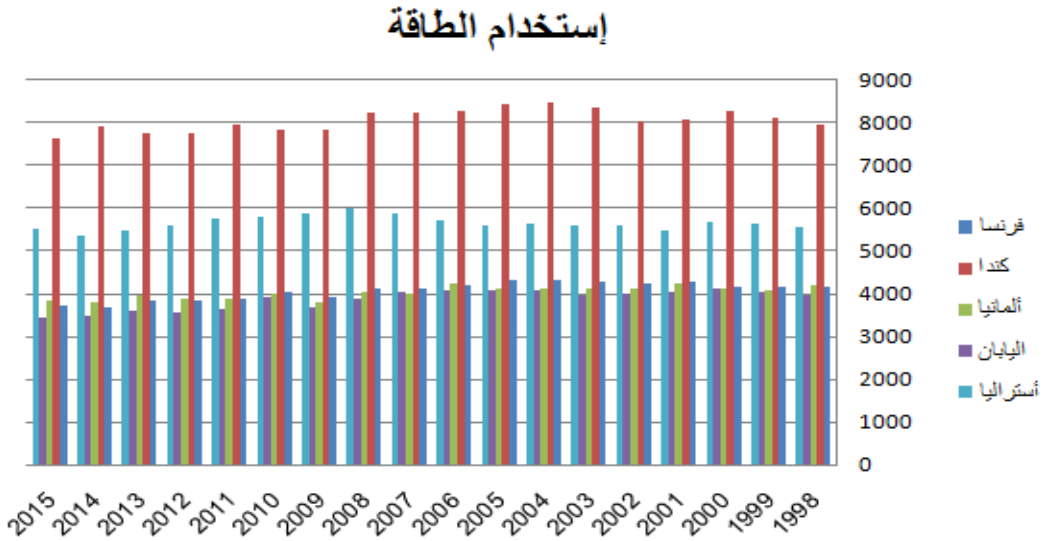

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

ما لاحظناه في الشكلين (19 و20) أن الدول الناشئة تعرف ارتفاعا في استخدام الطاقة وبالأخص ماليزيا ثم تليها تايلاندا والبرازيل أما الهند والفلبين فإنها لا تقوم باستخدامها للطاقة بكميات كبيرة بما يفسر أن كل من ماليزيا وتايلاندا، البرازيل هي دول تعتمد على صناعات هامة حيث نجد مثلا أن ماليزيا تحتل المرتبة الأولى عالميا وهي تسيطر عليها من القدم وتقوم بتصديرها بكميات كبيرة نحو العالم الخارجي وكذلك تايلاندا التي توجد بها شركات ضخمة حول تصنيع وتصدير قطع غيار السيارات أما الفلبين والهند فإنهما يعتمدان على الصناعات التي تقوم على استخدام الطاقة بشكل كبير، أما فيما يخص الدول المتطورة ما لاحظناه هو أن كل من كندا وأستراليا يتم فيهما استخدام عالي للطاقة أما بقية الدول فرنسا وألمانيا واليابان فانه يتم فيهم استخدام الطاقة لكن بمستويات عقلانية وهذا راجع إلى أن الدول التي يكون فيها الاستخدام العالي للطاقة أنها دول تدعم حرية التجارة على حساب البيئة.

❷ **استنزاف الطاقة:** تعد الطاقة هي وقود عملية التنمية بكافة عناصرها، بالإضافة إلى أنها تسهم بدور محوري في كافة مناحي الحياة في أنحاء دول العالم، ويؤدي استخدامها غير الرشيد إلى إنتاج استخدام الطاقة ما ينتج عنه عدة آثار بيئية محلية وعالمية.

- **في الدول الناشئة:**

الشكل رقم 21: استنزاف الطاقة في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

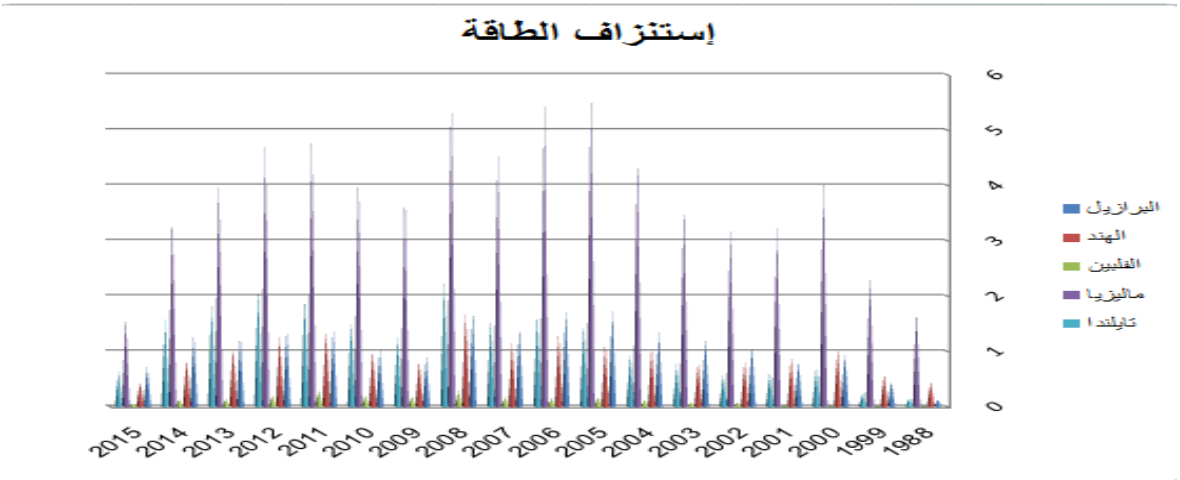

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

- **في الدول المتطورة:**

الشكل رقم 22: استنزاف الطاقة في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015

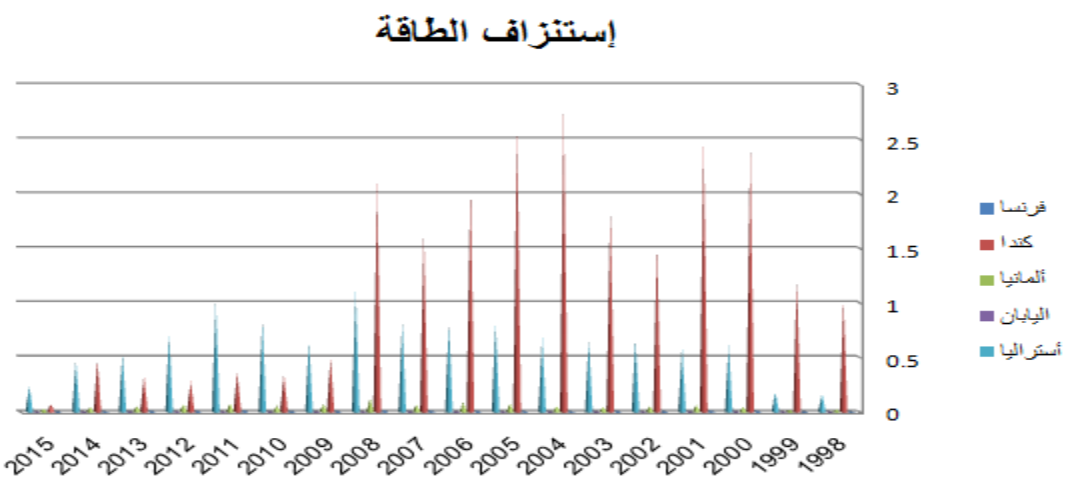

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكلين (21 و22) بأن ماليزيا تحتل الصدارة في استنزافها للطاقة بسبب صناعاتها الكبيرة تليها في ذلك تايلاندا أما بقية الدول الناشئة فإن نسب استنزافها تتراوح بين المتوسطة والمتدنية، وفي المقابل نجد الدول المتطورة خاصة كند واستراليا يحتلان الصدارة في استنزاف الطاقة وهذا ما تم تفسيره في مؤشر استخدام الطاقة.

❸ **استنزاف الموارد الطبيعية**: تقليل قيمة الموارد أو اختفاءها عن أداء دورها العادي المحدد له في منظومة الحياة، ومن ثم فان استنزاف الموارد الطبيعية يعتبر مشكلة خطيرة تواجه البشرية وتهدد استمرارية وجودها.

- **في الدول الناشئة:**

الشكل رقم 23: استنزاف الموارد الطبيعية في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

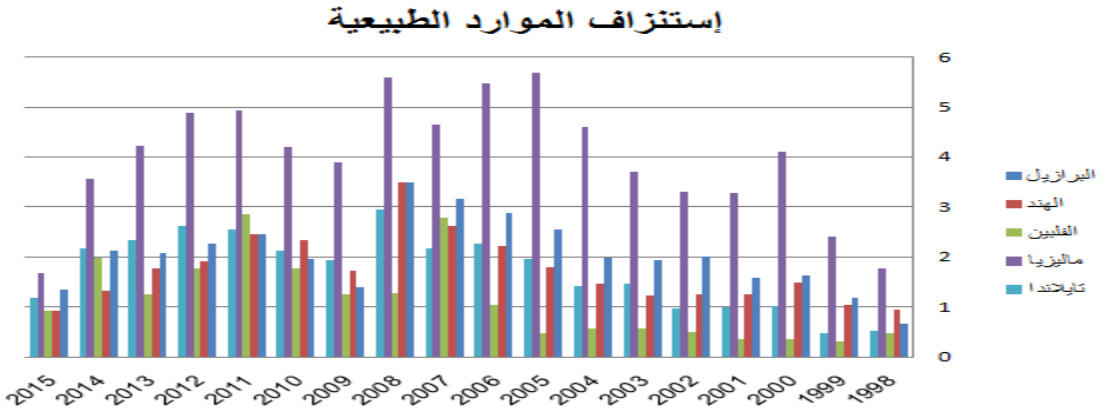

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

- **في الدول المتطورة:**

الشكل رقم 24: استنزاف الموارد الطبيعية في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015

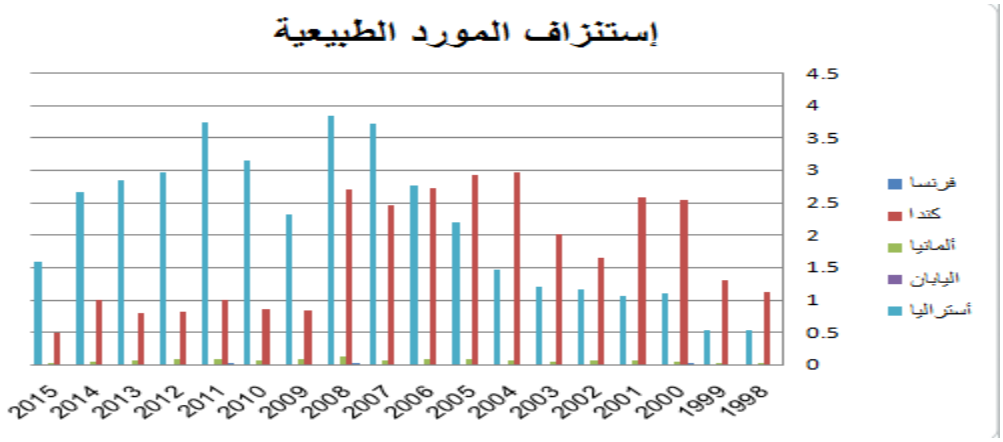

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكلين (23 و24) نلاحظ أن أغلب المؤشرات مفسرة بتفسير واحد ومنطقي هو أن الدول الناشئة المصنعة مثل ماليزيا التي تحتل مراتب عالمية في بعض الصناعات الهامة وكذلك تايلاندا أن الدول التي تستخدم طاقة أكثر تستنزف موارد طاقوية وموارد طبيعية أكثر وهو نفسه في البلدان المتطورة بمعنى أن كندا واستراليا هما الدولتين اللتان يحتلان الصدارة في ذلك.

❹ **انبعاثات الغازات الدفيئة:** ويتألف مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان وغاز النتروز ومركبات الكربون الهيدروفلورية، ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور وسادس فلوريد الكبريت...الخ، وهذه الانبعاثات كلها ناتجة عن النشاطات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة.

- **في الدول الناشئة:**

الشكل رقم 25: انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

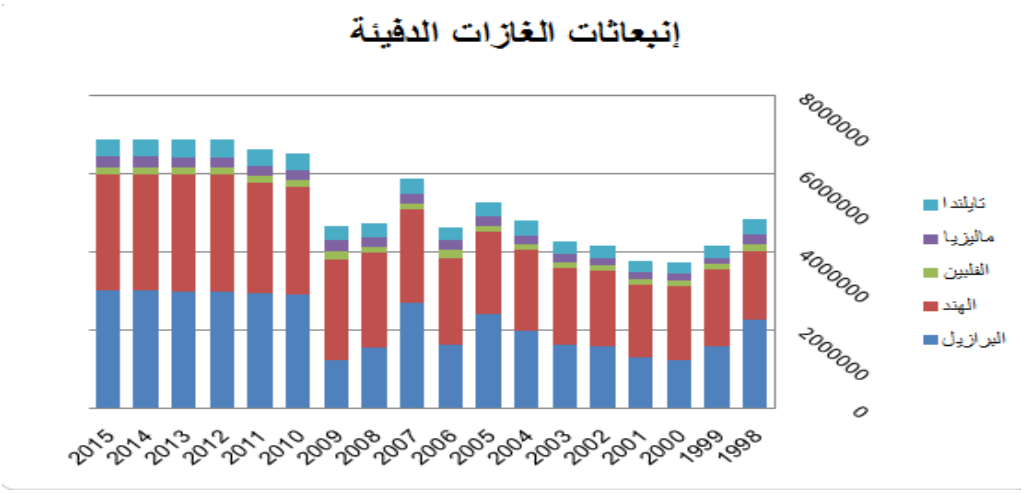

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

- **في الدول المتطورة:**

الشكل رقم 26: انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015

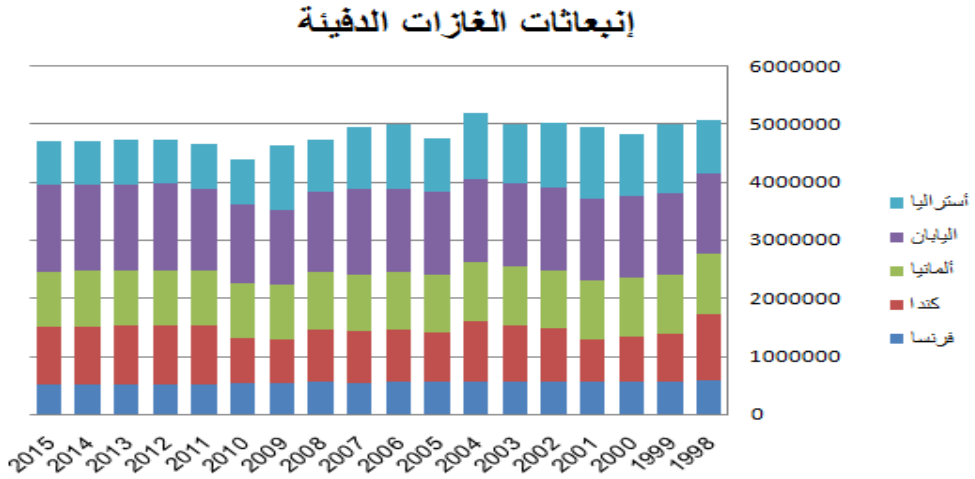

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

لاحظنا من خلال الشكلين (25،26) أن الإحصائيات التي تحصلنا عليها أن هذه الانبعاثات في الدول المتقدمة كانت مرتفعة قبل 2008م لكن فيما بعد بدأت تتراجع وهذا راجع حتما إلى الاتفاقيات والمعاهدات التي انضمت لها هذه الدول، أما الدول الناشئة فقد كانت العكس كانت هذه الانبعاثات فيها منخفضة إلا أنه منذ 2010م عرفت ارتفاعا ملحوظا وهذا يرجع إلى حركة اقتصادية وتجارية عرفتها هذه البلدان خلال تلك الفترة.

❺ **مجموع إيجارات الموارد الطبيعية:** الموارد الطبيعية هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته.

- **في الدول الناشئة:**

الشكل رقم 27: إجمالي إيجارات الموارد الطبيعية في الدول الناشئة للسنوات من 1998-2015

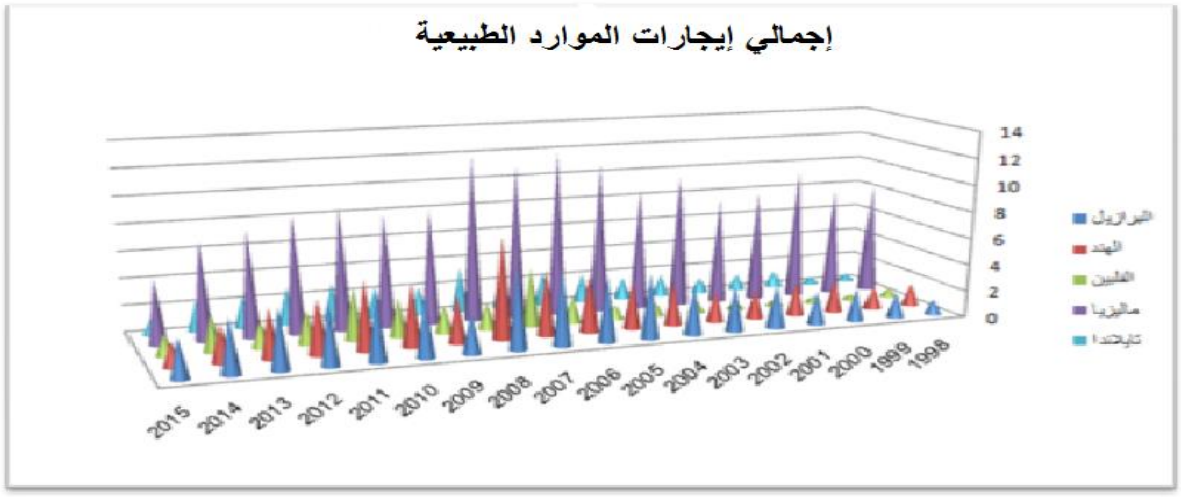

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

- **في الدول المتطورة:**

الشكل رقم 28: إجمالي إيجارات الموارد الطبيعية في الدول المتطورة للسنوات من 1998-2015

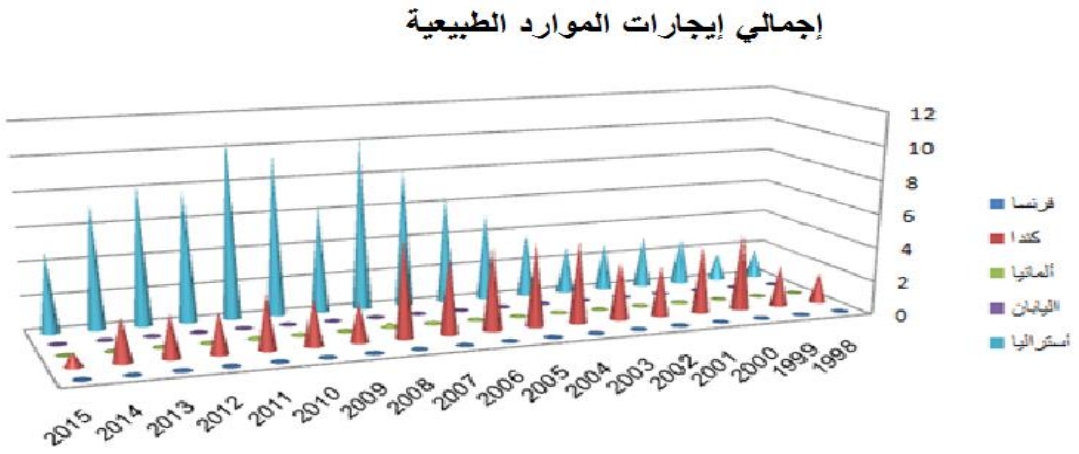

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكلين(27،28) لهذا المؤشر بالنسبة للعينتين أن الدول الناشئة يكون فيها هذا المؤشر مرتفع في كل من ماليزيا والبرازيل والهند ومتوسط في كل من تايلاندا والفلبين وهذا ما يفسر بحجم الاستثمارات الأجنبية المتواجدة في هذه الدول بمعنى كلما ارتفعت هذه الاستثمارات ارتفع مجموع إيجارات الموارد الطبيعية لكنها

كلها بدأت تتراجع في الفترة من 2011م إلى 2015م وهذا تخوفا من مخاطر هذا الاستثمار ،أما فيما يخص الدول المتطورة فإننا نلاحظ أن استراليا تحتل الصدارة في ذلك ثم تليها في ذلك كندا أما البقية فتعرف نسب ضعيفة.

ثالثا: التعريف بمتغيرات الدراسة.

حاولنا هنا أن نلم بأكبر عدد ممكن من متغيرات موضوع الدراسة على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على بعض المتغيرات، إذ أن كل دراسة اهتمت بجزء وأهملت الجزء الأخر، مثلا: "**بجواتي**" ركز في دراسته على متغير الانبعاث فقط وكانت دراسته عكس دراستنا هذه إذ أخذ انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون متغير تابع يفسره التحرير التجاري، فقد جهدنا قدر الإمكان أن نتناول أكبر عدد ممكن من المتغيرات المتاحة وذلك لمدى توفر البيانات الإحصائية والسنوات المتوفرة فيها هذه البيانات، وهذا حتى نقوم ببناء نموذج كامل ومتوازن، فقد شملت هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

❶ **المؤشرات الاقتصادية:** وتمثلت في؛

- مؤشر التحرير التجاري.
- التعريفة الجمركية.
- سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

❷ **المؤشرات البيئية:** وقد اعتمدنا هنا على أغلب المتغيرات البيئية وتمثلت في؛

- انبعاثات الغازات الدفيئة.
- استنزاف الطاقة.
- استنزاف الموارد الطبيعية.
- استخدام الطاقة.
- مجموع إيجارات الموارد الطبيعية.

الجدول رقم 01: متغيرات الدراسة ومصدر البيانات.

المتغير	تعريف المتغيرات	المصدر
المتغير التابع: التحرير التجاري		
TO	**مؤشر التحرير التجاري (*index trade*)**: هو مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات التي تقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*).	*http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source*
المتغيرات المستقلة: القيود البيئية		
TRA	**التعريفة الجمركية (*Tariff rate, applied, weighted mean, all product index*)**: هي المعدلات المطبقة بشكل فعال والموزونة بحصص استيراد المنتجات المناظرة لكل بلد شريك.	*http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source*
LTGGE	**مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة (*Total greenhouse gas emissions index*)** ويتألف مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالكيلو غرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من مجاميع ثاني أكسيد الكربون باستثناء حرق دورة الكتلة الحيوية قصيرة الدورة (مثل حرق النفايات الزراعية وحرق السافانا)، ولكن يشمل حرق الكتلة الحيوية الأخرى (مثل حرائق الغابات، وحالات تسوس ما بعد الحرق، وحرائق الخشب، من أراضي الخشب المستنزفة)، وجميع مصادر الميثان البشرية المنشأ، ومصادر أسيد النتروز، والغازات F (مركبات الكربون الهيدروفلورية، ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور وسادس فلوريد الكبريت).	*http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source*
REER	**سعر الصرف الفعلي الحقيقي (*Taux de change effectifs réels index*)**: حسب تعريف اليونكتاد له هو جدول يبين سعر الصرف الحقيقي الفعال على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك من قبل الدول ومجموعات البلدان الفردية،كما يعرف سعر الصرف الفعلي هو مؤشر على أن يتيح لنا أن نفهم القدرة التنافسية الدولية للبلد فيما يتعلق بسعر صرف عملتها التي لا تشير إلى معدلات الفرد بعمله البلد بالنسبة للعملات الأخرى.	*http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx?ReportId=32085*
ASNRD	**استنزاف الموارد الطبيعية (*Adjusted savings: natural resources depletion index*)**: نضوب الموارد الطبيعية هو مجموع استنفاد الغابات الصافية، واستنفاد الطاقة واستنزاف المعادن. هو استنزاف الغابات صافي الموارد وحدة الإيجارات مرات فائض حصاد الخشب المستدير عن النمو الطبيعي. استنفاد الطاقة هو نسبة قيمة مخزون موارد الطاقة لعمر الاحتياطي المتبقي (بحد أقصاه 25 سنة). ويغطي ذلك الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي. استنزاف المعادن هو نسبة قيمة مخزون الموارد المعدنية إلى عمر الاحتياطي المتبقي (بحد أقصاه 25 سنة). أنه يغطي القصدير، والذهب، والرصاص والزنك، الحديد، النحاس، النيكل، الفضة، البوكسيت والفوسفات.	*http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source*
ASED	**استنزاف الطاقة (*Adjusted savings: energy depletion index*)**: ونضوب الطاقة هو نسبة قيمة رصيد موارد الطاقة إلى ما تبقى من عمر الاحتياطي (الذي يبلغ 25 سنة). ويغطي الفحم، والنفط الخام، والغاز الطبيعي.	*http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source*
LEU	**استخدام الطاقة (*Energy use index*)**: يشير إلى استخدام الطاقة الأولية قبل التحول إلى أنواع أخرى من الوقود المستعمل النهائي، الذي يساوي الإنتاج المحلي بالإضافة إلى الواردات والتغيرات في مخزون، ناقص الصادرات والوقود الموردة للسفن والطائرات العاملة في النقل الدولي.	*http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source*
TNRR	**مجموع إيجارات الموارد الطبيعية (*Total natural resources rents*)**: هي مجموع الإيجارات النفطية، إيجارات الغاز الطبيعي، إيجارات الفحم (الثابت والناعم)، الإيجارات المعدنية، وإيجارات الغابات.	*http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source*

المصدر: من إعداد الطالبات.

رابعا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

1. البرامج الإحصائية: تم اعتماد البرامج الإحصائية التالية.

برنامج Eviews 9.5: لدراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للبانل، اختبار التكامل المشترك للبانل، ووسط المجموعة المدمجة (*PMG*).

2. الطرق والأدوات الإحصائية: تم في هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات حتى نتمكن من تحديد العلاقة بين متغيرات محل الدراسة، وهذا ما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة، ومما أُعتمد عليه ما يلي:

❶ اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:

تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (time series unit root tests) نظرا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معا، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية[1].

❷ اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل:

قد ركزت الدراسة على اختبار(Pedroni2004)[2]، والذي يّعد اختبارًا موسعًا لاختبار انجل –جرانجر للتكامل المشترك، والذي يسمح بعدم التجانس (heterogeneity) في الحد الثابت والميل لمعادلة التكامل المشترك(intrecepts and slopes)، وبالتالي يمكن اعتباره كأفضل تقنية[3].

❸ طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج:

استخدمنا هنا طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG)(Pooled mean group) فطريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) تتلخص في أنه تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل[4].

---

[1] *Dimitrios A. and Stephen G. Hall,* ***Applied Econometrics: A modern approach****, revised, Palgrave Macmillan, 2007, p 366.*

[2] *Pedroni P,* ***Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis. Econometric Theory,*** *No 20, 2004, p p597–625*

[3] *Anupam Das, Murshed Chowdhury and Muhammad Akhtaruzzaman,* ***Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy- Output Dynamics in South Asia, Journal of Economics and Behavioral Studies,*** *Vol. 4, No. 5, May 2012, p 280*

[4] عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد1، 2010، ص 22.

المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير نموذجين نموذج خاص بالدول المتطورة بقياس مدى تأثير القيود البيئية على التحرير التجاري ونفس الشيء بالنسبة للنموذج الثاني المتعلق بالدول الناشئة، وهذا بوضع التحرير التجاري هو المتغير التابع أما العوامل البيئية والاقتصادية هي المتغيرة المستقلة وبعد ذلك نقوم بالاستخلاص النتائج وطرح التحليل الاقتصادي لها.

أولا: اختبارات بيانات البانل

قبل تقدير نموذج بيانات البانل، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته.

1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة:

لقد ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطوّرة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل (*panel unit root tests*)، ومن أكثرها استخداماً هي[1]:

- ✓ (*Levin, Lin and Chu test: 2002 - LLC*)؛
- ✓ (*Breitung test: 2000*)؛
- ✓ (*Im,Pesaran and Shin test: 2003 - IPS*)؛
- ✓ (*Fisher-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu:1999 and Choi: 2001* tests)؛

وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (*time series unit root tests*)، نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.[2]

- **بالنسبة للدول المتطورة:**

لمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة للبيانات لكل متغيرات نماذج الدراسة، والجدول رقم (02) يعرض نتائج اختبار المستوى:

[1] عابد بن عابد العبدلي، المرجع السابق، ص 23.

[2] Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **Applied Econometrics: A modern approach**, reviseded, Palgrave Macmillan, 2007,p366.

الجدول رقم (02): اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

PP – Fisher Chi-square	ADF – Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu (LLC)		
1.25605 0.1045	6.50468 0.7712	0.70629 0.7600	/	0.47174- 0.3186	Intercept	TNRR
7.75156 0.6531	8.76507 0.5545	0.18026- 0.4285	0.51990- 0.3016	1.25605- 0.1045	Intercept & trend	
8.59618 0.5708	8.35821 0.5939	/	/	0.35631- 0.3608	None	
13.5601 0.1940	13.9847 0.1737	1.14643- 0.1258	/	0.82892- 0.2036	Intercept	ASED
7.42899 0.6844	5.68368 0.8411	1.99272 0.9769	3.22448 0.9994	0.14441- 0.4426	Intercept & trend	
8.51067 0.5791	8.91768 0.5399	/	/	1.44162- 0.0747	None	
6.67827 0.7554	12.7304 0.2391	0.73341- 0.2317	/	1.19141- 0.1167	Intercept	REER
6.99036 0.7264	19.5850 0.0334	1.95565- 0.0253	1.44947- 0.0736	1.89845- 0.0288	Intercept & trend	
5.08499 0.8854	5.78456 0.8330	/	/	0.05687 0.5227	None	
33.1746 0.0003	23.4409 0.0092	2.68606- 0.0036	/	4.08257- 0.0000	Intercept	TRA
18.2178 0.0514	14.8303 0.1384	1.39330- 0.0818	0.46136- 0.3223	3.75237- 0.0001	Intercept & trend	
37.6746 0.0000	26.8722 0.0027	/	/	3.45042- 0.0003	None	
9.98801 0.4415	9.87759 0.4513	0.27538- 0.3915	/	1.87155- 0.0306	Intercept	TO
11.1386 0.3468	11.6580 0.3086	0.59938- 0.2745	2.18252- 0.0145	2.42886- 0.0076	Intercept & trend	
3.59453 0.9638	4.21081 0.9373	/	/	0.66084 0.7456	None	
12.2947 0.2658	13.6347 0.1903	1.20718- 0.1137	/	1.45071- 0.0734	Intercept	ASNRD
4.44746 0.9249	4.81661 0.9031	2.08670 0.9815	2.47063 0.9933	0.50683 0.6939	Intercept & trend	
7.56819 0.6709	10.9707 0.3598	/	/	1.92064- 0.0274	None	
4.10460 0.9425	3.63253 0.9624	1.54387 0.9387	/	1.46957 0.9292	Intercept	LEU
13.1483 0.2155	16.6821 0.0817	1.32663- 0.0923	0.33149- 0.3701	2.27245- 0.0115	Intercept & trend	
13.0260 0.2222	13.8491 0.1800	/	/	2.12901- 0.0166	None	
11.3895 0.3280	9.77296 0.4606	0.01211 0.5048	/	0.11684 0.5465	Intercept	LTGGE
26.4659 0.0032	27.3941 0.0023	3.12105- 0.0009	2.43867- 0.0074	2.67995- 0.0037	Intercept & trend	
15.7466 0.1071	18.7894 0.0430	/	/	2.47851- 0.0066	None	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5.

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول رقم (02) أن متغيرات الدراسة لم تظهر ساكنة عند المستوى، حيث تشير اغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغيرات عند المستوى.

حيث أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهاته المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، والجدول رقم (03) يعرض نتائج اختبارات الفرق الأول:

الجدول رقم (03): اختبارات جذر الوحدة لفروق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

PP – Fisher Chi-square	ADF – Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu (LLC)		
60.0493 0.0000	52.0779 0.0000	6.28258- 0.0000	/	7.29383- 0.0000	Intercept	Dtnrr
52.6459 0.0000	45.8717 0.0000	6.00162- 0.0000	7.16397- 0.0000	6.87519- 0.0000	Intercept & trend	
84.5908 0.0000	76.0727 0.0000	/	/	9.24760- 0.0000	None	
47.0377 0.0000	46.1099 0.0000	5.63333- 0.0000	/	7.48267- 0.0000	Intercept	Dased
60.2973 0.0000	40.3227 0.0000	5.13775- 0.0000	4.14177- 0.0000	6.09804- 0.0000	Intercept & trend	
76.7024 0.0000	76.3975 0.0000	/	/	8.84629- 0.0000	None	
28.0882 0.0017	38.0568 0.0000	4.57295- 0.0000	/	4.92800- 0.0000	Intercept	DREER
15.5117 0.1145	35.2713 0.0001	4.44704- 0.0000	3.74966- 0.0001	5.11743- 0.0000	Intercept & trend	
50.5789 0.0000	55.0710 0.0000	/	/	6.60176- 0.0000	None	
79.3516 0.0000	79.1027 0.0000	9.74194- 0.0000	/	11.6943- 0.0000	Intercept	DTRA
91.3787 0.0000	83.8237 0.0000	12.0156- 0.0000	6.09212- 0.0000	14.0330- 0.0000	Intercept & trend	
101.536 0.0000	102.320 0.0000	/	/	11.7253- 0.0000	None	
64.4794 0.0000	53.1770 0.0000	6.51715- 0.0000	/	8.88020- 0.0000	Intercept	DTO
54.0595 0.0000	38.3273 0.0000	4.93814- 0.0000	5.32113- 0.0000	7.82499- 0.0000	Intercept & trend	
80.7863 0.0000	76.3099 0.0000	/	/	8.89382- 0.0000	None	
39.5537 0.0000	39.2854 0.0000	4.70215- 0.0000	/	5.59625- 0.0000	Intercept	Dasnrd
48.8539 0.0000	31.8572 0.0004	3.90262- 0.0000	3.21667- 0.0006	5.28897- 0.0000	Intercept & trend	
67.5269 0.0000	67.0428 0.0000	/	/	7.74571- 0.0000	None	

Dleu	Intercept	7.23899- 0.0000	/	5.61166- 0.0000	52.4007 0.0000	81.5994 0.0000
	Intercept & trend	10.7596- 0.0000	3.80375- 0.0001	9.10622- 0.0000	65.9074 0.0000	80.7473 0.0000
	None	9.20016- 0.0000	/	/	73.5436 0.0000	91.0959 0.0000
Dltgge	Intercept	8.48531- 0.0000	/	8.29377- 0.0000	67.8373 0.0000	108.826 0.0000
	Intercept & trend	6.95699- 0.0000	5.49324- 0.0000	6.65477- 0.0000	51.0009 0.0000	75.0671 0.0000
	None	8.58237- 0.0000	/	/	66.4635 0.0000	105.585 0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 5%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل.

- **بالنسبة للدول الناشئة:**

لمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة للبيانات لكل متغيرات نماذج الدراسة، والجدول رقم (04) يعرض نتائج اختبار المستوى:

الجدول رقم (04): اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل للدول الناشئة

		Levin, Lin & Chu (LLC)	Breitung t-stat	Im, Pesaran and Shin W-stat	ADF - Fisher Chi-square	PP - Fisher Chi-square
tnrr	Intercept	0.47174- 0.3186	/	0.70629 0.7600	6.50468 0.7712	1.25605- 0.1045
	Intercept & trend	1.25605- 0.1045	0.51990- 0.3016	0.18026- 0.4285	8.76507 0.5545	7.75156 0.6531
	None	0.35631- 0.3608	/	/	8.35821 0.5939	8.59618 0.5708
Ased	Intercept	1.75010- 0.0401	/	1.75657- 0.0395	16.7687 0.0796	15.5153 0.1144
	Intercept & trend	1.43085 0.9238	3.38809 0.9996	3.54402 0.9998	2.35396 0.9928	1.97961 0.9965
	None	1.62513- 0.0521	/	/	10.2544 0.4185	7.66068 0.6619
REER	Intercept	0.41652- 0.3385	/	0.20544 0.5814	9.05253 0.5271	7.38636 0.6885
	Intercept & trend	2.54817- 0.0054	1.56124- 0.0592	1.35342- 0.0880	16.9503 0.0755	11.9429 0.2889
	None	1.51423 0.9350	/	/	2.27643 0.9937	2.06041 0.9959

17.0685 0.0729	17.0400 0.0735	1.30421- 0.0961	/	2.75604- 0.0029	**Intercept**	**TRA**
8.53055 0.5772	11.7314 0.3034	0.65138- 0.2574	0.48434- 0.3141	1.36489- 0.0861	**Intercept & trend**	
33.4164 0.0002	29.4488 0.0011	/	/	4.07160- 0.0000	**None**	
15.7103 0.1082	12.0148 0.2841	0.01551- 0.4938	/	0.72341- 0.2347	**Intercept**	**TO**
11.1013 0.3497	11.2826 0.3359	0.18304- 0.4274	0.75255- 0.2259	0.86286- 0.1941	**Intercept & trend**	
12.0827 0.2796	11.4415 0.3242	/	/	1.27607- 0.1010	**None**	
14.1197 0.1676	14.5480 0.1494	1.42540- 0.0770	/	1.66768- 0.0477	**Intercept**	**Asnrd**
4.96817 0.8933	5.63061 0.8453	1.31486 0.9057	2.03799 0.9792	0.66317- 0.2536	**Intercept & trend**	
8.10410 0.6187	8.55604 0.5747	/	/	1.15291- 0.1245	**None**	
4.10460 0.9425	3.63253 0.9624	1.54387 0.9387	/	1.46957 0.9292	**Intercept**	**leu**
13.1483 0.2155	16.6821 0.0817	1.32663- 0.0923	0.33149- 0.3701	2.27245- 0.0115	**Intercept & trend**	
13.0260 0.2222	13.8491 0.1800	/	/	2.12901- 0.0166	**None**	
12.4072 0.2587	13.5038 0.1969	0.73535- 0.2311	/	1.01566- 0.1549	**Intercept**	**Ltgge**
46.7268 0.0000	28.9708 0.0013	2.80891- 0.0025	2.47434- 0.0067	1.43102- 0.0762	**Intercept & trend**	
2.41179 0.9921	1.86496 0.9973	/	/	3.57541 0.9998	**None**	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول رقم (04) أن متغيرات الدراسة لم تظهر ساكنة عند المستوى، حيث تشير اغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغيرات عند المستوى.

وحيث أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فان ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهاته المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، والجدول رقم (05) يعرض نتائج اختبارات الفرق الأول:

الجدول رقم (05): اختبارات جذر الوحدة لفروق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

PP – Fisher Chi-square	ADF – Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu (LLC)		
60.0493 0.0000	52.0779 0.0000	6.28258- 0.0000	/	7.29383- 0.0000	**Intercept**	**Dtnrr**
52.6459 0.0000	45.8717 0.0000	6.00162- 0.0000	7.16397- 0.0000	6.87519- 0.0000	**Intercept & trend**	
84.5908 0.0000	76.0727 0.0000	/	/	9.24760- 0.0000	**None**	
47.9999 0.0000	37.9422 0.0000	3.91972- 0.0000	/	5.94851- 0.0000	**Intercept**	**Dased**
70.5720 0.0000	40.1453 0.0000	4.95960- 0.0000	1.71787- 0.0429	7.86312- 0.0000	**Intercept & trend**	
79.0299 0.0000	63.8476 0.0000	/	/	7.84222- 0.0000	**None**	
65.3662 0.0000	53.8444 0.0000	6.53727- 0.0000	/	8.29303- 0.0000	**Intercept**	**DREER**
48.8464 0.0000	36.3781 0.0001	4.56782- 0.0000	2.78973- 0.0026	6.98020- 0.0000	**Intercept & trend**	
80.2652 0.0000	82.3727 0.0000	/	/	9.56554- 0.0000	**None**	
63.4180 0.0000	62.2867 0.0000	7.57701- 0.0000	/	8.98984- 0.0000	**Intercept**	**DTRA**
56.4605 0.0000	53.4566 0.0000	7.00795- 0.0000	5.21373- 0.0000	9.22020- 0.0000	**Intercept & trend**	
83.9092 0.0000	84.6991 0.0000	/	/	9.87174- 0.0000	**None**	
53.2290 0.0000	27.7400 0.0020	3.14684- 0.0008	/	2.32956- 0.0099	**Intercept**	**DTO**
50.7040 0.0000	17.2070 0.0699	1.46439- 0.0715	2.61376- 0.0045	1.39855- 0.0810	**Intercept & trend**	
71.0875 0.0000	42.8533 0.0000	/	/	5.53397- 0.0000	**None**	
63.9675 0.0000	52.6484 0.0000	6.41559- 0.0000	/	8.07053- 0.0000	**Intercept**	**Dasnrd**
77.7707 0.0000	49.4609 0.0000	6.49149- 0.0000	4.47245- 0.0000	9.11678- 0.0000	**Intercept & trend**	
91.6330 0.0000	83.8384 0.0000	/	/	9.49927- 0.0000	**None**	
81.5994 0.0000	52.4007 0.0000	5.61166- 0.0000	/	7.23899- 0.0000	**Intercept**	**Dleu**
80.7473 0.0000	65.9074 0.0000	9.10622- 0.0000	3.80375- 0.0001	10.7596- 0.0000	**Intercept & trend**	
91.0959 0.0000	73.5436 0.0000	/	/	9.20016- 0.0000	**None**	
253.863 0.0000	100.512 0.0000	10.6492- 0.0000	/	11.2551- 0.0000	**Intercept**	**Dltgge**
92.8460 0.0000	47.5348 0.0000	6.14605- 0.0000	3.25361- 0.0006	3.64463- 0.0001	**Intercept & trend**	
104.025 0.0000	90.6736 0.0000	/	/	9.89856- 0.0000	**None**	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 5%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل.

2. اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة

للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، هناك اختبارات حديثة مطوّرة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، ومنها (Pedroni: 1999, 2004) و(Kao test: 1999) و(Maddala and Wu: 1999).

سوف نقتصر على اختبار (Kao test: 1999) والجدول رقم (06) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الأول والثاني:

الجدول رقم (06): اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل باستخدام اختبار Kao

النموذج	الإحصائية	القيمة الاحتمالية
نموذج الدول المتطورة	3.184191-	0.0007
نموذج الدول الناشئة	2.230925-	0.0128

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج الأول والثاني تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار التأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويلة المدى بين التحرير التجاري والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف الفعلي الحقيقي، انبعاثات الغازات الدفيئة، استنزاف الطاقة، استنزاف الموارد الطبيعية، استخدام الطاقة، إجمالي إيجارات الموارد الطبيعية) في البلدان الخمسة لكل نموذج.

والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة PMG (pooled mean group).

ثانيا: تقدير نماذج الدراسة

بعد اكتشاف العلاقات المتكاملة عن طريق كل من اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، نقوم بتوظيف مقاربة قياسية تم تطويرها حديثا: وسط المجموعة المدمجة (PMG)*. ويشير (Pesaran and Smith: 1995)[1] إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما

* أكثر تفصيل حول هذه المنهجية انظر:

*Asteriou, D. (2009), "**Foreign Aid and Economic Growth**: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries", Journal of Policy Modeling, 31: 155-161.*

[1] *Pesaran, M. H., & Smith, R. P. (1995). **Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels**. Journal of Econometrics, 68, 79–113.*

أنها تسمح لمعالم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة. غير انه يعاب على (*MG*) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول، لذلك اقترح كل من (Pesaran and et al: 1999)[1] طريقة وسط المجموعة المدمج (*PMG*) وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (*pooled estimation*). وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج (*PMG*) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ.[2]

وبذلك فإن (*PMG*) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (*inconsistency*)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (*PMG*) متسقة وأعلى (كفاءة ذات تباين اقل) من مقدرة (*MG*)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل.[3] ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (*MG*) و(*PMG*) هي مقدرات متسقة، فإن (*PMG*) فقط هو مقدر كفؤ.[4]

[1] *Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J. (1999).* ***Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels****. Journal of the American Statistical Association, 94, 621–634.*

[2] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] *Dimitrios A. and Stephen G. Hall, op cit, pp 360-361.*

[4] *Ekrem Erdem ، Gulbahar Ucler and Umit Bulut, IMPACT* ***OF DOMESTIC CREDITS ON THE CURRENT ACCOUNT BALANCE:*** *A PANEL ARDL ANALYSIS FOR 15 OECD COUNTRIES, ACTUAL PROBLEMS OF ECONOMICS №1(151), 2014, p 413.*

- **تقدير نموذج البلدان المتطورة:**

الجدول رقم (07): مقدرات (PMG) للنموذج الأول (البلدان المتطورة)

Dependent Variable: D(TO)
Method: ARDL
Date: 05/12/17 Time: 18:52
Sample: 1999 2015
Included observations: 85
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LTGGE ASNRD ASED REER LEU TNRR
Fixed regressors: TRA C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		Long Run Equation		
0.0000	-6.873167	2.074393	-14.25765	LTGGE
0.0000	7.167645	0.530716	3.803986	ASNRD
0.0000	-8.788829	0.556023	-4.886788	ASED
0.0000	-18.71038	0.020233	-0.378562	REER
0.2447	1.181077	4.872196	5.754437	LEU
0.9886	-0.014328	0.203230	-0.002912	TNRR
		Short Run Equation		
0.0828	-1.780608	0.207903	-0.370194	COINTEQ01
0.0155	2.532701	11.24068	28.46927	D(LTGGE)
0.4250	0.806286	5861.808	4726.292	D(ASNRD)
0.4463	-0.769386	5933.822	-4565.403	D(ASED)
0.2114	-1.270708	0.136803	-0.173837	D(REER)
0.6165	-0.504797	18.40202	-9.289282	D(LEU)
0.0719	1.849908	24.70131	45.69514	D(TNRR)
0.0678	-1.878227	1.367004	-2.567544	TRA
0.0588	1.946497	45.09606	87.77932	C

3.335581	S.D. dependent var	0.607356	Mean dependent var
3.555203	Akaike info criterion	1.871093	S.E. of regression
4.971762	Schwarz criterion	136.5385	Sum squared resid
4.126443	Hannan-Quinn criter.	-108.9841	Log likelihood

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

الإشارة السالبة والدلالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ تدل على أن آلية تصحيح الخطأ تعمل وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، ووفقا لذلك في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 2.7 فترة (بمعنى أنه نحو 37 % من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى).

- **تقدير نموذج البلدان الناشئة:**

الجدول رقم (08): مقدرات (PMG) للنموذج الثاني (البلدان الناشئة)

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LTGGE ASNRD ASED REER LEU TNRR
Fixed regressors: TRA C
Number of models evalulated: 1
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		Long Run Equation		
0.0097	-2.719178	37.99921	-103.3266	LTGGE
0.0030	-3.171583	17.14757	-54.38495	ASNRD
0.0996	1.686840	10.39796	17.53969	ASED
0.3240	-0.998910	0.303740	-0.303408	REER
0.0013	3.469343	49.13263	170.4579	LEU
0.0052	2.963900	9.463890	28.05002	TNRR
		Short Run Equation		
0.0528	-1.941785	0.111276	-0.156875	COINTEQ01
0.6947	0.395416	12.09236	4.781515	D(LTGGE)
0.1781	-1.371214	15.91100	-21.81739	D(ASNRD)
0.1208	1.586064	15.77095	25.01373	D(ASED)
0.0494	-2.027911	0.159405	-0.323259	D(REER)
0.4856	0.703966	31.38729	22.09558	D(LEU)
0.2453	1.179574	4.421190	5.215121	D(TNRR)
0.5108	-0.663725	0.556107	-0.369102	TRA
0.0743	1.834123	33.57413	61.57908	C

6.759618	S.D. dependent var	-0.512389	Mean dependent var
5.165343	Akaike info criterion	4.309892	S.E. of regression
6.581902	Schwarz criterion	724.4315	Sum squared resid
5.736583	Hannan-Quinn criter.	-181.4404	Log likelihood

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9.5

الإشارة السالبة والدلالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ تدل على أن آلية تصحيح الخطأ تعمل وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، ووفقا لذلك في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 6.66 فترة. (بمعنى أنه نحو 15% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى).

ثالثا: تحليل النتائج ومناقشتها

سيتم تحليل النتائج من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية كما يلي:

1. تحليل النتائج إحصائيا

سيتم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): ملخص النتائج

المتغير		المدة الطويل	المدى القصير
LTGGE انبعاثات الغازات الدفيئة.	**المتقدمة**	– له دلالة إحصائية. – علاقة عكسية مع التحرير التجاري	– له دلالة إحصائية. – علاقة طردية مع التحرير التجاري
	الناشئة	– له دلالة إحصائية. – علاقة عكسية مع التحرير التجاري	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)
ASNRD استنزاف الموارد الطبيعية.	**المتقدمة**	– له دلالة إحصائية. – علاقة طردية مع التحرير التجاري	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)
	الناشئة	– له دلالة إحصائية. – علاقة عكسية مع التحرير التجاري	– له دلالة إحصائية. – علاقة عكسية مع التحرير التجاري
ASED استنزاف الطاقة	**المتقدمة**	– له دلالة إحصائية. – علاقة عكسية مع التحرير التجاري	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)
	الناشئة	– له دلالة إحصائية. – علاقة طردية مع التحرير التجاري	– له دلالة إحصائية. – علاقة طردية مع التحرير التجاري
REER سعرا الصرف الفعلي الحقيقي.	**المتقدمة**	– له دلالة إحصائية. – علاقة عكسية مع التحرير التجاري	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)
	الناشئة	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)
TNRR مجموع إيجارات الموارد الطبيعية.	**المتقدمة**	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)	– له دلالة إحصائية. – علاقة طردية مع التحرير التجاري
	الناشئة	– له دلالة إحصائية. – علاقة طردية مع التحرير التجاري	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)
LEU استخدام الطاقة	**المتقدمة**	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)
	الناشئة	– له دلالة إحصائية. – علاقة طردية وبقوة مع التحرير التجاري	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)
TRA التعريفة الجمركية.	**المتقدمة**	– مثبت – ليس له أثر ديناميكي في المدى الطويل	– له دلالة إحصائية. – علاقة عكسية مع التحرير التجاري
	الناشئة	– مثبت – ليس له أثر ديناميكي في المدى الطويل	– ليس له دلالة إحصائية (ليس معنويا)

المصدر: من إعداد الطالبات.

2. تحليل النتائج اقتصاديا

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، والممثلة في الجدول رقم (07) الخاص بنموذج الدول المتطورة والجدول رقم (08) الخاص بنموذج الدول الناشئة واللذين تحصلنا عليهما باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة (*PMG*) وبوضع مستوى المعنوية الإحصائية عند 1% و5% و10 %، نقوم بتحليل وتفسير هذه النتائج اقتصاديا.

- **بالنسبة للنموذج الأول (الدول المتطورة)**

فيما يخص النموذج الأول الخاص بالدول المتطورة والمتمثل في الجدول (07) فإنه نلاحظ في الأجل الطويل أن انبعاثات الغازات الدفيئة لها دلالة إحصائية في النموذج وهي أكبر مؤثر في التحرير التجاري، بنسبة كبيرة وبعلاقة عكسية وهو ما يوافق رأي أغلب الباحثين الاقتصاديين الذين تطرقنا لهم في المبحث الثاني من الفصل الأول، أي أنه كلما زادت الانبعاثات نقص التحرير التجاري بسبب القيود والشروط التي تفرضها الدول على المصانع والمنشآت والتي يترتب عنها تخفيض منتجاتها ومن ثم نقص في صادراتها تلقائيا، وعليه ينقص التحرير التجاري وكذلك الأمر إذا وضعت رقابة حول المنتجات والمواد المستوردة المعادية للبيئة في ظل ما يعرف الآن بـ"**الحمائية الجديدة**" فإنه سوف يؤدي ذلك إلى تراجع الواردات وعليه تراجع التحرير التجاري أيضا.

وفي ما يخص استنزاف الموارد الطبيعية فهو مؤشر معنوي وله علاقة ايجابية مع التحرير التجاري بمعنى أنه كلما زاد استنزاف الموارد الطبيعية زاد التحرير التجاري، بمعنى أن هذه الدول يوجد فيها استنزاف للموارد الطبيعية في سبيل تحقيق معدلات نمو عالية في اقتصادها في ظل ما يسمى بالتحرير التجاري.

أما مؤشر استنزاف الطاقة نلاحظ أنه ذو دلالة إحصائية وله علاقة عكسية مع التحرير التجاري، ويفسر هذا بأن الاستخدام المفرط للطاقة يؤدي إلى استنزافها، ولكن بوجود تحرير تجاري فإن الدول المتطورة تستورده بأثمان زهيدة مقارنة بتكلفة إستخراجه؛ وهذا ما يفسر كون العلاقة عكسية كلما ألغينا القيود على الطاقة كلما قل استنزافها في الدول المتطورة.

وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي فقد كان معنويا (ذو دلالة إحصائية) وبعلاقة عكسية، بمعنى أنه كلما خفضت هذه الدول أسعار صرف عملتها ترتفع كمية صادراتها تجاه العالم الخارجي مما يجعل التحرير التجاري يرتفع وهو ما يؤكد استخدام الدول لسعر الصرف كآلية لتعديل ميزان المدفوعات وهذا ما كانت تطالب به هذه الدول.

وكملاحظة ولأن التعريفة الجمركية ليس لها أثر ديناميكي في المدى الطويل؛ فإنه تم تثبيتها.

أما بالنسبية للمتغيرين: استخدام الطاقة ومجموع إيجارات الموارد الطبيعية فهما غير معنويين في المدى الطويل (ليس لهما دلالة إحصائية).

وفي المدى القصير نلاحظ أن انبعاثات الغازات الدفيئة لها أثر ايجابي على التحرير التجاري حيث يفسر بأن الأثر لا يظهر في المدى القصير وإنما أثرها يظهر بعد مدة زمنية معتبرة وهذا ما تم مناقشته في مؤتمر باريس مؤخرا حول الدول التي تقوم بدفع ضرائب بسبب ما تسببه من ضرر للمناخ ومساهمتها في الاحتباس الحراري الذي يعرفه كوكب الأرض، بسبب امتصاص هذه الانبعاثات للأشعة الحمراء الموجودة في الغلاف الجوي للكوكب، حيث تقوم هذه الأشعة ببعث هذه الغازات إلى خارج كوكب الأرض بمعنى إذا نقضت هذه الأشعة فإنه يحدث ما يسمى بالاحتباس الحراري وهذه الانبعاثات ظهرت مؤخرا بمصطلح **البصمة الكربونية**، وعليه يتم فرض أموال كبيرة على كل من الصين والهند والبرازيل على اعتبار أنهم أكثر الدول المسببة لهذه الغازات، لكن هذه الأخيرة اشترطت بالمقابل دفع الدول الأوروبية والصناعية الثمن أولا، بسبب أن هذا التغير في المناخ لم يكن وليد مدة قصيرة، إنما يمتد إلى زمن الثورة الصناعية في أوربا.

ونلاحظ أيضا أن مؤشر إيجارات الموارد الطبيعية له دلالة إحصائية وبعلاقة طردية مع التحرير التجاري بمعنى أنه إذا ارتفعت استثماراتها زاد التحرير التجاري.

أما التعريفة الجمركية فقد ظهرت بعلاقة عكسية مع التحرير التجاري، وهي أهم ركائز **الحمائية التقليدية** التي تقوم بها الدول لحماية اقتصادياتها، فكلما انخفضت التعريفة الجمركية زاد التحرير التجاري.

أما باقي المتغيرات فهي غير معنوية على المدى القصير.

- **بالنسبة للنموذج الثاني (الدول الناشئة)**

بعد تسليط الضوء على النموذج الثاني والمتعلق بالدول الناشئة والمتمثل في الجدول رقم (08)، لاحظنا في المدى الطويل بالنسبة لمؤشر انبعاثات الغازات الدفيئة كانت معنوية وتأثيرها عكسي على التحرير التجاري، لكن بنسب أكبر من الدول المتطورة، ويفسر هذا سعي الدول النامية إلى تحقيق معدلات مرتفعة في التحرير التجاري دون مراعاة للعوامل البيئية وكمثال على ذلك ماليزيا والبرازيل والهند بل وحتى الصين التي لم نتناولها في نموذجنا مع الدول الناشئة، نجد أنها تحتل الصدارة في الإنتاج والتصدير عالميا، دونما الأخذ بالاعتبار المعايير والقيود البيئية.

أما بالنسبة لمؤشر استنزاف الموارد الطبيعية فقد كان معنويا وله علاقة عكسية مع التحرير التجاري بمعنى أن الدول الناشئة عكس الدول المتطورة وهذا ما يفسر بأن الدول الناشئة تقوم باستنزاف مواردها الطبيعية في سبيل تحقيق اكتفائها الذاتي، الأمر الذي ينقص من الواردات، مع ضآلة الصادرات وبالتالي ينقص التحرير التجاري.

أما مؤشر استنزاف الطاقة فقد ظهر معنويا وبعلاقة طردية مع التحرير التجاري، بمعنى أنه كلما خفضت القيود على الطاقة زاد استنزافها دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التحرير التجاري.

ونفس الشيء مع مؤشر استخدام الطاقة حيث لاحظنا بأن معنوي وله علاقة طردية مع التحرير التجاري أي كلما تم استخدام الطاقة بشكل أكبر في المصانع والمنشآت فإنه سوف يساهم في زيادة التحرير التجاري عن طريق الزيادة في الإنتاج.

أما مجموع إيجارات الموارد الطبيعية فلاحظنا بأنه معنوي وله علاقة طردية مع التحرير التجاري، وهذا ما يفسر تواجد الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول حيث كلما كان تواجدها أكثر كلما أسهم هذا في زيادة الإنتاج داخل هذه الدول، ومن ثم التوجه نحو التصدير وبالتالي يزداد التحرير التجاري.

أما فيما يخص سعر الصرف الفعلي الحقيقي في هذه الدول فإنه غير معنوي وهنا يمكن أن نقول أنها أسعار ليس لها علاقة مع الواقع وهي أسعار خاضعة لعوامل غير اقتصادية.

أما بالنسبة للتعريفة الجمركية فهي مثبتة كما في النموذج الأول.

وفيما يخص تفسير المتغيرات في المدى القصير نقول أن استنزاف الموارد الطبيعية والطاقوية لهما نفس الأثر في المدى الطويل، ونلاحظ أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي معنوي وله أثر عكسي على التحرير التجاري وهذا ما يفسر أن الدول الناشئة تعمل على تخفيض أسعار صرف عملاتها في المدى القصير من أجل زيادة التحرير التجاري أما بقية المتغيرات فهي غير معنوية.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بقياس مدى تأثير القيود البيئية على التحرير التجاري وذلك بأخذ كل المؤشرات التي تمكننا من بناء نموذج قياسي، وهذا بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 9.5 وطريقة PMG، كما تم إجراء اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة وهذا للتحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير مشترك ومحدداته، ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج والتي بينت الدراسة الأولى أنها لم تظهر ساكنة عند المستوى الأول بحيث تشير أغلب الاختبارات إلى رفض فرضية العدم القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرارية المتغيرات عند المستوى، مما استلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، وقد أظهرت النتائج المتحصل عليها بأن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 5 % أي رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود جذر الوحدة في سلسة البانل، وقبول الفرضية البديلة بسكون متغيرات البانل ثم إجراء اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة. للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها استخدمنا Kao test، وتشير النتائج إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك، أي أنه يوجد تكامل مشترك وعليه نقول أن النتائج في نموذج الدول المتطورة والناشئة أظهرت أن هناك علاقة طويلة المدى بين التحرير التجاري والقيود التي وضعناها.

وباستخدامنا لطريقة وسط المجموعة المدمجة PMG لاحظنا بأن النموذج الأول الخاص بالدول المتطورة أن أربعة متغيرات من مجموع ستة – باستثناء التعريفة الجمركية التي تم تثبيتها– ذات دلالة إحصائية في المدى الطويل، وبعلاقات مختلفة مع التحرير التجاري بين طردية وعكسية، أما في المدى القصير فإن أربعة متغيرات ليست لها دلالة إحصائية من أصل سبعة متغيرات، أما المتغيرات الثلاثة الأخرى ذات الدلالة الإحصائية اثنين منها لها علاقة طردية أما التعريفة الجمركية لها علاقة عكسية.

أما بالنسبة للنموذج الثاني الخاص بالبلدان الناشئة فقد أظهرت خمسة متغيرات ذات دلالة إحصائية من أصل ستة، حيث تم استثناء التعريفة الجمركية أيضا كما في النموذج الأول وبعلاقات طردية وعكسية أما في المدى القصير فإن خمسة متغيرات ليس لها دلالة إحصائية من أصل سبعة واثنين فقط هما معنويين واحد بعلاقة عكسية والآخر بعلاقة طردية.

خاتمة

الخاتمة

يعد موضوع التحرير التجاري والبيئة من المواضيع المهمة والذي أخذ حيزا معتبرا في دراسات عديد الباحثين، كل حسب وجهة نظره، ومقاربته، بحيث يعتبر التحرير التجاري الهدف التي تسعى من وراءه البلدان سواءً كانت ناشئة أو متطورة، لتحقق من وراءه معدلات نمو عالية في التجارة والاقتصاد، لتصطدم في ما بعد بما يسمى بالاشتراطات أو القيود البيئية.

من خلال هذه الدراسة حاولنا قياس مدى تأثير القيود البيئية على التحرير التجاري لكل من الدول الناشئة والمتطورة خلال الفترة من 1998م إلى 2015م، من خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة، المتعلقة بمدى تأثير القيود البيئية في التحرير التجاري، وسنحاول فيما يأتي اختبار فرضيات الدراسة، ثم نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها، وبعض التوصيات المقترحة، لنصل إلى عرض بعض الآفاق المستقبلية للدراسة.

1. اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية، يمكننا أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

❶ تم إثبات وجود علاقة معنوية وطردية بين كل من استنزاف الموارد الطبيعية والتحرير التجاري، وعلاقة معنوية عكسية بين كل من استنزاف الطاقة، انبعاثات الغازات الدفيئة، والتحرير التجاري بالنسبة للدول المتطورة. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

❷ تم إثبات وجود علاقة معنوية وطردية بين كل من استنزاف الطاقة، مجموع إيجارات الموارد الطبيعية، استخدام الطاقة مع التحرير التجاري، وعلاقة معنوية عكسية بين انبعاثات الغازات الدفيئة، استنزاف الموارد الطبيعية مع التحرير التجاري بالنسبة للدول الناشئة. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

2. نتائج الدراسة:

يمكن أن نلخص ما توصلنا إليه من نتائج في ما يلي:

❶ النتائج النظرية:

- أدى ظهور العولمة إلى سعي أغلب الدول نحو تبني مخرجاتها، الأمر الذي ولد حالة من التسابق المتسارع خاصة على المستوى الاقتصادي، من خلال أحد أهم مرتكزاته وهي التجارة الخارجية، والمضي قدما في إزالة معيقاتها بمختلف أشكالها للإستفادة من مزايا تحريرها، والتخلي عن الحمائية التقليدية.

- تفطن المجتمع الدولي إلى خطر جسيم يهدد الكيان البشري ككل، والمتمثل في الإختلالات البيئية، الأمر الذي أدى إلى السعي نحو تضافر جهوده ليحول دون وقوع كارثة تطال الجميع، وتجسد ذلك من خلال مؤتمر استكهولم سنة 1972م بالسويد وما تلاه من جهد بُذل في هذا الشأن.
- من الحمائية التقليدية إلى الحمائية الجديدة، ومن قيود وحواجز جمركية إلى معايير وقيود بيئية.

❷ **النتائج التطبيقية:**

- أظهر النموذج الأول الخاص بالدول المتطورة في المدى الطويل أن أربعة متغيرات معنوية عند 1%، 5% و10%، وتتمثل في: انبعاثات الغازات الدفيئة واستنزاف الطاقة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لهم علاقة عكسية مع التحرير التجاري كما أظهر مؤشر استنزاف الموارد الطبيعية بعلاقة طردية مع التحرير التجاري، وهذا مع تثبيت متغير التعريفة الجمركية وهذا لانعدام آثارها ديناميكيا في المدى الطويل. أما المتغيرين: استخدام الطاقة ومجموع إيجارات الموارد الطبيعية فهما غير معنويين؛ لكن النتائج في المدى القصير تغيرت نوعا ما حيث أظهرت أن كل من الانبعاثات ومجموع إيجارات الموارد الطبيعية لها أثر طردي مع التحرير التجاري والتعريفة الجمركية لها أثر عكسي، أما باقي المتغيرات فإنها غير معنوية (ليس لها دلالة إحصائية).
- أظهر النموذج الثاني والخاص بالدول الناشئة في المدى الطويل بأن خمسة متغيرات معنوية عند 1%، 5% و10%، وهي كل من: الانبعاثات واستنزاف الموارد الطبيعية لهما علاقة عكسية مع التحرير التجاري واستنزاف الطاقة واستخدامها ومجموع إيجارات الموارد الطبيعية لهم علاقة طردية مع التحرير التجاري، أما متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي فقد ظهر غير معنوي، وهذا أيضا مع تثبيت متغير التعريفة الجمركية في المدى الطويل كما في النموذج الأول؛ أما في المدى القصير وجدنا خمسة متغيرات غير معنوية وهي الانبعاثات واستخدام الطاقة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والتعريفة الجمركية ومجموع إيجارات الموارد الطبيعية، أما المتغيرين المعنويين هما استنزاف الموارد الطبيعية فقد ظهر بعلاقة عكسية مع التحرير التجاري واستنزاف الطاقة ظهر بعلاقة طردية مع التحرير التجاري.

3. التوصيات المقترحة:

من أجل أن تحقق الدول مستويات عالية في مؤشر التحرير التجاري في إطار الحفاظ على بيئتها نظيفة وهذا ما يسمى بـ"**التجارة الصديقة للبيئة**" خلصنا إلى التوصيات التالية:

- ضرورة اعتماد الشفافية والمهنية العالية في وضع المعايير البيئية لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها والحيلولة دون استخدامها كعوائق غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية؛
- ضرورة تحقيق العدالة في تطبيق القوانين بين الدول سواءً كانت متطورة أو ناشئة سوف يعمل على تحقيق تحرير تجاري مع بيئة نظيفة؛
- حتى لا يتم عرقلة مسار التحرير التجاري على الدول الحرص أولا على إنتاج منتجات صديقة للبيئة تقلل من الاحتباس الحراري الذي أرهق العالم، كما عليها الحرص على استخدام مواردها وطاقتها من أجل استدامتها والحفاظ على حق الأجيال القادمة؛
- العمل على تنسيق السياسات بين الدول والمنظمات برفض استيراد المنتجات المعادية للبيئة والابتعاد عما يسمى بملاذ التلوث.
- التعاون المشترك بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والمنشآت الصناعية بهدف إيجاد طرق وآليات جديدة تعمل على تطوير المنتجات وخلق منتجات جديدة بآليات حديثة صديقة للبيئة أي بدون انبعاثات أو استنزاف للموارد الطبيعية والطاقات.

4. آفاق الدراسة:

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، والتساؤلات الفرعية، بما تقتضيه من عناصر أساسية وأطراف ذات العلاقة، كما نرجو أننا قد وفقنا في وضع فرضيات الدراسة ومحاولة إثبات صحتها من عدمها.

ومع أننا سعينا لتقديم الإضافة من خلال دراسة قياسية اعتمدت على توسيع دائرة المتغيرات المتعلقة بالقيود البيئية مقارنة بسابقاتها، إلا أن الخوض في هذا المجال يمكن أن يأخذ مناح أخرى؛ ولعلنا نقترح بعض الإشكالات التي يمكن أن تكون مشاريع دراسات مستقبلية كما يلي:

- تأثير "البريكس" على التحرير التجاري في منطقة الإتحاد الأوروبي.
- تأثيرات القيود البيئية على تنافسية المؤسسات الصناعية في الدول الناشئة.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❶ الكتب:

1. ابن منظور، لسنان العرب، فصل الياء، حرف الهمزة ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون سنة نشر.
2. سامية فلياشي، الانتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية، دار الأمة، الجزائر، 2013.
3. عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية – الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
4. مفيد عبداللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
5. ناديا ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
6. نجم العزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة، دار المسيرة، عمان، ط2، 2010.

❷ الرسائل والأطروحات الجامعية:

7. باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.
8. خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2014-2015.
9. زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر 1980-2013، رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة 2014-2015.
10. سارة عبد الوهاب لحيمر، "تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية (دول الاتحاد الأوروبي ودول الكوميسا) للفترة 1980-2007"، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2011.
11. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارية الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، السنة 2013-2014.
12. محمد فايز بوشدوب، الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة للتجارة العالمية، أطروحة دكتوراه في القانون (القسم العام) تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2013.
13. نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي MECAS، جامعة تلمسان، سنة 2011/2010.

❸ الدوريات:

14. دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول –وجدة المغرب، العدد الرابع، الجزء 2، سبتمبر 2015.
15. عبدوس عبد العزيز، "سياسة الانفتاح التجاري ومحاربة الفقر والبيئة الوجه الأخر" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010.
16. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد1، 2010.

❹ التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

17. الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة المملكة العربية السعودية، اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، القاهرة، 2007.

❺ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

18. عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 19-20 نوفمبر 2012.

❻ المواقع والمراجع الإلكترونية

19. http://www.e-quran.com.
20. http://www.ecomena.org/recycling-ar/.
21. http://www.lorraine-reel.net/documents.html
22. http://www.abahe.co.uk
23. https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/climate_impact_e.htm
24. http://www.senat.fr/rap/r03-233/r03-23332.html
25. http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm
26. https://www.un.org/ecosoc/
27. http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1540.aspx
28. http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/345016
29. http://webcache.googleusercontent.com/
30. http://www.colorado.edu/ibs/intdev/gadconf/papers/lofdahl.html
31. http://www.econ.yale.edu/~js2755/Trade_CO2_Environment.pdf
32. http://www.marefa.org/
33. http://www.france24.com
34. http://www.alhayat.com/Articles
35. http://rainforests.mongabay.com/deforestation/2000/Germany.htm
36. http://www.berndvenohr.de/download/veroeffentlichungen/forschung/The_German_Miracle_Keeps_Running.pdf
37. http://arabic.euronews.com/2016/11/14/trump-victory-overshadows-japan-s-growth
38. http://web-japan.org/kidsweb/explore/arabic/arabic/ar_economy.html
39. http://www.heritage.org/index/country/australia
40. http://www.marefa.org
41. http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy
42. http://ara.reuters.com/article/businessNews
43. http://www.mida.gov.my/home/key-economic-indicators
44. http://www.thaiembassy.org/riyadh/ar/business
45. http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❶ Books:

46. Lipsey & Christalt, Economics, Oxford University Press, Us, Ed 10, 2004.
47. Thomas A. Pugel, Peter H. Lindert, International Economics, McGraw-Hill International Editions, US, Ed 11, 2000.
48. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised, Palgrave Macmillan, 2007.
49. Pedroni P, Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis. Econometric Theory, No 20, 2004.
50. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised ed, Palgrave Macmillan, 2007.

❷ Articles, Seminars and Electronic Documents

51. jagdish bhagawati, columbia university and T.N.srinivasan YALE, University ,Trade and the Environment, Does Environmental Diversity Detract, From the Case for free trade? Januray1995, Discussion paper series No.718.
52. Jeffrey Frankel ,Environmental Effects of International Trade, Harpel Professor, Harvard Kennedy School, Harvard University, EXPERT REPORT NO. 31 TO SWEDEN'S GLOBALISATION COUNCIL.
53. Zhu Lia, Sun Fangb ,Suzhou's Export Trade and Environment: an Empirical Study, aZhu Li, Nanjing University of Science & Technology, Nanjing, 210094, China, bSun Fang, Nanjing University of Science & Technology, Nanjing, 210094, China.
54. Rahel Aichele and Gabriel Felbermay, The Effect of the Kyoto Protocol on Carbon Emissions, version of Record, 22 AUG 2013 , DOI: 10.1002/pam.21720 , by the Association for Public Policy Analysis and Management, 2013.
55. Cherniwchan, Jevan; Copeland, Brian R.;Taylor,M. Scott, Working Paper, Trade and the Environment: New Methods,Measurements, and Results , CES ifo Working Paper, No. 6109 , Provided in Cooperation with , Ifo Institute – Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich.
56. Tomoyuki Sakamoto and Shunsuke Managi , New evidence of environmental e_ciency on the export performance , Center for Low Carbon Society Strategy, Japan Science and Technology Agency, Urban Institute, Departments of Urban and Environmental Engineering, School of Engineering, Kyushu University , 2016.
57. Nadia DORBANE Epouse NASRI , Mondialisation et environnement : avancées et contraintes , Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou , Faculté des Sciences Commerciales, Economiques et de Gestion , 2012.
58. Anupam Das, Murshed Chowdhury and Muhammad Akhtaruzzaman, Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy- Output Dynamics in South Asia, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 4, No. 5, May 2012.
59. Asteriou, D, "Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries", Journal of Policy Modeling.
60. Pesaran, M. H., & Smith, R. P.. Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. Journal of Econometrics, 68, 79–113.
61. 1 Pesaran, M. H., & Smith, R. P.. Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. Journal of Econometrics, 68, 79–113.
62. 1 Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J. (1999). Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. Journal of the American Statistical Association, 94, 621–634.
63. 1 Ekrem Erdem ، Gulbahar Ucler and Umit Bulut, IMPACT OF DOMESTIC CREDITS ON THE CURRENT ACCOUNT BALANCE: A PANEL ARDL ANALYSIS FOR 15 OECD COUNTRIES, ACTUAL PROBLEMS OF ECONOMICS №1(151), 2014.

الملاحق

الملحق رقم (01): مقدرات (PMG) للنموذج الأول (البلدان المتطورة)

Dependent Variable: D(TO)
Method: ARDL
Date: 05/12/17 Time: 18:52
Sample: 1999 2015
Included observations: 85
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LTGGE ASNRD ASED REER LEU TNRR
Fixed regressors: TRA C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		Long Run Equation		
0.0000	-6.873167	2.074393	-14.25765	LTGGE
0.0000	7.167645	0.530716	3.803986	ASNRD
0.0000	-8.788829	0.556023	-4.886788	ASED
0.0000	-18.71038	0.020233	-0.378562	REER
0.2447	1.181077	4.872196	5.754437	LEU
0.9886	-0.014328	0.203230	-0.002912	TNRR
		Short Run Equation		
0.0828	-1.780608	0.207903	-0.370194	COINTEQ01
0.0155	2.532701	11.24068	28.46927	D(LTGGE)
0.4250	0.806286	5861.808	4726.292	D(ASNRD)
0.4463	-0.769386	5933.822	-4565.403	D(ASED)
0.2114	-1.270708	0.136803	-0.173837	D(REER)
0.6165	-0.504797	18.40202	-9.289282	D(LEU)
0.0719	1.849908	24.70131	45.69514	D(TNRR)
0.0678	-1.878227	1.367004	-2.567544	TRA
0.0588	1.946497	45.09606	87.77932	C

3.335581	S.D. dependent var	0.607356	Mean dependent var
3.555203	Akaike info criterion	1.871093	S.E. of regression
4.971762	Schwarz criterion	136.5385	Sum squared resid
4.126443	Hannan-Quinn criter.	-108.9841	Log likelihood

الملحق رقم (02): مقدرات (PMG) للنموذج الثاني (البلدان الناشئة)

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LTGGE ASNRD ASED REER LEU TNRR
Fixed regressors: TRA C
Number of models evalulated: 1
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		Long Run Equation		
0.0097	-2.719178	37.99921	-103.3266	LTGGE
0.0030	-3.171583	17.14757	-54.38495	ASNRD
0.0996	1.686840	10.39796	17.53969	ASED
0.3240	-0.998910	0.303740	-0.303408	REER
0.0013	3.469343	49.13263	170.4579	LEU
0.0052	2.963900	9.463890	28.05002	TNRR
		Short Run Equation		
0.0528	-1.941785	0.111276	-0.156875	COINTEQ01
0.6947	0.395416	12.09236	4.781515	D(LTGGE)
0.1781	-1.371214	15.91100	-21.81739	D(ASNRD)
0.1208	1.586064	15.77095	25.01373	D(ASED)
0.0494	-2.027911	0.159405	-0.323259	D(REER)
0.4856	0.703966	31.38729	22.09558	D(LEU)
0.2453	1.179574	4.421190	5.215121	D(TNRR)
0.5108	-0.663725	0.556107	-0.369102	TRA
0.0743	1.834123	33.57413	61.57908	C

6.759618	S.D. dependent var	-0.512389	Mean dependent var
5.165343	Akaike info criterion	4.309892	S.E. of regression
6.581902	Schwarz criterion	724.4315	Sum squared resid
5.736583	Hannan-Quinn criter.	-181.4404	Log likelihood